الجمهوريـــة الجزائرية الديمقراطيـة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسه-

كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة والتجاريـــة وعلـــوم التسييـــر
قســـم العلـــوم الماليـــة والمحاسبيـــة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: مالية المؤسسة.

دور تقرير محافظ الحسابات في جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية

إعداد الطلبة:
- **زهواني عامر؛**
- **صخري قيس.**

الأستاذ المشرف:
- **بولحديد مراد**

لجنة المناقشة:

اسم الأستاذ	الرتبة	الوظيفة
• زرقي عمار.	أستاذ محاضر أ	رئيس اللجنة
• بولحديد مراد.	أستاذ مساعد أ	المشرف
• مومن سميرة.	أستاذ مساعد ب	مناقش

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير .

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، اللهم لك الحمد على تمام نعمتك لك الحمد حتي ترضي ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضي، فبنعمة الله تتم الصالحات. .

بداية نشكر الله على توفيقنا لاتمام هذا العمل فلك الحمد والشكر. .

ونخص بالشكر كذلك **للأستاذ المشرف: بولحديد مراد** الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته خلال فترة اعداد هذه المذكرة، فله جزاء الشكر .

لكل من قدم لنا يد العون ومساعدتنا في مشوارنا البحثي من قريب أو من بعيد كل من الأساتذة الكرام **د. دعاس مصعب، د.خلدون حجيلة**، الذين ساعدونا في الجانب التطبيقي بنصائحهم الثمينة التي لم يبخلوها علينا، وكذلك أوجه الشكر **للمحاسب المعتمد: بلمادي يوسف** الذي كان لنا عونا ومرشدا أثناء الدراسة الاستبيانية ولا ننسي كذلك محافظ الحسابات "حسون بوساحية" .

كذلك نتوجه بالشكر للجنة المناقشة بقبول هذا العمل .

كما نتقدم بالشكر الكبير الي أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبة الذين أطرونا طول مشوارنا الدراسي في طور الماستر مالية المؤسسة فتحية اجلال واكبار .

وأخيرا وليس أخرا نتوجه بالشكر الي كل من ساهم ولو بكلمة طيبة في انجاح هذا البحث ولم نخصه بالذكر في هذه الأسطر فمن لايشكر الناس لايشكر الله.....سائلين المولي عز وجل أن لايضيع أجر من عمل عملا صالحا .

صلي الله على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم .

قائمة المحتويات

شكر وتقدير.

إهداء.

قائمة المحتويات:..... (I)

قائمة الأشكال:..... (IV)

قائمة الجداول:..... (V)

المقدمة:.....(أ)

الفصل الأول: الدراسة النظرية لدور تقرير محافظ الحسابات على تقييم جودة القوائم المالية.

تمهيد:..... ص02

المبحث الأول: الإطار النظري والقانوني لمحافظ الحسابات..... ص02

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية لمحافظ الحسابات..... ص03

المطلب الثاني: مفاهيم قانونية لمهنة محافظ الحسابات..... ص05

المطلب الثالث: أدلة الإثبات وأوراق عمل محافظ الحسابات..... ص14

المبحث الثاني: الإطار العام للتقارير المالية و جودة القوائم المالية..... ص21

المطلب الأول : الإطار النظري للقوائم المالية..... ص21

المطلب الثاني : ماهية تقرير محافظ الحسابات..... ص28

المطلب الثالث: جودة القوائم وعلاقتها مع تقرير محافظ الحسابات..... ص39

المبحث الثالث : جودة القوائم المالية في ضوء تقرير محافظ الحسابات.....ص40

المطلب الأول : منهجية محافظ الحسابات في تأكيد جودة القوائم المالية.....ص40

المطلب الثاني : مساهمة جودة تقرير المدقق الخارجية المستقل في الكشف عن القوائم المالية المضللة. ص51

المطلب الثالث :عرض القوائم المالية المحايد ضمن متطلبات التقرير النهائي..... ص55

البحث الرابع: الدراسات السابقة..... ص61

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية..... ص61

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية..... ص65

المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية..... ص66

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة.

تمهيد:.....ص69

المبحث الأول:التعريف بمكتب محافظ الحسابات والإطار المنهجي للدراسة..... ص69

المطلب الأول: التعريف بمكتب محافظ الحسابات..... ص69

المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية..... ص70

المبحث الثاني : أدوات الدراسة وطرق جمع المعلومات و أدوات التحليل الإحصائي..... ص71

المطلب الأول: أدوات الدراسة..... ص71

المطلب الثاني: طرق جمع المعلومات و أدوات التحليل الإحصائي..... ص75

المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية للبيانات..... ص77

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة..... ص77

المطلب الثاني: تحليل فقرات محور إجراءات محافظ الحسابات في إعداد التقرير..... ص83

المطلب الثالث: تحليل فقرات محور مساهمة تقرير محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية..... ص87

المبحث الرابع: نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: نتائج الفرضية الرئيسية..... ص91

المطلب الثاني: نتائج الفرضيات الفرعية..... ص92

الخاتمة.....ص99

قائمة المراجع..... ص 103

الملاحق:..... ص 107

الملخص:..... ص119

قائمة الأشكال:

الشكل رقم (01) : مكونات القوائم المالية..... ص25
الشكل رقم (02): التقرير القياسي النظيف لمحافظ الحسابات..... ص33
الشكل رقم(03): التقرير المتحفظ لمحافظ الحسابات..... ص34
الشكل رقم(04): التقرير السلبي لمحافظ الحسابات..... ص35
الشكل رقم(05): نموذج الامتناع عن إبداء الرأي لمحافظ الحسابات..... ص36
الشكل رقم(06): علاقة المدقق بشركة العميل ومساهميها..... ص 41
الشكل رقم(07): فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية..... ص46
الشكل رقم (08): رسم بياني الاستبيانات الموزعة..... ..ص71
الشكل رقم (09): توزيع عينة الدراسة متغير سن أفراد العينة..... ..ص78
الشكل رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.....ص79
الشكل (11): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة الحالية..... ص80
الشكل رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية..... ص81
الشكل رقم (12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع (جنس الفرد)..... ص82

قائمة الجداول

الجدول رقم (01): الأهداف التقليدية والعصرية لمدقق الحسابات..... ص04
الجدول رقم(02): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة..... ص67
جدول رقم (03): الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان..... ص71
الجدول رقم (04): طول خاليا مقياس ليكارت الخماسي..... ص72
الجدول رقم(05): توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة..... ..ص73
الجدول رقم(06) : قيمة معامل الثبات للالتصاق الداخلي لمتغيرات
الدراسة التابعة والمستقلة..... ص74
الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة متغير سن أفراد العينة..... ص78
الجدول رقم(08): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث متغير
المستوى التعليمي..... ص79
الجدول رقم(09): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية..... ص80
الجدول رقم(10): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث متغير
الخبرة المهنية..... ص81
الجدول رقم(11): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث متغير
النوع (جنس الفرد)..... ص82
الجدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
لفقرات محاور الأول للاستبيان..... ص83
الجدول رقم (13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
لفقرات محاور الثاني للاستبيان..... ص88
الجدول رقم (14): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية..... ص91
الجدول رقم (15): نتائج اختبار الفرضية الأولى..... ص93
الجدول رقم (16): نتائج اختبار الفرضية الثانية..... ص94
الجدول رقم (17): نتائج اختبار الفرضية الثالثة ص95
الجدول رقم (18): نتائج اختبار الفرضية الرابعة ص96

المقدمـــة

أصبح موضوع نوع التدقيق أمرا في غاية الأهمية، إذ يعبر بطريقة حيادية وموضوعية على موثوقية القوائم المالية ،إذ تعتبر موضع اهتمام مستخدميها من داخل وخارج المؤسسات الاقتصادية، فالتدقيق يعزز الثقة بين الإدارة والمساهمين من جهة ويوفر ضمانات استثمارية لتحقيق التنمية في بيئة تنافسية خالية من الغموض والضبابية في إعداد القوائم المالية .

وتعتبر تقرير المدقق الخارجي بتقسيماتها المختلفة مقياس للمصداقية والشفافية للتصريح عن وضعية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك لاتصاف أصحاب هذه المهمة بالحيادية والتزامهم بأخلاقيات المهنة الموكلة له مع العملاء، التي تنتظر منهم مخرجات تخدم مصالحها المالية من خلال التقارير التي تكون ملخص نتائج لهذه المهمة.

فاعتماد المدقق الخارجي على إعداد التقارير المالية، أمر بغاية الأهمية لضمان جودة القوائم المالية من خلال المصداقية التي يخضع لها هذا النوع من التقارير والتي يعول عليها كثيرا من طرف المستخدمين النهائيين لها.

وعلي غرار فروع التدقيق الأخرى نجد أن مدقق الحسابات الخارجي المتمثل في محافظ الحسابات يخضع لجملة من المعايير الأخلاقية والضوابط التشريعية والقانونية التي ترسم له معالم مهمته في التقرير حول القوائم المالية.

إن الوصول إلى إنتاج قوائم مالية ذات جودة عالية معبرة تعبيرا صادقا عن الوضع المالي الحقيقي من حيث نتيجة الأعمال والمركز المالي يعتبر الهدف الأساسي لوجود نظام معلومات محاسبية في المؤسسة الاقتصادية والوصول إلى تحقيق هذا الهدف لا بد من توفير مجموعة من المتطلبات لعل من أهمها التدقيق الخارجي وتقريره النهائي من خلال تدقيق العمليات ابتداء وتأكيد في ثقة هذه المعلومات.

1- الإشكالية:

هل إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات يساهم في تقييم جودة القوائم المالية ؟

2- الأسئلة الفرعية: من خلال الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هي إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات ودورها في تقييم جودة القوائم المالية مع مراعاة عنصر الملائمة عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) ؟
- ما هي إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات ودورها في تقييم جودة القوائم المالية مع مراعاة عنصر الموثوقية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) ؟

- ما هي إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات ودورها في تقييم جودة القوائم المالية مع مراعاة عنصر القابلية للفهم عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$)؟
- ما هي إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات ودورها في تقييم جودة القوائم المالية مع مراعاة عنصر القابلية للمقارنة عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$)؟

3- الفرضيات:

بغرض الإلمام بجوانب البحث ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية وهي كالآتي:

- محافظي الحسابات في عينة الدراسة ملتزمون بإجراءات إعداد التقرير النهائي مع مراعاة عنصر الملائمة في إعداد القوائم المالية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$)؛
- محافظي الحسابات في عينة الدراسة ملتزمون بإجراءات إعداد التقرير النهائي مع مراعاة عنصر الموثوقية في إعداد القوائم المالية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$)؛
- محافظي الحسابات في عينة الدراسة ملتزمون بإجراءات إعداد التقرير النهائي مع مراعاة عنصر القابلية للفهم في إعداد القوائم المالية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$)؛
- محافظي الحسابات في عينة الدراسة ملتزمون بتحري بإجراءات إعداد التقرير النهائي مع مراعاة عنصر القابلية للمقارنة في إعداد القوائم المالية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$).

4- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بمحافظ الحسابات من خلال التطرق إلي حقوقه ووجباته والمهام التي يقوم بها والمسؤوليات التي يتحملها؛
- بيان الإجراءات التي يتبعها المدقق المالي من اجل السير الحسن لعملية التدقيق؛
- معرفة الإجراءات المطبقة فعليا من طرف المدقق لتدقيق القوائم المالية؛
- الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تقييم جودة القوائم المالية.

5- أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي يلعبه تقرير محافظ الحسابات باعتباره مخرجات عملية التدقيق كأداة مهمة في التحقق من جودة القوائم المالية؛
- يعتبر الغش والتحريف الذي يمس القوائم المالية، أمر في غاية الخطورة على المنشأة الاقتصادية لذلك لفتنا الانتباه لأهمية أخذ هذا الخطر كعنصر لتقييم جودة القوائم المالية وأثناء إعداد التقرير النهائي للمدقق الخارجي.

6- منهج الدراسة:

للإجابة علي الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم الاعتماد على منهجين:

- المنهج الوصفي من خلال استخلاص الجانب النظري من الدراسات و الكتب والمقالات العلمية والمنهج الاستقصائي من اجل استغلال البيانات الميدانية عن طريق تصميم استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث ،و محاولة البرهنة على الفرضيات المطروحة.
- أما المنهج الإحصائي عن طريق جمع البيانات و تبويبها ،ثم استعمال الأساليب و الأدوات الإحصائية لاختبار صحة الفرضيات ،ويقوم المنهج على العناصر التالية:

- **عينة البحث:** عينة مكونة من محافظي الحسابات ومحاسب معتمد وأساتذة جامعيين ومدراء ماليين.

- **أدوات البحث** :تصميم استمارة موجهة لمفردات البحث ،من خلالها يمكن جمع المعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة

- .**تحليل البيانات** :يتم تحليل البيانات إحصائيا باستخدام برنامج SPSS26 .

7- حدود الدراسة:

* الحدود المكانية:

نظرا لارتباط الموضوع بمهنة محافظ الحسابات فان مكان مجتمع عينة الدراسة تم في ولاية تبسه.

* الحدود الزمنية:

نظرا لارتباط الموضوع بمهنة محافظ الحسابات فان الإطار الزمني يشمل الدراسات والأبحاث الحديثة.

8- صعوبات الدراسة:

إن انجاز أي بحث تعيق صاحبه مجموعة من الصعوبات والعراقيل أهمها:

*عامل الزمن؛

* صعوبة توزيع استمارة الاستبيان علي عينة مجتمع الدراسة وصعوبة استرجاعها.

9- هيكل الدراسة:

من خلا الإلمام بمضمون البحث تم تقسيمه إلي:

مقدمة نطرح من خلالها إشكالية وأسئلة فرعية وفرضيات، وفصلين الفصل الأول إلي أربعة مباحث المبحث الأول تناولنا ماهية محافظ الحسابات، المبحث الثاني خصصناه لفهم القوائم المالية وتقرير محافظ الحسابات والبحث الثالث حاولنا الربط بين تقرير محافظ الحسابات والدور الذي يلعبه في تأكيد جودة القوائم المالية أما المبحث الرابع فهو يقدم الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني متعلق بدراسة ميدانية وقسم إلي ثلاث مباحث، المبحث الأول للتعريف بمكتب محافظ الحسابات والإطار المنهجي للدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فهو للمعالجة الإحصائية للبيانات، والبحث الثالث لعرض نتائج الدراسة واختبار فرضيات الدراسة.

الفصـــل الأول:

الدراسة النظرية لدور تقرير محافظ الحسابات في تقييم جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الأول: (الإطار النظري دور تقرير محافظ الحسابات على جودة القوائم المالية للمؤسسة).

تمهيد

يعتبر تدقيق الحسابات من بين إحدى الميادين الواسعة التي لا تزال تشهد تطورا كبيرا بشكل ملحوظ و متواصل في الآونة الأخيرة، وتحضي باهتمام كبير كونها تمثل وسيلة لمراقبة أعمال المسيرين ، يبدأ عمل محافظ الحسابات من حيث ينتهي عمل المحاسب ،فبعد انتهاء المحاسب من تجميع و تبويب و تسجيل المعلومات المتعلقة بالعمليات الناتجة عن نشاط المؤسسة ،يأتي دور محافظ الحسابات في الحكم على مدى سلامة هذه العمليات و جودة القوائم المالية ومصدقتيها، ولكي يقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وعلى هذا الأساس نشأت عملية التدقيق لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات، كما انه إذا كان هناك تعارض بين الملاك والدائنين والمجموعات الأخرى التي تستخدم القوائم المالية من ناحية،وإدارة المؤسسة التي تتولى إعداد المعلومات من ناحية أخرى فان هذه القوائم المالية ستكون متحيزة ،علاوة على ذالك كل المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لها أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لمتخذي القرارات ،وطالما أن مستخدمي المعلومات المالية تنقصهم الخبرة أو يوجد ما يمنعهم من التحقق بشكل مباشر من المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية التي لها أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لمتخذي القرارات، يأتي دور المحافظ في توفير تقرير ملائم يحدد القانون كيفية تقديمه وعرضه على مستخدميه، هذه العوامل مجتمعة تبين مدى الحاجة إلى التدقيق المستقل أو محافظ الحسابات (المدقق الخارجي) .

المبحث الأول: الإطار النظري والقانوني لمحافظ الحسابات

تكتسي مهنة محافظ الحسابات دورا مهما في ضبط المعلومات المالية للمؤسسة الاقتصادية عن طريق فحص وتقييم القوائم المالية، ومن ثم إعداد تقرير حول تمثيل تلك القوائم للمركز المالي والوضعية الحقيقية للمؤسسة.

حيث يتناول هذا المبحث التعريف النظري والقانوني لمحافظ الحسابات ,كما سوف نتعرف علي منهجية هذا البحث كما يلي:

- المطلب الأول: المفاهيم الأساسية لمحافظ الحسابات؛
- المطلب الثاني: مفاهيم قانونية لمهنة محافظ الحسابات؛
- المطلب الثالث: أدلة الإثبات وأوراق عمل محافظ الحسابات.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية لمحافظ الحسابات.

تعتبر عملية التدقيق للقوائم المالية إجراء في غاية الأهمية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، إذ تعبر تعبيرا جيدا علي صحة وجودة بند من بنود القوائم المالية موضع التدقيق، لذلك تمثل هذه العملية محور اهتمام لكل جهة لها الحق في الاطلاع على هذه القوائم، ويعتبر محافظ الحسابات هو المخول بمهمة التدقيق.

الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات.

هناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم محافظ الحسابات أهم هذه التعريفات:

"يعد محافظ حسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[1]

الفرع الثاني: صفات ومؤهلات محافظ الحسابات .

يجب أن يتمتع المراجع الخارجي بمجموعة من الصفات والمؤهلات الشخصية والأخلاقية فيلتزم بها لتحقيق الرضا في أدائه والثقة في رأيه المهني ولتعكس جودة في مهنة المراجعة، تتمثل هذه الصفات المميزة في : [2]

1. **الموضوعية / الشك المهني:** الشك المهني هو موقف من التساؤل الذي قد تشير إلى أخطاء محتملة ناتجة عن خطأ أو احتيال، ويؤدي إلى تقييم نقدي للأدلة.
2. **الكفاءة المهنية:** يجب أن يمتلك فريق المراجعة بشكل جماعي المهارات والخبرات المطلوبة التدريب الفني الكافي والخبرة المهنية الكافية. يمكن للمساعدين المشاركة في مهمة المراجعة، لكن يجب أن يكونوا على دراية جيدة بالمعايير، وأن يخضعوا للإشراف. على المراجع إكمال تدريبه الأولي بمعلومات مستمرة تساهم في تعزيز كفاءته.
3. **الحكم المهني:** الحكم المهني ضروري لإجراء المراجعة بشكل جيد. إن الخصائص المميزة للحكم المهني المتوقع من المراجع في حقيقة أن هذا الحكم قد تم من قبل شخص كان تدريبه ومعرفته وخبرته أساسا لاكتساب المهارات اللازمة لممارسة الأحكام المعقولة.

---

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01 -10 ، المؤرخ في 9 2 جوان 2010، المتعلق بمهن خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42، بتاريخ 11 جويلية 2010، المادة 22 ، ص 7.

[2] – بلعيد مليزة ، طويلب محمد - جودة المراجعة الخارجية كآلية للكشف عن القوائم المالية المضللة- مجلة معهد العلوم الاقتصادية لجامعة الجزائر3 ، العدد: 01 ، الجزائر، 2023، ص 198.

*** (IESBA): مجلس معايير الأخلاق الدولية للمحاسبين.**

4. **الاستقلالية:** يحدد قانون* (IESBA), أن الاستقلال يشمل استقلالية في إبداء الآراء دون أي ضغط أو تأثير من قبل أي جهة كانت.
5. **السر المهني:** واجب المحافظة على السرية في استخدام أي معلومات يتعرفون عليها في سياق مهمتهم.

الفرع الثالث: أهداف مدقق الحسابات.

لتدقيق الحسابات أهداف متمثلة في:[1]

ونوضح بإيجاز ما كانت عليه الأهداف (التقليدية) للتدقيق ، وما تطورت إليه في هذا العصر في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الأهداف التقليدية والعصرية

الأهداف التقليدية	الأهداف المعاصرة
التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية ، و(المستندات) المؤيدة للعمليات.	اهتمت بالأهداف التقليدية وتعدت هذه الأهداف ،بإضافة (مهام) جديدة لعملية تدقيق الحسابات هي :
اكتشاف ما قد يوجد من غش أو أخطاء وتلاعب وتزوير، في العمليات والأحداث المسجلة ، وتقليل فرص ارتكابها.	اشتمال أهداف تدقيق الحسابات على : تدقيق الأهداف المخططة ، والقرارات المتخذة لتحقيق هذه الأهداف ،وأيضا المعلومات التي اتخذت على أساسها القرارات.
الحصول على رأي فني محايد ، يقوم على مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات ،على ضوء أدلة وقرائن إثبات ،متعارف عليها في مهنة مدقق الحسابات.	اشتمال الأهداف على تدقيق كافة الأحداث والوقائع المالية (وغير المالية) ،إي للنظام المحاسبي بشقيه (المالي والإداري) باعتبار أن الوحدات الاقتصادية تعمل داخل الهيكل الاقتصادي للدولة.

1- محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب- دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات- الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) ، 2009 مـ . ص21.

	تقييم أدلة وقرائن لإثبات واختيار الموضوعي منها، للتأكد والتحقق من عدالة القوائم المالية .
	تحول أسلوب تدقيق الحسابات من تدقيق الحسابات حول الحاسب،إلى تدقيق الحسابات من خلال الحاسب الالكتروني.
	تقييم أدلة وقرائن لإثبات اختيار الموضوعي منها ،للتأكد التحقق من عدالة القوائم المالية.
	تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية ،عن طريق محو الإسراف وذلك من خلال ،تطبيق تدقيق الحسابات باستخدام معايير الجودة العالمية.

المصدر: محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب- دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات- الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) ، 2009 مـ . ص21.

- أصبح المدقق الخارجي موضوع ذات أهمية كبيرة لمستخدمي القوائم المالية ، ويساهم مساهمة كبيرة في شفافية وجودة القوائم المالية، من خلال الأهداف التي يسطرها محافظ الحسابات لتحقيق تطلعات مستخدميه.

المطلب الثاني : مفاهيم قانونية لمهنة محافظ الحسابات

إن الفرق بين مفهوم محافظ الحسابات كشخص كفء يتصف بالحيادية ويخدم جهة معينة وجب التفريق بينه وبين المهنة الذي يكلف بها المحافظ من الناحية القانونية والناحية المهنية لمزاولة عمله في إطار القانون والمعايير المعمول بها في هذا المجال بتوضيح جملة من العناصر كما يلي:

الفرع الأول: حقوق ووجبات محافظ الحسابات

بعد أن تطورت مهنة التدقيق من الفحص الشامل للدفاتر والسجلات إلى الفحص الانتقائي المنظم لإبداء الرأي الفني المحايد لنتائج الفحص للحكم على مدى سلامة أداء الإدارة كونه الرقيب والراعي لحقوق الأطراف المعنية بالمنشاة.

لذلك وللقيام بتلك المهمة يجب أن يتمتع مدقق الحسابات ببعض الحقوق والواجبات تمكنه من إتمام مهمته .

أولا : حقوق مدقق الحسابات.

حددت القوانين المنظمة لمهنة المحاسبة القانونية مجموعة من الحقوق التي يقوم بها أثناء تنفيذ عملية التدقيق وهي :[1]

1. **حق الحضور إلى الشركة للاطلاع والفحص والمشاركة في الجرد :**

أعطى القانون لمدقق الحسابات ومساعديه الحق في الحضور إلى الشركة وفروعها أو مخازنها في أي وقت يراه خلال أيام وأوقات العمل الرسمية لأداء مهمته (سواء كان ذلك بغرض الفحص أو مشاركته في إجراء الجرد) وذلك دون سابق إخطار للمنشأة .

2. **حق طلب البيانات والإيضاحات.**

يحق لمدقق الحسابات الحصول على البيانات والإيضاحات من الشركة التي يقوم بتدقيقها،وفي حالة عدم تلبية طلبه يتعين عليه أن يرفع ذلك إلى رئيس مجلي إدارة الشركة ،و إذا لم يستجيب لطلبه وجب عليه أن يظهر ذلك في تقريره.

3. **حق حضور الجمعية العامة.**

نصت المادة 171 من قانون الشركات المساهمة العامة رقم 22 لسنة 1997 على أحقية مدقق الحسابات حضور الجمعية العامة للمساهمين بالشركة لإبداء رأيه فيما يتعلق بالحسابات الختامية والميزانية العمومية ويبلغهم بتقريره النهائي.

4. **حق حبس المستندات والأوراق.**

يحق لمدقق الحسابات أن يحتفظ لديه ببعض المستندات و الأوراق الهامة الخاصة بالشركة محل التدقيق ،وذلك لحين استيفاء بعض حقوقه بالشركة مقابل أتعابه أو ما شابه ذلك.

5. **حق المدقق في مناقشة قرار عزله.**

يحق لمدقق الحسابات أن يتعرف على أسباب قرار عزله من تدقيق حسابات الشركة، ومناقشة الجهة التي قامت بإصدار قرار في هذا الشأن وإيضاح وجهة نظره إلى المسئولين.

[1] - رزق أبو زيد الشحنة - تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية- طبعة أولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص70.

6. الاستعانة بالخبراء عند الضرورة.

يحق للمدقق الاستعانة بالخبراء والمتخصصين عند حاجة العمل إلى ذلك والاستفادة من خبرتهم وتدعيم أدلته ، وغالبا ما يتم الإشارة إلى ذلك في رسالة الارتباط بعملية التدقيق.

ثانيا: واجبات مدقق الحسابات .

هناك عدد من الوجبات الأساسية لمدقق الحسابات الخارجي والتي ينص قانون الشركات ،من هذه الواجبات .يمكن ذكر أهم واجبات مدقق الحسابات علي النحو التالي:[1]

- إبلاغ لجنة مراقبة النوعية بتعينه بصفة محافظ حسابات عن طريق رسالة موصى عليها في أجل أقصاه خمسة عشر يوم (12يوما)؛
- إعلام هيئات التسيير كتابيا في حالة عرقلة ممارسة مهمته قصد تطبيق أحكام القانون التجاري؛
- يتعين عليه الاحتفاظ بملفات زبائنه لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من أول سنة لتعيينه لآخر سنة مالية للعهدة.[2]

كما إن هناك واجبات تكميلية وتنظيمية لهيكل أي مدقق خارجي لحسابات المنشاة تتمثل في:[3]

1. **إعداد التقرير :** يعتبر إعداد التقرير الواجب الأول من واجبات مدقق الحسابات ويجب أن يقدم هذا التقرير إلى المساهمين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.

2. **حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين:** يجب علي المدقق الحسابات حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين حتى يتمكن من مناقشة تقريره والتأكد من محتوياته ويقوم مدقق الحسابات بعرض قائمة المركز المالي والحسابات الختامية لمناقشتها والتصديق عليها وكذلك الموافقة على اقتراح توزيع الأرباح الذي تم من قبل إدارة المنشاة.

3. **التدقيق والتحقيق في أصول وخصوم الشركة:** يعتبر هذا الواجب من أهم واجبات مدقق الحسابات وذلك كونه مطالبا بإبداء رأيه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها لحقيقة وضع المنشاة، ولكي يقوم بإبداء رأيه بعدالة واستقلالية لابد وان يقوم بفحص والتحقيق من أصول المنشاة وخصومها.

---

[1] - غسان فلاح المطارنة - تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)- الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009 م، ص 92.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01 -10، المادة 30، مرجع سابق، ص8.

[3] - غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية) -مرجع سابق، ص 94.

4. **مراقبة سير أعمال الشركة وتدقيق حساباتها:** من واجبات مدقق الحسابات مراقبة أعمال الشركة والتحقيق من مدى انتظام الدفاتر والسجلات وانه تم مراعاة الأصول المحاسبية عند إعدادها.
5. **فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة:** من واجبات مدقق الحسابات أن يقوم بفحص الأنظمة المالية للشركة محل التدقيق والنظام الإداري وكذلك نظام المراقبة الداخلية ومدي ملائمته لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.
6. **الالتزام بأصول المهنة:** يجب على مدقق الحسابات أن يلتزم بأصول مهنة التدقيق وان يراعي مصالح العميل.

الفرع الثاني : مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات .

يتحمل محافظ الحسابات في الجزائر مجموعة من المسؤوليات التي تكسبه الحيادية والموضوعية في أداء مهامه على أكمل وجه ويجنبه مخاطر التعرض إبداء رأي غير مهني يضعه في حيز المسائلة والمحاسبة والتي سوف نوضحها كما يلي :

أولا: مهام محافظ الحسابات.

لدي محافظ الحسابات مجموعة من المهام التي يقوم بها بمفهومها القانوني أو العملي والتي سوف نتطرق لها .

يضطلع محافظ الحسابات بالجزائر بالهام الآتية: [1]

1. يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية و ممتلكات الشركات والهيئات؛
2. يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات ا لمبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه ا لمسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
3. يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
4. يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بالشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01 -10، المادة 23، مرجع سابق، ص 7.

5. يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه , ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛

- وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها ، دون التدخل في التسيير؛
- عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة ، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات ا لمدعمة و ا لمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.[1]

يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد :

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء ، رفض المصادقة المبررة؛
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة ، عند الاقتضاء؛
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة ا لممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية ؛
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال .[2]

ثانيا : مسؤوليات محافظ الحسابات.

إن عملية التدقيق لمحافظ الحسابات تهدف إلي إبداء الرأي الفني المحايد في جودة القوائم المالية ، وذلك من خلال تقرير المدقق حيث يأمل مستخدمي تقرير المدقق أن يقدم صورة واضحة عن حالة المؤسسة الاقتصادية وبذلك يتحمل محافظ الحسابات مسؤولية الافصاحات غير العادلة التي قد تظهر في القوائم المالية ، وما تسبب من أضرار الناجمة علي ذلك .

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01 -10، المادة 24، مرجع سابق،ص7.
[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01 -10، المادة 25 , مرجع سابق ، ص 7.

إن الإخلال بواجبات المدقق أو عدم الوفاء يترتب عليه مسؤوليات تقع علي عاتق المدقق نذكرها كما يلي:[1]

1. **المسؤولية القانونية المدنية :** وتصنف إلى نوعين أحدهما هو المسؤولية العقدية الناتجة عن العقد الذي ينظم علاقة المدقق بعميله ، ويترتب عليه مساءلة المدقق عند إخلاله بشروط العقد بسبب خطأ بدر منه أدى إلى الإضرار بالعميل.

أما النوع الثاني فهو المسؤولية التقصيرية وهي مسؤولية المدقق تجاه الأطراف الأخرى غير المساهمين التي تضررت مصالحهم بسبب اعتمادهم على تقرير المدقق.

2. **المسؤولية الجنائية :** وهي المسؤولية الناجمة عن فعل مجرما بموجب نص قانوني ساري يقوم به مدقق الحسابات أثناء ممارسة عمله ، بموجي دعوى عامة تحركها النيابة العامة وليس المتضررين كما في المسؤولية المدنية،إذ أن الفعل الإجرامي يؤدي إلى إلحاق الأضرار بالمجتمع وليست أضرار فردية محدودة.

3. **المسؤولية القانونية لمدقق الحسابات تجاه عملاءه :** إن مراجع الحسابات يعتبر مسئولا من الناحية القانونية تجاه عميله أي الشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها ،ويحكم العلاقة بين المراجع وعميله العقد المبرم بينهما ،ويتحمل المراجع مسئولية الإخلال بأحكام ذلك العقد أو غيره من المستندات وخاصة فيما يتعلق بالإهمال والتقصير في تنفيذ شروطه ويعمل ذلك العقد أو غيره من المستندات على توضيح طبيعة العملية للعميل ويحدد له الحدود التي سيعمل المراجع في إطارها (مسؤولية عقدية).

4. **المسئولية القانونية لمدقق الحسابات للطرف الثالث:** كما أن مدقق الحسابات يعتبر مسئولا تجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود مثل هذا العقد، وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المراجعون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية المراجعة في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكولة إليه (مسؤولية تـقـصيرية).

الفرع الثالث : شروط وطرق تعيين محافظ الحسابات.

كما جاء في القانون الجزائري فان مهنة محافظ الحسابات لها أطرها القانونية لمزاولتها وحدد المشرع الجزائري شروط لابد أن تتوفر للتعين لشغل هذا المنصب نوضحها في هذا العناصر .

[1] - تامر مزيد رفاعه -كتاب أصول تدقيق الحسابات- طبعة الثالثة، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2017، عمان (الأردن)، ص 28.

وضحت الجريدة الرسمية الجزائرية مجموعة من المواد التي تنظم شروط تعيين محافظ الحسابات في المواد التالية:[1]

- لا يمكن أيّ خبير محاسب أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد، التسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ما لم يعتمد مسبقا من الوزير المكلف بالمالية.

تحدد شروط وكيفيات الاعتماد عن طريق التنظيم .

- لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد ، يجب أن تتوفر الشروط الآتية :

1. أن يكون جزائري الجنسية؛
2. أن يحوز شهادة لممارسة مهنة على النحو كالأتي:

ب- بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات ، أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها؛

3. أن يتمتع بجميع الحقوق ا لمدنية والسياسية؛
4. أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف ا لمهنة؛
5. أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصنف الوطني للخبراء المحاسب أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛
6. أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 6 أعلاه.

تمنح الشهادات والإجازات المذكورة في البندين أ و ب أعلاه ، من المعهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية ، أو المعاهد المعتمدة من طرفه.

لا يمكن الالتحاق بمعهد التعليم المختص أو المعاهد المعتمدة إلا بعد إجراء مسابقة للمرشحين الحائزين شهادة جامعية في الاختصاص تحدد عن طريق التنظيم.

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01 -10 ، المادة 7، المادة 8، مرجع سابق، ص5.

تمنح الشهادة والإجازة المذكورة في البند ج أعلاه ، من طرف مؤسسات التكوين المهني التابعة للوزير ا لمكلف بالتكوين ا لمهني ، أو من طرف ا لمؤسسات ا لمعتمدة من طرفه أو من طرف مؤسسات التعليم العالي .

- ترسل عن طريق رسالة موصى عليها أو تودع مقابل وصل استلام ، طلبات الاعتماد بصفة خبير محاسب أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد إلى المجلس الوطني للمحاسبة.

يقدّر المجلس الوطني للمحاسبة الصلاحية ا لمهنية لشهادات وإجازات كل مترشح يطلب اعتماده في صنف مهني و / أو الصنف ا لمهني الآخر .

يدرس المجلس الوطني للمحاسبة طلب الاعتماد ويتحقق لا سيما من مطابقته للأحكام ا لمنصوص عليها في المادة 7 و 8 من هذا القانون .

يبلغ المجلس الوطني للمحاسبة لطالب الاعتماد قرار الاعتماد أو رفض معلل للطلب في أجل أربعة (4) أشهر . وفي حالة عدم التبليغ بعد انقضاء هذا الأجل أو رفض الطلب كن تقد طعن قضائي طبقا للتشريع الساري ا لمفعول .

يحدد المجلس الوطني للمحاسبة في أول يناير من كل سنة قائمة المهنيين المسجلين في الجدول وينشرها وفق الأشكال المحددة من طرف الوزير المكلف بالمالية .

- لا يمكن أيّ خبير محاسب أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد أن يسجل في الجدول ما لم يكن له عنوان مهني خاص.
- يمارس الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد نشاطهم في كامل الإقليم الوطني .
- يسند لكل من الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، مكتب واحد يتولى تسييره لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته و كن أن يسير في شكل شركة أو تجمع .[1]

- يجب أن يكون المكتب خاضعا لشروط ومقاييس خاصة تحدد عن طريق التنظيم.
- يمكن الوزير المكلف بالمالية الترخيص بفتح فروع لبعض مكاتب المحاسبة .

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01 -10 ، المادة 9، المادة 10، مرجع سابق، ص6.

- يمكن أن يعين الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات بصفة محافظي حصص طبقا لأحكام القانون التجاري ، وخبراء قضائيين طبقا لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية .

نستنتج من خلال المواد المدرجة في القانون الجزائري أن مهنة محافظ الحسابات لها شروط لاعتماد رخصة مزاولة هذا النشاط يمكن تلخيصها :

- أن يكون جزائري الجنسية؛
- أخذ الاعتماد مسبقا من الوزير المكلف بالمالية؛
- أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها؛
- أن يتمتع بجميع الحقوق ا لمدنية والسياسية؛
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف ا لمهنة؛
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليها؛
- مقر لممارسة هذا النشاط.

الفرع الرابع : أتعاب محافظ الحسابات

هي مقابل مالي يتقاضاها مدقق الحسابات من العميل تكون محددة في العقد سواء تسدد في بداية او في نهاية المهمة المرسومة وتختلف وفقا للشكل الذي تأخذه، وقد تتغير وفق مايلي:

1. **الأتعاب الثابتة :** وهي المبلغ الذي يحدد مسبقا ويكون ثابتا غير قابل للزيادة في المستقبل ، ولكن يجب أن يكون المبلغ متناسب مع المهمة المطلوبة من المدقق.
2. **الأتعاب المتغيرة :** وهذه الأتعاب تحدد من قبل المدقق وفقا للوقت الذي سوف تستغرقه عملية التدقيق والجهد الذي سوف يبذله ويمكن أن يحدد الأجر لكل ساعة عمل سوف تستغرق في عملية التدقيق ، آو لكل يوم عمل يستغرق في عملية التدقيق.[1]
3. **الأتعاب الشرطية :**[1] الأتعاب الشرطية هي أتعاب يحصل عليها المدقق بعد انجاز عمل معين وعدم استلام هذه الأتعاب إلا بعد الحصول على نتيجة معينة ولهذا على المدقق ولأجل الاحتفاظ بموضوعيته عدم أخذ أتعاب شرطية في حالة القيام بالتدقيق أو الخدمات الأخرى التي يقدم تقارير بشأنها.

[1] - غسان فلاح المطارنة - تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)- مرجع سابق، ص85.

إن مهنة محافظ الحسابات هي مهنة تحكمها مجموعة من القوانين و اللوائح التنظيمية التي وجب الحرص علي الالتزام بها خاصة من طرف المحافظ الذي يعتبر الطرف الموكل بتطبيق هذه التنظيمات للوصل إلي أهداف عملية التدقيق والوقوف علي الاختلالات والتقرير حولها ومحاولة تصحيحها من طرف الجهات المختصة التي تستخدم هاته التقارير في وضع قرارات تخدم المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثالث : أدلة الإثبات وأوراق عمل محافظ الحسابات.

إن عمل محافظ الحسابات لا يكون إلا بمجموعة من العناصر المسجلة لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتحليل المعلومات التي يجمعها عن المنشاة موضع الدراسة وذلك لإبداء رأيه لعملائه لمعرفة المركز المالي ومدي جودة القوائم المالية التي توضحها مجموعة من الأدلة والوثائق الثبوتية التي تسجلها المؤسسة خلال نشاطها.

الفرع الأول : أدلة وقرائن الإثبات لمحافظ الحسابات

يقصد بأدلة التدقيق أنها كل ما يمكن أن يحصل عليه المدقق من أدلة إثبات وقرائن محاسبية تساعده في إبداء رأيه ، ولذلك يجب على المدقق جمع أكبر عدد من أدلة وقرائن التدقيق الكافية والمناسبة حتى يستطيع التوصل إلى استنتاجات معقولة ليبني عليها رأيه ،وتعتبر القرائن بديلا عن دليل لإثبات حيث قد يلجأ المدقق إليها في الحالات التي يستعصى عليه وجود دليل إثبات قاطع، وتختلف أدلة الإثبات عن القرينة في أن الأدلة تتجه إلى حقيقة البند المطلوب تدقيقه مباشرة، في حين أن القرينة تتجه بطريقة غير مباشرة، من خلال الحقيقة المتصلة بهذا البند. [2]

أولا: مصادر وإجراءات الحصول علي أدلة الإثبات:

لكل عملية تدقيق مجموعة من الوثائق الثبوتية المحاسبية التي تتم بها العمليات المالية للمؤسسة يتم ذكرها كما يلي: [3]

[1] – هادي التميمي .مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية .طبعة الثالثة، دار وائل للنشر عمان(الأردن)، 2006، ص 66.
[2] -.رزق أبو زيد الشيخة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، مرجع سابق، ص 171.
[3] -رزق أبو زيد الشيخة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، مرجع سابق، ص178.

1. **الفحص ألمستندي :** يقصد بالفحص ألمستندي اختبار السجلات والمستندات أو الأصول الملموسة ، ويوفر هذا الفحص أدلة تختلف درجة الاعتماد عليها حسب طبيعتها ومصدرها، وكذلك على فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تنفيذها عند إعدادها وتشغيلها.

أما المستندات فهي الأوراق التي تعتبر مرجعا سليما يستند إليه المدقق في التثبت من صحة حدوث واقعة معينة ،ومن صحة المبلغ المتعلق بها ويعتبر الفحص ألمستندي المحور الرئيسي لعملية التدقيق ،والتي يقضي فيها المدقق معظم وقته أثناء جمعه للأدلة والقرائن ، ويوجد نوعان من المستندات هي:

أ- مستندات خارجية : وهي المستندات التي يتم إعدادها خارج المنشأة، مثل فواتير الشراء،ومع ذلك فقد تستخدم داخل المنشأة وخارجها؛

ب- مستندات داخلية : وهي المستندات التي يتم إعدادها واستخدامها داخل المنشأة مثل مستندات المناولة داخل المخازن.

2. **الملاحظة :** تبدأ الملاحظة من خلال ما يشاهده المدقق أثناء زيارته الميدانية لمنشأة العميل ويطلع خلالها على عمليات التشغيل ،أو أي إجراءات تتم بواسطة موظفي العميل أو آخرين ، فعلي سبيل المثال: ملاحظة المدقق لموظفي العميل عند جرد المخزون ، وكذلك ملاحظة أداء أنشطة الرقابة يوفر أدلة تدقيق ، ولكنها تكون محددة بالنقطة الزمنية التي تمت فيها الملاحظة.

3. **الاستفسارات :** تتضمن الاستفسارات البحث عن معلومات من أشخاص ذوي معرفة سواء من داخل المنشأة أو خارجها ، وتتفاوت طريقة الاستفسارات من تقديم استفسارات رسمية مكتوبة إلي الطرف الثالث خارج المنشأة، أو استفسارات شفهية عادية موجهة إلي أشخاص داخل المنشأة ، وقد توفر الإجابة علي الاستفسارات معلومات للمدقق خاصة بتجاوز الإدارة لنظام الرقابة الداخلية ، وفي بعض الحالات قد توفر أساسا يساعد المدقق على تعديل أو أداء إجراءات تدقيق إضافية.

4. **الفحص الفعلي (المادي):** ويقصد به قيام المدقق بفحص أو جرد الأصول الملموسة مثل المخزون والآلات والنقدية ،فوجود مثل هذه الأصول داخل المنشأة لا يعني ملكية المنشأة لها ،ولكن يجب على المدقق التحقق من كميات ومواصفات هذه الأصول وتقييم حالتها أو وجودها الفعلي ،فجرد المخزون يعني التحقق من وجود البضاعة بالمخازن ،ولكن يجب على المدقق التحقق من أن البضاعة الموجودة بمحاضر الجرد تخص الفترة المحاسبية تحت التدقيق وإنها ملك للمنشأة.

5. **المصادقات :** إن المصادقة هي إجابات كتابية أو شفوية يحصل عليها المدقق من أطراف خارجية ،حيث يتم المصادقة على أرصدة معينة موجودة لدي أطراف خارج المنشاة ،وتعتبر المصادقات

أكثر مصداقية من غيرها من أدلة الإثبات نظرا لأنه يتم إعدادها وإصدارها من جهة المنشأة ، حيث يقوم العميل بكتابة هذه المصادقة علي أوراقه الخاصة بناء على طلب المدقق وترسل تحت إشراف المدقق بحيث يطلب العميل من طرف الأخر إعادة الجواب إلى المدقق، ويتوقف استخدام المصادقات على مدى توافق بدائل أخرى،حيث أنه إذا أمكن التحقق من وجود أصل ما أو عملية ما باستخدام بدائل أخري مثل الفحص الفعلي أو الفحص ألمستندي، ففي هذه الحالة ليس هناك داعي لاستخدام نظام المصادقات. [1]

6. **إعادة الاحتساب أو ما يعرف بالتدقيق الحسابي :** يقصد بإعادة الاحتساب ، إعادة فحص عينة من العمليات الحسابية التي قام المحاسبون بتسجيلها في الدفاتر خلال الفترة التي يتم التدقيق عنها، وقد تشمل إعادة فحص العمليات الحسابية اختبار الدقة الحسابية، مثل : التحقيق من ترحيل فواتير البيع والمخزون ، وكذلك عمليات الجمع فى الدفاتر والسجلات والتحقق من صحة المستندات لهذه العمليات ، وأيضا فحص العمليات الحسابية لمصاريف الامتلاك ومصاريف المدفوعة مقدما ،والتأكد من إن العمليات التي تم إدراجها في أكثر من مكان واحد قد تم تسجيلها بنفس القيمة في كل مرة، فمثلا قد يختار المدقق عملية عشوائية تخص احد العملاء ، مثل البيع بالأجل ويتأكد من أن المعلومات المدرجة في يومية المبيعات قد تم تسجيلها بنفس المعلومات في يومية المدينين وكذلك في دفتر الأستاذ بنفس المعلومات.

7. **الإجراءات التحليلية :** أن الإجراءات التحليلية هي " عملية تقييم المعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات بين كل من البيانات المالية غير المالية ، وتشمل هذه الإجراءات بحث التقلبات والعلاقات إلي تم تحديدها والتي لا تتفق مع المعلومات الاخري المناسبة ، أو التي تنحرف إلي حد كبير عن المبالغ التي يتم التنوء بها".

كما يمكن تعريف الإجراءات التحليلية بأنها" استخدام المقاربات والعلاقات لتقييم مدى معقولية أرصدة معينة أو بيانات أخري ظاهرة في القوائم المالية ، مثال ذلك مقارنة هامش الربح في السنة الحالية مع مثيله في السنة السابقة.

8. **الاستعانة بإقرارات الإدارة :** أشار معيار التدقيق الدولي رقم (580) إلى ضرورة حصول المدقق علي إقرارات مناسبة من الإدارة ، حيث تمثل هذه الإقرارات اعتراف من الإدارة بمسؤوليتها عن تقديم بيانات مالية بشكل عادل ويتماشي مع الإطار المناسب للتقارير المالية ، وإنها قامت بالموافقة على هذه البيانات ، ويستطيع المدقق الحصول على الدليل اعتراف الإدارة بمسؤوليتها عن هذه الإقرارات والموافقة عليه من الإدارة من خلال :

[1] -رزق أبو زيد الشيخة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، مرجع سابق، ص179.

- محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو الهيئات المشابهة؛
- الحصول على إقرار تحريري من الإدارة أو باستلام نسخة موقعة من البيانات المالية. [1]

الفرع الثاني : أوراق عمل محافظ الحسابات

أوراق العمل هي سجل المدقق للإجراءات التي تم تطبيقها ،الفحوصات التي تمت ،والمعلومات إلي تم الحصول عليها والآراء التي تم التوصل إليها ولكل إقرار من إقرارات الإدارة كما وأنها سجل للبرهان علي أن المدقق قد قام بالتدقيق وحسب معايير التدقيق المتعارف عليها.[2]

أولا :شكل ومحتويات أوراق العمل .

يعود شكل ومحتويات أوراق العمل إلي الحكم المهني للمحاسب القانوني لأنه ليس ضروريا ،وليس عمليا لتوثيق كل شئ في أوراق العمل ،ولكن من المهم أن توفر أوراق العمل للمدقق صاحب التجربة والذي لا توجد لديه علاقة مع عملية التدقيق إلي فهم العمل الذي تم انجازه وأسس القرارات التي اتخذت .

ثانيا : أما أنواع أوراق العمل.

فعادة ما تشمل نوعين من الملفات: الملف الجاري والملف الدائم.

1. **الملف الجاري:**

هو ذلك الملف الذي يحتوي على معلومات تخص السنة تحت التدقيق ،ويحتوي على أوراق منها الورقة الرئيسية وتتكون من14 حقلا،وتلحق بها أوراق فرعية ،وكل ورقة تحتوي على معلومات مثل اسم العميل ،السنة تحت التدقيق،من الذي قام بالتأكيد من الأرصدة الافتتاحية ،مطابقة الأرصدة النهائية مع السجلات ،من الذي تأكد من الموافقات الأصولية،حجم العينة أو التي تم تدقيقها والرأي بشأن تلك الفقرة ومن ثم رقمها، وبعض المؤسسات يخص البنك الإسلامي وهكذا ،ومن محتويات هذا الملف ما يلي:

[1] -رزق أبو زيد الشيخة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، مرجع سابق، ص182.

[2] -هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سابق، ص 57.

- برنامج التدقيق ولكل إقرار من إقرارات الإدارة؛
- معلومات عامة وهي معلومات تخص الفترة الحالية وتشمل فقرات مثل مذكرات التخطيط، نسخ من محاضرات اجتماع مجلس الإدارة،مذكرات تخص الاجتماعات التي تمت مع المستويات الإدارية المختلفة وما شابه ذلك؛
- ميزان أو موازين المراجعة التي تم تحضيرها من قبل الإدارة أو المدقق والتي يتم وضعها علي الورقة الرئيسية وحسب الرصيد الظاهر في سجل الأستاذ العام وورقة أخري مؤيدة للورقة الرئيسية والتي تبين العمل الذي أنجز، ومن ثم التعديلات التي طرأت أو تمت للأرصدة ومن ثم الرصيد النهائي بموجب القوائم المالية؛
- التحليلات التي تمت؛
- التسويات؛
- التعديلات التي تمت على جميع الأرصدة وعلى سبيل المثال فصل الذمم المدينة من النشاط الاعتيادي للمؤسسة من ذمم المدينة الاخري أو فصل النقد المقيد عن النقد الأخر وبعبارة أخري جميع تعديلات المطلوبة والتي تؤثر على العرض العام للميزانية أو بيان الربح والخسارة وحسب متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- تفاصيل المراسلات مع المدققين الآخرين الذين قاموا بتدقيق الفروع أو الأقسام ،المراسلات مع الخبراء أو الجهات الاخري.

2. الملف الدائم(العام)

وهو ذلك الملف الذي يحتوي علي معلومات تخص وتقيد أكثر من سنة مالية علما أن أكثر هذه المعلومات تم الحصول عليها عند البدء في التدقيق و لأول مرة، أي عند القيام بالزيارة الأولي للمنشاة وعند التعيين ومن هذه المعلومات:[1]

- نسخة من النظام الداخلي والقانون الأساسي؛
- نسخة من تسجيل المنشاة لدي وزارة الصناعة والتجارة ونسخة من رسالة السماح للبدء في العمل؛
- نسخة من النظام المحاسبي والرموز المستعملة في رحالة الحاسوب؛
- نظام الرقابة الداخلية وإجراءاته؛

[1] - هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سابق، ص 58.

- الهيكل التنظيمي وتفاصيل الهيكل التنظيمي لقسم المالية؛
- العقود طويلة الأجل؛
- نظام التقاعد إن وجد؛
- العقود مع نقابة العمال؛
- المرسلات مع ضريبة الدخل؛
- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ومعلومات عنهم داخل المؤسسة؛
- أية معلومات تخص أكثر من سنة مالية.

3. الملف الدائم (الخاص بنظام الرقابة الداخلية).[1]

يعتبر تقييم الرقابة الداخلية خطوة أساسية في نهج المدقق، فهو يهتم بتقييم إجراءات المؤسسة ونظام ألمعلوماتها، مما يساهم في إنشاء البيانات المالية الخاضعة للمصادقة، ويتضمن تقييم الرقابة الداخلية ثلاث خطوات:

- التعرف علي الإجراءات؛
- تقييم إجراءات الرقابة الداخلية؛
- استخدام تقييم الرقابة الداخلية في عملية التدقيق.

4.**ملف محافظ الحسابات.**[2]

يحتوي على المتابعة الإدارية للمهمة، حيث نجد فيه: رسالة المهمة، تخطيط التدقيق، البريد، عرض حال عن الاجتماعات مع الإداريين، ميزانية التدقيق وأحيانا أسماء وعناوين وأرقام هواتف المسئولين الرئيسيين في المؤسسة والشركاء والبنوك والمؤسسات الأخرى.

ثالثا: فوائد أوراق العمل.

فوائد أوراق العمل (العميل) متعددة ومن هذه فوائد بالنسبة للملف الدائم إعطاء فكرة عامة عن الشركة للموظف الجديد ، أما الملف الجاري وخصوصا برنامج التدقيق فان فوائده متعددة ومنها :[3]

[1] - علي بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي الإطار النظري والعملي، طبعة أولى، دار نزهة الألباب للنشر، الجزائر، 2023، ص185.
[2] - علي بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي الإطار النظري والعملي، مرجع سابق، ص186.
[3] - هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، مرجع سابق، ص 57.

أ- الإشراف علي العمل ومعرفة النسبة أو الجزء المنجز منه؛

ب- معرفة الموظف الذي قام به والوقت المصروف؛

ج- تساعد المدقق الجديد من البدء بالعمل من النقطة التي انتهي منها المدقق القديم؛

د- تبين الأمور التي اكتشفت أثناء التدقيق والناقشات التي تمت مع الإدارة ونتائج هذه المناقشات؛

و- تبين العمل الإضافي الذي قام به المدقق؛

ه- أساس لإبداء الرأي حول القوائم المالية.

من خلال دراسة كل من الأدلة الثبوتية (الإثبات) وأوراق العمل نستنتج أن هذه الأخيرة ليست ضرورية لعمل محافظ الحسابات لكنها داعمة ومساعدة لعمل المحافظ أثناء مهمته عكس أدلة الإثبات التي تمثل جوهر عملية التدقيق وتعبر تعبيرا وثيقا علي جودة القوائم المالية والتي عن طريقها تعطي صورة صحيحة عن المركز المالي لأي مؤسسة اقتصادية لاكتشاف التضليل والطمس والتحريف.

الفرع الثالث: حجية أدلة الإثبات للإفصاح الجيد للقوائم المالية.

لكي تكون أدلة الإثبات ذات حجية قوية ومقنعة وكافية للقيام بالعمل على أكمل وجه، يجب أن تكون متناسبة مع الظروف التي تم فيها الحصول عليها، لأنه عند تعدد طرق الحصول على أدلة الإثبات يعرض المدقق بعض الاستثناءات، ويوجد بعض الاعتبارات تمثل معايير تمكن المدقق من الحكم على حجية أدلة الإثبات، وهي:[1]

- عند الحصول على أدلة الإثبات من مصادر خارجية ومستقلة عن المؤسسة، فان ذلك يمدنا بضمان أكبر للاعتماد علي دليل الإثبات لإغراض التدقيق، مما لو تم الحصول على هذا الدليل من داخل المؤسسة؛
- الحصول على المعلومات بطريقة مباشرة من طرف المدقق عن طريق الفحص الفعلي والملاحظة، ذلك سيكون له أثر كبير في الإقناع عنه في حالة الحصول على هذه المعلومات بطريقة غير مباشرة؛
- عندما تعد البيانات المحاسبية والقوائم المالية في ظل نظام فعال للرقابة الداخلي فان ذلك يؤدي الي الاعتماد أكثر على هذه المخرجات، مما لو تم إعدادها في ظل نظام غير فعال للرقابة.

[1] - علي بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي الإطار النظري والعملي، مرجع سابق، ص195.

ويستطيع المدقق الحصول على إقرارات تحريرية من الإدارة حول أمور جوهرية للبيانات المالية في حالة توقع عدم وجود أدلة أخري كافية وملائمة ، ولا يمكن أن تكون إقرارات الإدارة بديلا عن أدلة الإثبات الأخرى التي يتوقع المدقق بأنه من الممكن توفرها بشكل معقول .

تكون أدلة الإثبات أكثر قوة كلما كانت مسجلة ومبوبة في مصلحة داخل المنشأة تخفض مثل هذه المعلومات والبيانات المالية التي تحتويها الوثائق الثبوتية سواء التي تكون داخل المؤسسة أو حني نسخة علي المسلمة خارج المنشأة للرجوع إليها وقت الحاجة عند ممارسة أي نشاط تدقيق من طرف محافظي الحسابات المعتمدين للوقوف علي قوة القوائم المالية وجودتها في الإفصاح على المركز المالي والربحية لكل مؤسسة اقتصادية .

المبحث الثاني: الإطار العام للقوائم المالية وتقرير محافظ الحسابات.

إن التقرير بجودة القوائم المالية يتطلب المعرفة التامة بكل عناصر التدقيق لكي يتم الحكم الجيد والكفء والخروج بتقرير يخدم كافة الأطراف ويحقق أهداف عملية التدقيق وفي هذا المبحث سوف ندرس هذه العناصر المتغيرة في موضوعنا هذا وهما كل من القوائم المالية والتقارير التي سوف يقوم بها محافظ الحسابات عند استكمال مهمته.

وفي هذا المبحث سوف يتم تقسيمه إلي أربع مطالب كما يلي :

- المطلب الأول: الإطار النظري للقوائم المالية؛
- المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في جودة القوائم المالية؛
- المطلب الثالث: ماهية تقرير محافظ الحسابات.

المطلب الأول : الإطار النظري للقوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين المحليين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة.

الفرع الأول : مفهوم و خصائص القوائم المالية .

لدراسة جيدة للقوائم المالية وإعطاء نظرة كما يلي:

أولا : تعريف القوائم المالية:

- **تعريف1:** القوائم المالية يعرفها جون فرنسوا دي روبر وهيرفربيوتميشان: "بأنها مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية غير قابلة للفصل فيما بينها، و تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، و للأداء و لتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات.[1]
- **تعريف2:** وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي و مركز الربحية في المشروع لكل من يهمه أمر المشروع سواء كان ذلك في داخل المشروع أو خارجه.[2]
- **تعريف3**: أنها وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، من و على الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية الأصول، الخصوم، الإيرادات و المصروفات.[3]

أما مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB) فقد وضع المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1) المعدل في عام 1997 لعرض القوائم المالية، و الذي يبني فيه أن القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، و الهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة و أدائها و تدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية كما تبني القوائم المالية نتائج توجه الإدارة للأعمال الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول الميزانية، و جدول حسابات النتائج، و جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، و جدول تدفقات الخزينة والملاحق..

من التعريفات السابقة يستخرج تعريف القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة، وفي أشكال محددة كالميزانية، و جدول حسابات النتائج، و جدول تغيرات رؤوس الأموال أو الأموال الخاصة، و جدول تدفقات الخزينة و تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية لمختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات.

ثانيا: العناصر النوعية لجودة للقوائم المالية

---

[1] - jean -francois des ropert .mechin .herve puteaux .normes ifrs et pme.dunod.paris .2004.p12

[2] - أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، طبعة أولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية(مصر)، 2003، ص43.

[3] - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية(مصر)، 2002، ص38.

تعرف العناصر النوعية على أنها الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، تتمثل في: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة.[1]

1. **القابلية للفهم**: تعبر عن مدى جاهزيتها للفهم من قبل المستخدمين، حيث يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في مجال الأعمال، بالإضافة إلى رغبتهم في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، كذلك يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها القوائم المالية وذلك باعتبارها ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية فحسب، اعتمادا على فرضيات أنه من الصعب جدا فهمها من قبل بعض المستخدمين .

2. **الملائمة:** تمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين. إن الدورين التنبؤين والتأكيدي للمعلومات متداخلين. على سبيل المثال، المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وبنيتها ذو قيمة للمستخدمين عندما يحاولون التنبؤ بقدرة المنشأة في استغلال الفرص وقدرتها على مقاومة الأوضاع المعاكسة. أما بالنسبة للدور التأكيدي فيتعلق بالتنبؤات الماضية، على سبيل المثال الطريقة التي يتوجب هيكلة المنشاة موجبها ونتائج العمليات التي خطط لها.

3. **الموثوقية** : لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه جيب أن تكون موثوقة، وممتثل المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز و يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعرب بصدق عما يقصد أن تعبر عنه، أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول فمثال حالة وجود أضرار متعامل مع المؤسسة وكان مبلغ الأضرار موضع نزاع قانوني فإن اعتراف المؤسسة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية العامة يعد غير مناسب، على أنه من الممكن أن يكون مناسبا الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة به.

4. **القابلية للمقارنة:** يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عرب الزمن كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنتها مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى من أجل إجراء التقييم النسيب مراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز الأول ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية. إن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد فبتحقيق القابلية للمقارنة. [2]

[1] - خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IFRSs & IASs)، الطبعة1، إثراء للنشر و التوزيع، ،عمان (الأردن)، 2008، ص43.

[2] - خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IFRSs & IASs)، مرجع سابق، ص43.

الفرع الثاني: مكونات القوائم المالية.

تتكون كل قائمة من القوائم المالية من مجموعة بنود رئيسية أو بعض العناصر التي تشكل هذه القائمة،حيث أن قائمة المركز المالي تعتمد على أربعة عناصر رئيسية هي: الميزانية، قائمة الدخل، حقوق الملكية،قائمة التدفقات النقدية ، إيضاحات متممة، كما إن المكونات الرئيسية لقائمة حسابات الدخل هي الدخل والمصروفات.

وفيما يلي تعريف مختصر لكل من تلك المكونات:

1. **الميزانية:** هي التي توضح من جهة مصادر الأموال في المؤسسة واستخدامات هذه الأموال، حيث يحتوي الجانب الأيمن كل الأرصدة الحسابات المدينة (الأصول) سواء الثابتة أو المتداولة أو المعنوية، ويحتوي جانبها الأيسر (الخصوم) ما عليها من التزامات ومكونات هذه الالتزامات ومقدارها سواء كانت لحملة الأسهم أو للغير وحقوق الملكية، وقد أطلق عليها مصطلح ميزانية لكون جانبيها متساويين.[1]

2. **قائمة الدخل (حساب النتائج).**

هي أكثر القوائم أهمية ويسمي كذلك بقائمة الدخل، يتم فيها التقرير عن نتائج الأعمال للمشروع وتبيان قدرته الكسبية عن فترة زمنية معينة، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة، ويسعي إلي تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها وتكلفتها؛
- تقييم مدى كفاءة الإدارة ودرجة تحقيقها للأهداف المخطط لها؛
- تقييم مدى جدارة المؤسسة وقدرتها على الحصول على التمويل؛
- الوقوف علي القدرة الكسبية للمنشأة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.[2]

3. **قائمة التغيرات في حقوق الملاك تظهر حقوق الملكية:** المنشأة في بداية الفترة المالية ونهايتها وأي تغيرات عليها نتيجة أعمال الشركة ونتائج تلك الأعمال، التغيرات على رأس المال من زيادة وتخفيض، الاحتياطيات النظامية والأخرى والتغيرات فيها، الأرباح غير الموزعة والتوزيعات وكذلك صافي ربح الفترة، تتطابق الأرقام النهائية في هذه القائمة مع أرقام حقوق الملاك الواردة في قائمة المركز المالي كما في نهاية الفترة.

[1] - على بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي (الإطار النظري والعملي)، مرجع سابق، ص66.
[2] - على بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي (الإطار النظري والعملي)، مرجع سابق، ص67.

4. **قائمة التدفقات النقدية** : تظهر مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المنتهية على أساس الأنشطة التالية، الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، الأنشطة التمويلية، تشرح هذه القائمة كيف تغير رصيد النقدية من بداية الفترة إلى نهايتها، الرقم النهائي في هذه القائمة يطابق رصيد النقدية في قائمة المركز المالي، هذه القائمة تظهر قدرة الشركة على توليد النقدية على الأساس النقدي وليس على أساس الاستحقاق، ويعتمد على هذه القائمة كثيراً في تقييم المنشآت واحتساب التدفقات النقدية الحرة.

5. **الإيضاحات المرفقة** بالقوائم المالية تعتبر جزءاً مهماً من القوائم المالية بسبب احتوائها على تفاصيل لأرقام تظهر بشكل إجمالي في القوائم المالية، من أهم الإيضاحات المفصح عنها وفق مبدأ الإفصاح العام، طبيعة النشاط، السياسات المحاسبية هي الطرق والسياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشأة، التقديرات المحاسبية، المكاسب والخسائر المحتملة، الأحداث اللاحقة، والارتباطات.[1]

- ويمكن أن نوضح عناصر القوائم المالية في الشكل الموضح في الشكل رقم :

[1] - عبود عبود، **مكونات القوائم المالية**، موقع محاسبون بلا حدود،-http://mohassibn.blogspot.com/2015/10/blog .post_36.html

الشكل رقم (01) : مكونات القوائم المالية.

المصدر : بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص52.

الفرع الثالث: أهداف القوائم المالية.

يشير إطار العمل إلى أن هدف القوائم المالية هو توفري المعلومات عن المركز المالي للمشروع و أداءه المالي و التغير في مركزه المالي، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين اللذين يتخذون القرارات الاقتصادية، كما يشير ذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، تفي باحتياجات معظم المستخدمين،

لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية، و لا تعرض معلومات غير مالية. و قد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى ما يلي: [1]

- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية؛
- أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة و هيكله المالي؛
- الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد لاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل؛
- حاجة مدققي الحسابات الخارجيين إليها لإعداد تقرير عن وضعية وجودة هذه القوائم ؛
- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الاستثمارية و التمويلية و التشغيلية؛
- إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، و معلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل؛
- و كما أشار إطار العمل إعداد و عرض القوائم المالية أن هناك فرضيتين أساسيتين تقوم عليها القوائم المالية هما أساس الاستحقاق وفرض الاستمرارية.

الفرع الرابع: مستخدمو القوائم المالية.

و يشير إطار العمل إلى أن الشركات تعد قوائم مالية عامة موجهة نحو احتياجات فئات مختلفة من المستخدمين من بينهم: [2]

أولا: المستثمرين الحاليين و المحتملين: و أهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة هي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيع الأرباح الماضية و الحالية و المستقبلية و أي تغير في أسعار أسهم الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة و تقييم أسهم الشركة بالمقارنة مع أسهم شركات أخرى.

[1] - ريتشارد شرويدر و اخرون .تعريب (خالد عليا احمد كاجيجي .ابراهيم ولد محمد فال) .نظرية المحاسبية .دار المريخ للنشر .الرياض (المملكة العربية السعودية) ،2006، ص37.

[2] - محمد أبو نصار ،جمعة حميدات ،معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية و العلمية ،دار وائل للنشر ،عمان (الأردن) ، 2008، ص4.

ثانيا: الموظفين: يعتبر الموظفين مورد الشركة الأهم، حيث تبين عليهم استمرارية الشركة و أداؤها أعمالها، بما يشعرهم بالأمن و الرضا الوظيفيين، لذلك فهم معنيون بكفاءة الشركة و تحقيقها أهدافها و منوها وزيادة مبيعاتها و أرباحها، وجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، ويتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد لتقاعد التي يمكن للشركة أن تقدمها.[1]

ثالثا: المقرضين: وهم بحاجة إلى معلومات تساعدهم في تقدير الشركة المقترضة على توفري النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، و في تقدير عد متجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

رابعا: الموردين والدائنين الآخرين: وتعتبر هذه الفئة مصدر للتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، كذلك نشاطها والنسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران البضاعة للتأكيد من استمرارية وكفاءة وربحية الشركة.

خامسا: العملاء: ويعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات .المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

سادسا: الحكومة بأجهزتها المختلفة: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات و قانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات تساعدها في تحديد الضرائب المختلفة على الشركة و مدى قدرتها على التسديد و معرفة المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.[2]

سابعا: الجمهور: وله اهتمامات مختلفة بالشركات منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة و تشغيلها و منها ما يتعلق بدور الشركات الاجتماعي و التنموي و منها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع و الخدمات.ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غري مباشر، و من بني الفئات التي لم يرد ذكرها

[1] - عدي صفاء الدين فاضل. فيجاء عبد الخالق محمود، قياس مستوى تأثير بعض العوامل على جودة القوائم المالية، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة البصرة ، العدد 14، 2015، العراق، ص14.

[2] - محمد أبو نصار ،جمعة حميدات ،معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية و العلمية ، مرجع سابق ص4.

ضمن الإطار لمفاهيمي نجد :إدارة المؤسسة، المحللون والمستشارون الماليون، السوق المالي، المنافسون...إلخ.[1]

ثامنا: مصلحة الضرائب: تصنف السلطات الضريبية ضمن فئات مستخدمي القوائم المالية التي لها القدر الكبير في الحصول على المعلومات بموجب عنصر الالتزام الذي توفره التشريعات الحكومية في هذا المجال.[2]

تعتبر القوائم المالية حجر الأساس في عمل محافظ الحسابات فهي عنصر لاغني عنه للحكم علي هذه الأخيرة بالإيجاب أو السلب وتمثل العنصر الأهم لعمل التقرير النهائي عن وضعية المؤسسات الاقتصادية المالية التي تكون موضع اهتمام الشركة وجميع الشركاء والمستثمرين المهتمين بالاستثمار أو تحقيق أرباح مالية، لذلك يولي المدقق الخارجي أهمية كبيرة لها وتعتبر محور عمله الرئيسي.

المطلب الثاني : ماهية تقرير محافظ الحسابات

تقرير محافظ الحسابات هو هدف العميل لإيضاح صورة عامة حول جودة القوائم المالية ومصداقيتها مما يخلق نوع من الثقة لدي عملاء مدققي الحسابات لفاعليتها في تحديد المركز المالي للمؤسسات الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف تقرير محافظ الحسابات.

في إطار التدقيق القانوني هو ذلك التقرير الذي يتضمن حوصلة المهمة، ومن خلاله يبدي فيه المدقق الخارجي رأيه الفني المحايد عن صحة ومصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية بما فيها النتائج المحققة، والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، حيث يوجه هذا التقرير إلي المساهمين.[3]

الفرع الثاني: السمات ومتطلبات إصدار تقرير محافظ الحسابات

أولا: السمات الرئيسية لتقرير محافظ الحسابات.

يمكن تحديد السمات الرئيسية لتقرير المدقق الخارجي بما يلي:[4]

1- محمد أبو نصار، جمعة حميدات ، **كتاب معايير الإبلاغ المالي الدولية** « الجوانب النظرية والعملية»، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، عمان (الأردن) ، ص 5 .

2 - علي بن يحي، **التدقيق المالي والمحاسبي الإطار النظري والعملي**، مرجع سابق، ص63.

3 - علي بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي الإطار النظري والعملي، مرجع سابق، ص229.

2- إياد رشيد القريشي - التدقيق الخارجي (منهج علمي نظريا وتطبيقيا)- طبعة الأولى ، مطبعة دار المغرب، بغداد(العراق)، 2011، ص52.

1. **الشمولية:** يجب أن يكون تقرير المدقق الخارجي شاملا بحيث يحتوي على جميع المعلومات وثيقة الصلة و المطلوبة لتحقيق أهداف التدقيق المالي و جعل موضوع التقرير مفهوما بصورة صحيحة و كافية.

2. **الدقة:** تتطلب الدقة أن تكون البيانات المعروضة في التقرير صحيحة و ان تكون الاستنتاجات موصوفة بشكل واضح و محدد ، و يجب أن تستند الاستنتاجات الى القوائم المالية و ذلك بهدف إقناع مستخدمي التقرير بأن محتوياته موثوق بها و يمكن الاعتماد عليها.

3. **الموضوعية:** تقتضي الموضوعية أن تكون صياغة التقرير متوازنة من حيث المستوى و الأسلوب إذ ينبغي أن يعرض التقرير الحقائق بأمانة و بعيدا عن أي تضليل بحيث يستعرض نتائج التدقيق بمنظور واقعي و ملائم و هذا بدوره يعني عرض تلك النتائج بصورة محايدة و موثقة.

4. **الوضوح :**يتطلب الوضوح إن يكون التقرير سهل القراءة و الفهم و يجب استخدام اللغة المباشرة و الغير الفنية و ان تطلب الأمر ذلك فيجب تعريف المصطلحات الفنية و الاختصارات غير المألوفة في حالة استخدامها في التقرير، و إن الإعداد المنطقي و السليم لمادة التقرير و توخي الدقة عند عرض الحقائق و تكوين الاستنتاجات هي من شروط الوضوح و البيان.

الفرع الثاني :متطلبات إصدار التقرير.

تم التوصل إلى متطلبات إصدار تقارير التدقيق من خلال معايير التدقيق الأربعة المتعارف عليها الخاصة بالتقرير وهي :[1]

- يجب أن يحدد التقارير ما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع المبادئ المحاسبية المعتمدة؛
- يجب أن يذكر بالتقرير حالات عدم الثبات في تطبيق مبادئ المحاسبة المعتمدة بين الفترة الحالية و الفترة السابقة؛
- ما لم يذكر ذلك في تقرير التدقيق يعد الإفصاح و الشفافية بالقوائم المالية كافيا؛
- يجب أن يحتوي التقرير على تعبير المدقق الخارجي عن رأيه الإجمالي في القوائم المالية ،أو على رأيه عن بعض العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي.

[1] - إياد رشيد القريشي، التدقيق الخارجي (منهج علمي نظريا وتطبيقيا)، مرجع سابق، ص53.

وعندما لا يمكن التعبير عن الرأي الإجمالي في القوائم المالية يجب أن يذكر بالتقرير الأسباب وراء ذلك ، و عندما يقترن اسم المدقق الخارجي بالقوائم المالية المرفقة بالتقرير يجب أن يحدد في التقرير على نحو قاطع إشارة إلى طبيعة عمله و إلى درجة مسؤوليته.

الفرع الثالث :أنواع تقارير محافظ الحسابات

أولا: التقرير القياسي النظيف.[1]

التقرير الذي يصدر بدون تحفظات يسمى التقرير النظيف و ذلك عندما يكون المراجع راضيا أداء إدارة العميل في إتباع المعايير المقررة عند إعداد التقارير المالية التي تعبر بعدالة عن المركز المالي للمنشأة ، عندها يجب أن يوضح تقرير المدقق رضاءه بطريقة واضحة و إيجابية.

و يقوم المدقق بإصدار رأي بدون تحفظات عند وجود الظروف التالية:

- إذا تم إعداد التقارير المالية وفقا المعايير المحاسبية المقررة ، و مطبقة بصورة مماثلة السنة السابقة؛
- إذا تم الالتزام بالأنظمة و القوانين المرعية في إعداد التقارير المالية؛
- بحالة الإتقان بين الصورة الإجمالية لعرض التقارير المالية و بين ما يعرفه مدقق الحسابات عن طبيعة نشاطات الشركة؛
- بحالة كانت الإيضاحات المرفقة تعبر عن كافة المواضيع الهامة التي يتوجب عرضها في البيانات المالية؛ . بحالة تم التغيير في المبادئ المحاسبية أو في طريقة تطبيقها وتم الإفصاح عن أثر ذلك في التقارير المالية.

ثانيا: التقرير النظيف مع فقرة توضيحية.

قد تتطلب بعض الأمور أو الأحداث التركيز عليها و لفت انتباه القارئ لأمر معين و ذكرها في تقرير مدقق الحسابات دون أن تؤثر على رأيه في التقارير ، و يتم توضيحها في فقرة خاصة تدعى فقرة إيضاحية و تقع هذه الفقرة بعد فقرة الرأي و يصدر الرأي إيجابيا ، فيما يلي بعض الحالات التي قد تتطلب فقرة إيضاحية :

- وجود دعاوي قضائية لم يتم البث بها و قد ترتب التزامات مالية على المنشأة .
- الشك في عدم استمرارية الشركة في العمل في الفترات القادمة بسبب الفشل المالي .

[1] - تامر مزيد رفاعه -كتاب أصول تدقيق الحسابات- طبعة الثالثة، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2017، ص131.

•التركيز على الأهمية لبند أو موضوع معين .

• وجود خسائر تشغيلية ، وجود عجز في رأس المال العامل .

• عدم قدرة الشركة على دفع التزاماتها في موعد استحقاقها .[1]

ثالثا : الرأي المتحفظ أو المقيد .[2]

يصدر هذا الرأي عندما تكون التقارير المالية بشكل عام معبرة عن المركز المالي و نتيجة الأعمال ، إلا أن هناك فقرات محددة توفرت عنها ملاحظات معينة ذات تأثير مادي محدد او تكتنفها حالات عدم تأكد قليلة الأهمية لا تستدعي رأي سلبي مثل:

- وجود تقييد لنطاق عمل المدقق ، مثل عدم تمكنه من الإشراف على الجرد الفعلي للمخزون أو عدم تمكنه من الاطلاع على بعض دفاتر العميل أو القيام ببعض إجراءات التدقيق؛
- وجود اختلاف مع الإدارة بخصوص استخدام بعض السياسات أو التقديرات المحاسبية في التقارير المالية . وجود عدم تأكد جوهري يؤثر على التقارير المالية وضوح عدم التأكد هذا على أحداث مستقبلية.

وعند إصدار مدقق الحسابات لتقرير متحفظ يجب أن يتضمن تقريره وصف واضح لكل الأسباب التي دعت لذلك كما يجب عليه إظهار أسباب التحفظ في فقرة مستقلة قبل فقرة إبداء الرأي ، و فقرة إبداء الرأي المتحفظ يجب أن يبدأ بكلمة و فيما عدا أو " ومع الأخذ في الاعتبار "تأثير الموضوعات المتعلقة بالتحفظ ، و عبارة فيما عدا يجب استخدامها في كل حالة تحفظ متعلقة باختلاف مع الإدارة متعلق بالقوائم المالية.

رابعا : الرأي السلبي في التقرير [3]

وهو رأي يؤكد فيه المدقق أن التقارير المالية لا تعبر بصورة واضحة و عادلة عن المركز المالي للشركة و يتم إبداء الرأي السلبي عندما يكون هناك عدم اتفاق مع الإدارة حول قبول السياسات المحاسبية المختارة كما أن الطريقة التطبيق هذه السياسات تؤثر تأثيرا جسيما على التقارير المالية بحيث يتوصل مدقق الحسابات إلى قناعة لأن التحفظ في التقرير ليس كافيا لإفصاح عن طبيعة التظليل أو عدم اكتمال في التقارير المالية مما يستدعي المدقق إصدار رأي سلبي و عندما يبدأ مدقق الحسابات رأيا سلبيا يجب أن

[1] - تامر مزيد رفاعه -كتاب أصول تدقيق الحسابات- مرجع سابق، ص132.
[2] - تامر مزيد رفاعه -كتاب أصول تدقيق الحسابات- مرجع سابق، ص133.
[3] - تامر مزيد رفاعه -كتاب أصول تدقيق الحسابات- مرجع سابق، ص134.

يتضمن التقرير جميع الأسباب الجوهرية لذلك بوضوح و عليه كذلك أن يبرز الآثار المحتملة على القوائم المالية متى كان ذلك ممكنا و تبين هذه المعلومات في فقرة مستقلة تسبق فقرة الرأي و قد تتضمن إشارة إلى مناقشة تفصيلية الظروف التي استدعت الرأي السلبي.

خامسا: الامتناع عن إبداء الرأي في التقرير[1]

قد يفرض أحيانا تقييدا لعمل المدقق بواسطة الشركة فتقوم بمنع المدقق من إجراء بعض إجراءات التدقيق التي يرى ضرورتها و يكون الأثر المتوقع من التقييد نطاق العمل أو درجة عدم التأكد جسيمين و شاملين بحيث أنه لم يتمكن من الحصول على أدلة و قرائن كافية و مناسبة تساعده على إعطاء رأيه في البيانات المالية و عند وجود مثل هذا القيد ، فإنه يصدر تقرير يمتنع فيه عن إبداء الرأي.

وفيما يلي نماذج لتقارير محافظ الحسابات بأنواعها الخمسة كالتالي:

[1] - تامر مزيد رفاعه -كتاب أصول تدقيق الحسابات- مرجع سابق، ص135.

الشكل رقم (02): التقرير القياسي النظيف لمحافظ الحسابات

تقرير مدقق الحسابات

الي السيد : اسم الجهة المرسل إليها التقرير.

الفقرة التمهيدية:

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركةX والمتمثلة في القوائم المالية المعدة في 2004/12/31 والمرفقة بهذا التقرير، وكذلك قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وان هذه البيانات هي من مسؤولية إدارة الشركة، وتكمن مسؤوليتها في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية وفقا لما قمنا بتدقيقه.

فقرة النطاق:

لقد قمنا بالتدقيق وفقا لمعايير الدولية للتدقيق، أن هذه المعايير تتطلب بان نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق لغرض الحصول علي تأكيد معقول حول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة، وتتضمن عملية التدقيق فحصا للأدلة، علي أساس الاختيار، التي تؤيد المبالغ والافصاحات في البيانات المالية، كذلك تتضمن عملية التدقيق تحديد مبادئ المحاسبة المستعملة والتقديرات المهمة التي قامت بها الإدارة، بالإضافة إلي تقييم لطريقة عرض البيانات المالية وفي اعتقادنا أن عملية التدقيق قد وفرت أساسا معقولا لإبداء الرأي.

فقرة الرأي:

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للشركة كما هو في: 2004/12/31، ونتيجة عملياتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

بتاريخ: 2005/01/31. إمضاء وختم المدقق

العنوان:.....

المصدر: غسان فلاح المطارنة**- تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)-** الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، 2009م- عمان (الأردن) -ص127.

الشكل رقم(03): التقرير المتحفظ لمحافظ الحسابات

تقرير مدقق الحسابات

إلي السيد : اسم الجهة المرسل إليها التقرير.

الفقرة التمهيدية: كما في التقرير السابق دون تعديل

فقرة النطاق:

باستثناء ما سيتم بحثه في الفقرة التالية فقد قمنا بتنفيذ عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق ــــــــــــ

فقرة توضيحية:

لم نتمكن من القيام بملاحظة الجرد الفعلي للبضاعة كما هو في 2004/12/31 كون ذلك التاريخ كان سابقا للوقت الذي تم به تعيين نال كمدقق لهذه الشركة، وبسبب طبيعة سجلات الشركة فإننا لم نتمكن من تكوين القناعة الكافية حول كمية البضاعة بإجراءات أخري.

فقرة الرأي:

باستثناء تأثير تلك التعديلات، أن وجدت، والتي ستكون ضرورية فيما لو تمكنا من تكوين القناعة بكميات البضاعة الفعلية،برأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة وحقيقية عن المركز المالي للشركة كما هو في 2004/12/31، ونتيجة عملياتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

التاريخ:2005/1/31

بتاريخ: 2005/01/31. إمضاء وختم المدقق

العنوان:.....

المصدر: غسان فلاح المطارنة**- تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)-** الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، 2009م- عمان (الأردن) -ص 128.

الشكل رقم(04): التقرير السلبي لمحافظ الحسابات

تقرير مدقق الحسابات

إلي السيد : اسم الجهة المرسل إليها التقرير.

الفقرة التمهيدية:

لقد قمنا بتدقيق الميزانية العمومية لشركةX والمتمثلة كما هي في 2004/12/31 وقائمة الدخل والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،وان هذه البيانات هي من مسؤولية إدارة الشركة، وتكمن مسؤوليتها في إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية وفقا لما قمنا بتدقيقها.

فقرة النطاق:

وفقا لما تم مناقشته في الملاحظة رقم 5 المرافقة للبيانات المالية، فان الشركة لم تقم باحتساب استهلاك في البيانات المالية، والذي في رأينا أن هذه السياسة لا تتماشى مع المعايير الدولية للمحاسبين حيث أن مخصص الاستهلاك للسنة المنتهية في 2004/12/31 يجب ان تكون 8000 دينار محسوبا على أساس طريقة القسط الثابت للاستهلاك باستخدام معدل 8% للمباني و15% للمعدات سنويا، وفي رأينا فانه يجب تخفيض الأصول الثابتة بقيمة الاستهلاك المتراكم والذي يبلغ 6200 دينار وان الخسارة السنوية والخسارة المتراكمة يجب ان تزيد بمبلغ 10000 دينار و 46000 دينار علي التوالي.

فقرة الرأي:

في رأينا، وبسبب تأثير الأمر المشار إليه في الفقرة السابقة على البيانات المالية، فان البيانات المالية لا تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة كما هو في 2004/12/31، ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

بتاريخ: 2005/01/31. إمضاء وختم المدقق

العنوان:.....

المصدر: غسان فلاح المطارنة**- تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)-** الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، 2009م- عمان (الأردن) -ص129.

الشكل رقم(05): نموذج الامتناع عن إبداء الرأي لمحافظ الحسابات

تقرير مدقق الحسابات

إلي السيد : اسم الجهة المرسل إليها التقرير.

الفقرة التمهيدية:

لقد تم تعيننا لتدقيق الميزانية العمومية لشركةX كما في 2004/12/31 وبيان قائمة الدخل والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،وان هذه البيانات هي من مسؤولية إدارة الشركة، (تحذف الجملة التي تبين مسؤولية المدقق).

فقرة النطاق:

أما تحذف أو تعدل وفقا للظروف..

فقرة إيضاحية:

لم نتمكن من ملاحظة الجرد الفعلي لكافة البضاعة ولم نتمكن من تأييد حسابات تحت التحصيل بسبب القيود التي فرضت من قبل إدارة الشركة على نطاق عملنا.

فقرة حجب الرأي:

نظرا لأهمية الأمر السابق،فإننا لا نستطيع إبداء الرأي في البيانات المالية.

بتاريخ: 2005/01/31. إمضاء وختم المدقق

العنوان:.....

المصدر: غسان فلاح المطارنة**- تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)-** الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، 2009م- عمان (الأردن) - ص 129.

الفرع الرابع: معيار التقارير الجزائرية حول القوائم المالية

إن تقرير محافظ الحسابات يخضع لعدة معايير يعددها القانون لإبداء رأيه حول القوائم المالية نذكرها كما يلي:[1]

يهدف معيار التقرير المتعلق بالتعبير عن رأي محافظ الحسابات حول القوائم المالية إلى التعريف بالمبادئ الأساسية و تحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بشكل ومحتوى التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات .

- يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير عام للتعبير عن الرأي ، يبن فيه أداء مهمته ، يتم إرسال هذا التقرير إلى الجمعية العامة العادية .
- يجب أن ينتهي هذا التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات بالمصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام و صحة القوائم المالية و كذا صورتها الصحيحة ، أو عند الاقتضاء ، رفض المصادقة المبرر.
- يعبر محافظ الحسابات من خلال رأيه، على أنه أدى مهمة الرقابة المسندة إليه طبقا لمعايير المهنة وعلى أنه تحصل على ضمان كاف بأن الحسابات السنوية لا تتضمن اختلالات معتبرة من شأنها المساس بمجمل الحسابات السنوية.
- حتى يكون التعبير عن رأيه مؤسسا ، يقوم محافظ الحسابات بفحص وتقييم النتائج المستخلصة من العناصر المثبتة المتحصل عليها ، فيقدر بذلك الأهمية النسبية للمعاينات التي قام بها والطابع المعتبر للاختلالات التي اكتشفها .
- يحدد محافظ الحسابات ما إذا كانت الحسابات السنوية قد تم إعدادها طبقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في القانون رقم 07 11- المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي ، والنصوص المتعلقة به .

➢ **ويمكن تلخيص هذه المعايير لإعداد التقرير في النقاط التالية:** [2]

هي المعايير أو القواعد التي يجب أن يتبعها المدقق عند إعداد تقرير المدقق،وتتضمن النقاط الأساسية التي يجب أن يتضمنها التقرير، ويمكن تلخيص هذه القواعد بالاتي :

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في: 24 جوان 2013، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، العدد 24، الصادر في: 30 أفريل2014، ص 12.

[2] - .تامر مزيد رفاعه, كتاب أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته علي دوائر العمليات في المنشأة، مرجع سابق، ص 142.

- يجب أن يبين تقرير المدقق ويشير بشكل واضح مدى اتفاق التقارير المالية للعميل مع المبادئ المحاسبية المقرر تطبيقها سواء كانت معايير المحاسبة الدولية أم الأمريكية أم المعايير المحلية.
- يجب أن يبين التقرير مدى الثبات في استمرارية استخدام وتطبيق نفس المعايير والسياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى، وفي حال وجود اختلاف يجب على مدقق الحسابات الإشارة إلى ذلك في تقريره وتحديد مدى تأثير ذلك على المركز المالي ونتائج أعمال الشركة.
- مدى كفاية الإفصاح الكافي :يجب أن يبين التقرير فيما إذا كانت التقارير المالية تحتوي على الافصاحات الضرورية والكافية، وفيما عدا ذلك يجب أن يشير في تقريره إلى الجوانب التي يرى أن الإفصاح حولها غير كافي.
- إبداء الرأي الإجمالي في القوائم المالية : يجب أن يحتوي تقرير المدقق على رأيه بشكل واضح في التقارير المالية مأخوذة كوحدة واحدة وذلك استنادا إلى أعمال التدقيق الذي قام بها، وفي حال أنه لا يستطيع إبداء لرأيه في هذه التقارير ،يجب عليه أن يذكر أسباب عدم إبداء الرأي، ويجب أن يذكر في تقريره أيضا الأسباب المهنية التي أدت إلى ذلك.[1]

ومن هنا نستنتج أن للتقرير شروط شكلية واعتبارات عامة عند إعداده، أهمها ما يلي:

- الكتابة: أي في وثيقة مكتوبة؛
- الصيغة: يعني ان يكتب التقرير بألفاظ وعبارات سهلة وواضحة لا تحمل أكثر من معني؛
- التوجيه: إلي المساهمين أو الشركاء أو العميل.....؛
- مدة التدقيق: أي الإشارة إلي المدة المالية مدة التدقيق وهي في العادة سنة مالية (ن)؛
- التاريخ: يحدد تاريخ إعداد التقرير لتحديد نطاق مسؤولية المدقق بتاريخ اكتمال العمل الميداني، بصرف النظر عن التاريخ الفعلي لإصدار التقرير؛
- تمييز القوائم المالية: يجب أن يميز التقرير كل قائمة من القوائم المالية التي يغطيها ويذكر اسم المؤسسة محل التدقيق وطبيعة نشاطها؛
- التوقيع: يجب أن يحمل التقرير توقيع المدقق باسمه الشخصي ورقم قيده في الجدول؛
- إتباع معايير التدقيق والمحاسبة: يجب أن يشير التقرير صراحة الي اتباع المدقق لمعايير التدقيق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليهما في اعداد القوائم المالية ومدي الثبات عليها؛

[1] – .تامر مزيد رفاعه, كتاب أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته علي دوائر العمليات في المنشأة، مرجع سابق، ص 144.

- رأي المدقق: يجب ان يتضمن التقرير بوضوح الأي الفني المحايد للمدقق في القوائم المالية؛
- المشتملات التي توجبها النصوص التنظيمية: وتخص المرجعية والقواعد والبيانات الواردة في موادة القوانين ومختلف التنظيمات، الملزمة؛
- الافصاح عن أية معلومات لاتتضمنها القوائم المالية: ويكون ذكرها ضروريا لتفادي تضليل مستخدمي القوائم المالية.

المطلب الثالث: جودة القوائم وعلاقتها مع تقرير محافظ الحسابات.

باعتبار مصداقية القوائم المالية أمر في غاية الأهمية بالنسبة للمدقق الخارجي وجب عليه الحرص التام علي تحقيق هذا العنصر للتصريح بها في حوصلة التقرير النهائي، ولذلك تعتبر الجودة في القوائم المالية مرادف لمصداقيتها.

الفرع الأول: جودة القوائم المالية.

يمكن تعريف جودة القوائم المالية بأنها " تعبر بصورة صادقة و واقعية لواقع الشركة كونها خالية من الأخطاء و التحريف و التزوير و الغش و معدة دون تضخيم و بواقعية صادقة لبنود حسابات هذه القوائم ، إذ تعتبر جودة القوائم المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات المتخذة ".[1]

الفرع الثاني: علاقة تقرير محافظ الحسابات بجودة القوائم المالية.

بالإضافة للقوائم المالية تحتوي التقارير السنوية للشركات على تقرير مدقق الحسابات الخارجي، والذي يرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يقوم المدقق من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في المنشأة عن فترة مالية معينة . كما يوضح المدقق رأيه بمدى توافق إعداد هذه القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى بيان رأيه بخصوص كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية . ولعل أهم ما يوفره هذا التقرير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد كالمدقق.[2]

2- عدي صفاء الدين فاضل، فيجاء عبد الخالق محمود، **قياس مستوى تأثير بعض العوامل على جودة القوائم المالية**، مرجع سابق, ص : 14.

[2] - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة - تحليل القوائم المالية(مدخل نظري وتطبيقي) - الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2009، ص51.

المبحث الثالث : جودة القوائم المالية في ضوء تقرير محافظ الحسابات.

إن التقرير الجيد لمحافظ الحسابات حول صحة ومصداقية القوائم المالية يفرض عليه الالتزام بخطوات ومنهجية محددة مسبقا ترسم ملامح العمل الميداني لمهنة المحافظ يتقيد خلالها بكل القوانين والضوابط الموضوعة في مساره الميداني مما يساهم في التقليل من مخاطر التدقيق التي تعترض المدقق الخارجي المستقل في وضع تقريره النهائي والذي على أساسه ترسم صورة واضحة المعالم حول صحة وجودة المعلومات والبيانات المالية في المؤسسات الاقتصادية وإيصال هذه الصورة لكل عملائه .

المطلب الأول : منهجية وإجراءات محافظ الحسابات في تأكيد جودة القوائم المالية.

ككل عمل ميداني في مجال التدقيق لابد من منهجية أو ترتيب خطوات العمل، للتمكن من تحديد أولويات العناصر التي سوف تمسها عملية الدقيق ،وفي مجال محافظ الحسابات وسعيه لتأكيد البيانات والمعلومات المالية المتمثلة في القوائم المالية تمت رسم منهجية واضحة لتنظيم عمله والوصول إلي الأهداف المسطرة من عملية التدقيق .

الفرع الأول : قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق.

حتى يتسنى لمحافظ الحسابات إعطاء الرأي حول شرعية وصدق القوائم المالية، لابد من التنظيم المحكم لهذه العملية، وذلك بداية بهذا الإجراء لأنه يعتبر جزءا مهما من هذه العملية، وفيما يلي شرح مضمون هذه المرحلة 07 أسئلة أساسية يطرحها محافظ الحسابات على نفسه وعليه تلقي الإجابة عليها، وهي:

أولا: إجراءات التعاقد.[1]

تبدأ عملية التعاقد بتقديم العميل« المؤسسة» بطلب لمسئول مكتب التدقيق موضحا فيه رغبته في التعاقد مع المكتب وتكليفه بالقيام بأعمال التدقيق الخارجي، طالبا تقديم العرض والشروط اللازمة لذلك، ثم لدراسة الطلب المقدم من طرف العميل يستلزم هذا توفير المعلومات الضرورية حتى يتمكن مكتب التدقيق من تقييم عملية الارتباط بعميل معين، والنتيجة النهائية لذلك هو اتخاذ قرار رشيد بقبول العميل والتعاقد معه، أو رفضه من البداية.

[1] - علي بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي الاطار النظري والعملي، مرجع سابق، ص144.

الشكل رقم(06): علاقة المدقق بشركة العميل ومساهميها.

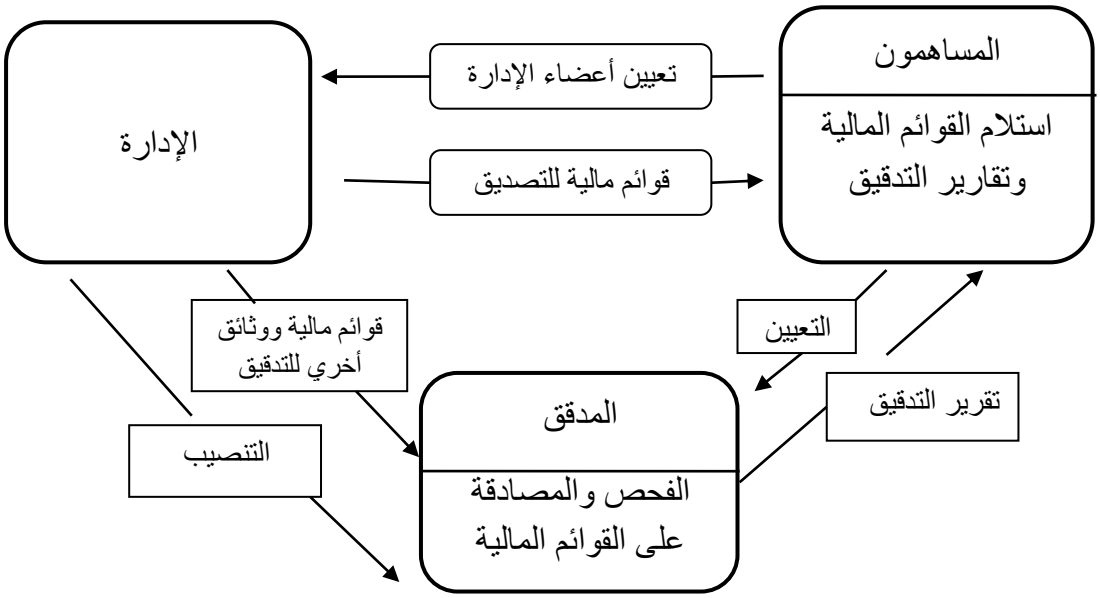

المصدر: علي بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي الإطار النظري والعملي، طبعة أولى، دار نزهة الألباب للنشر، الجزائر، 2023، ص185.ص 145.

1.تقييم الارتباط والتعاقد مع العملاء.

وتشتمل علي جوانب تتمثل في:

- توفير بيانات أولية عن العميل: لتحديد مدى أمانة ونزاهة ادارة العميل، وتحديد مخاطر التدقيق؛
- الاتصال بالمدقق السابق للعميل: لتسهيل المهمة، والتعرف على ظروفها الخاصة؛
- تقييم الكفاءة والاستقلالية عند الارتباط بالعميل: وهذا بالنسبة لمحافظ الحسابات.

2. الارتباط والتعاقد.

عادة ما تتضمن رسالة المهمة أو ما يسمى بخطاب الارتباط والتعاقد معلومات واشتراطات وتدابير يراها المدقق ضرورية لتنفيذ المهمة بشكل واضح ودقيق، إذ يضم الخطاب ما يلي:

- بيان الهدف من التدقيق للقوائم المالية؛
- بيان مسؤوليات الإدارة عن القوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية؛

- تحديد نوع أو نطاق عملية التدقيق ومسؤوليات والتزامات المدقق (في ضوء القواعد المهنية ومتطلبات القوانين الأحرى المنظمة)؛
- الترتيبات اللازمة لتخطيط عملية التدقيق، وتوقيتها؛
- أنواع التقارير والمراسلات المرتبطة بعملية التدقيق؛
- الإقرارات المكتوبة التي يرغب المدقق في الحصول عليها من الإدارة؛
- تسهيل مهمة المدقق في الاطلاع على المستندات والسجلات اللازمة؛
- الخدمات الأخرى (كالخدمات الضريبية والمحاسبية) خلال التدقيق؛
- الأتعاب وكل ما يخص بها.[1]

ثانيا: تخطيط عملية التدقيق.

ينتقل المدقق إلي التخطيط لعملية التدقيق وفق الخطوات التالية:[2]

1. اكتساب فهم للعميل: يقوم المدقق بالقيام بهذا الإجراء في حال التعاقد لأول مرة مع المؤسسة، اذ بها يكتسب فهم للعميل، فمهما كانت كفاءة المدقق وخبراته لن يستطيع إبداء رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية للمؤسسة التي سيراجعها إذا لم يجمع مؤشرات تقنية، وتجارية،.....حول المؤسسة؛
2. الحصول على معلومات عن الالتزامات القانونية للعميل: والتي تتمثل في:
   - عقد الشركة (التصريح القانوني لتأسيس المؤسسة)؛
   - النظام الأساسي للمؤسسة والذي يشمل في العادة، السنة المالية، عدد اجتماعات المساهمين، طرق التصويت داخل مجلس الإدارة وسلطات ومسؤوليات مديري المؤسسة؛
   - محاضر الاجتماعات التي تمت مناقشتها في مجلس الإدارة والمساهمين، والقرارات التي تم اتخاذها؛
   - العقود التي توقعها المؤسسة (سندات طويلة الأجل، خيارات الأسهم، العقود مع البائعين...) فمعرفة هذه المستندات والسجلات القانونية في بداية التدقيق تمكن المدقق من تفسير الأدلة المرتبطة بها.
3. تنفيذ الإجراءات التحليلية المبدئية: تنفيذ هذه المرحلة تمكن المدقق من معرفة:

[1] - **علي بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي الاطار النظري والعملي، مرجع سابق، ص144.**
[2] - **علي بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي الاطار النظري والعملي ، ص150.**

- مخاطر التدقيق والأهمية النسبية من خلال مراعاة المستوي المتوقع لمخاطر التدقيق وتحديد مجالات التدقيق المهمة نسبيا، واحتمال وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية بناءا على خبرة المدقق السابقة؛
- العلاقة بين خطة التدقيق وطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، بحيث يراعى في ذلك التغير المحتمل في التركيز على مجالات تدقيق معينة؛
- أهمية التنسيق والتوجيه والإشراف والفحص عند إعداد خطة التدقيق، حيث يراعي المدقق قيام المدققين السابقين بالتدقيق في الفروع التابعة للمؤسسة محل التدقيق.

4. تحديد الأهمية النسبية وتقدير مخاطر التدقيق: حيث يمكن أن نعرف الأهمية النسبية «مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة، الذي يمكن أن يؤدي إلي تغيير حكم الفرد المعقول الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الإغفال أو التحريف».

أما مخاطر التدقيق فهو« خطر بأن يبدي المدقق رأيا غير سليم عندما تتضمن القوائم المالية خطا أو تحريف جوهري» ويمكن حصر هذه المخاطر في العناصر التالية:[1]

- مخاطر التدقيق المقبول(الطبيعي)؛
- مخاطر التدقيق الكامن؛
- مخاطر الرقابة؛
- مخاطر الاكتشاف.

5. إعداد الخطة العامة للتدقيق وبرنامج التدقيق: هو خطة محكمة شاملة لتحقيق أهداف محددة وفقا لمبادئ مهنية متعارف عليها في محاولة لجمع الإثباتات الكافية، والتي تساعد المدقق في إبداء رأي فني عن الحسابات.

يخدم برنامج التدقيق غرضين:

- أولهما يتمثل في ملخص لما يجب أن يقوم به المدقق؛
- الغرض الثاني عبارة عن تعليمات فنية تفصيلية لمساعديه لتنفيذها، فبرنامج التدقيق أداة رقابة وتخطيط تساعد المدقق على تتبع عملية التدقيق وعدد الساعات المستنفذة في كل عملية.

توجد عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند تصميم برنامج التدقيق، من أهمها ما يلي:

[1] - **علي بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي الاطار النظري والعملي، مرجع سابق، ص157.**

- التقيد بنطاق عملية التدقيق كاملة كانت أم جزئية، فلكل منهما أهدافها، ويجب أن يتضمن برنامج كل منهما الخطوات والإجراءات الكفيلة بتحقق الأهداف المطلوبة منهما؛
- مدي كفاية نظام الرقابة الداخلية الموضوع والمطبق فعلا، حيث سيحدد نوع الاختبارات ومداها وكميتها على نتيجة تقييم هذا النظام؛
- تحديد الأهداف التي يرمي المدقق إلى تحقيقها من كل إجراء وعملية، فإجراءات التدقيق ليست غاية بحد ذاتها وإنما وسائل لتحقيق أهداف محددة، فينبغي أن يؤدي برنامج التدقيق إلى تحقيق أهداف عملية التدقيق؛
- استخدام الوسائل والأساليب التي تمكن من الحصول على أقوي الأدلة وأكثر القرائن حجية لمساعدة المدقق على إبداء رأيه الفني المحايد في تقريره.[1]

الفرع الثاني: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

يخصص المدقق هذه المرحلة لتقييم فعالية ضوابط الرقابة الداخلية التي يعد تصميمها والمحافظة عليها من مسؤوليات إدارة الشركة لتوفير تأكيد معقول وليس مطلق بأن القوائم المالية تم إعدادها على نحو عادل، ولهذه الخطوة مراحل نذكرها كما يلي:

1. **وصف النظام (جمع الإجراءات):** يتعرف المدقق على نظام المراقبة من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة وتدوينه لملخصات (للمكتوبة وغير المكتوبة) بها، إن نظام المراقبة الداخلية نظام شامل وحسب النظرية العامة للنظم فإنه يتكون من أنظمة جزئية خاصة بمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة. وكل نظام جزئي،حسب نفس النظرية، يمكن أن يجزأ بدوره إلى أنظمة جزئية وهكذا... والمثال على ذلك عملية البيع للزبائن. إذ يجمع المراجع الإجراءات المكتوبة إن كان هناك مكتوب حول عملية البيع (كوجود دليل) أو يدون ملخصا لها بعد حوار مع القائمين على إنجازها، كما يرسم خرائط التتابع ورسوم بيانية للوثائق المستعلمة والمعلومات المتدفقة عنها والمصالح المعنية بها. كما يمكن استعمال استمارات مفتوحة، تتضمن أسئلة تتطلب أن تكون الإجابة عليها تتضمن: تسجيل طلبيه الزبون، تسليم السلعة، إعداد الفاتورة، التسجيل المحاسبي فعملية القبض والتسجيل لها.[2]

[1] - علي بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي الاطار النظري والعملي، مرجع سابق، ص174.

[2] - محمد بوتين . كتاب المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلي التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر، ص46.

2. **التحقق من وجود النظام (اختبارات الوجود):** هي مرحلة مكملة للمرحلة الأولى، فيها يتأكد المدقق من صحة إجراءات نظام الرقابة الداخلية الموصوفة وأنه لم يتم تغييرها لذلك تسمى باختبارات الوجود لعينة ممثلة للنظام ومتابعتها من بدايتها إلى نهايتها مع أخذ نسخ لكل الوثائق التي تأكد له بوجود النظام، هذا في السنة الأولى من تدقيق العميل الجديد، أما في السنوات اللاحقة فيتأكد المدقق فقط من عدم تغيير النظام فإذا تغير فيقوم المدقق بتحديث وتعديل الخرائط التي أنشأها في السنة الأولى.[1]

3. **التقييم الأولي للمراقبة الداخلية:** بالاعتماد على الخطوتين السابقتين، يتمكن المدقق من إعطاء تقييم أولي للمراقبة الداخلية باستخراجه، مبدئيا، لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء وتزوير) .تستعمل في هذه الخطوة، في الغالب، استمارات مغلقة أي استمارات تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها إما بنعم أو بلا. (الجواب بنعم إيجابي، الجواب بلا سلبي). وعليه يستطيع المراجع في نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه وذلك من حيث التصور، أي من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة.

4. **اختبارات الاستمرارية:** يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة .إن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها إجراءات مطبقة باستمرار ولا تحمل خللا.

يحدد حجم هذه الاختبارات بعد الوقوف على الأخطار المحتملة الوقوع عند دراسة الخطوات السابقة لها، كما تعتبر دليل على حسن السير خلال الدورة وفي كل مكان.[2]

5. **التقييم النهائي لنظام المراقبة الداخلية:** باعتماده على اختبارات الاستمرارية السابقة الذكر يتمكن المراجع من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره، عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة. هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف (ضعف التصور) التي توصل إليها عند التقييم الأولي لذلك النظام.

بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها (نقاط الضعف ونقاط القوة) يقدم المتدخل حوصلة في وثيقة شاملة، مبينا آثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات. تمثل وثيقة الحوصلة هذه، في العادة تقريرا حول المراقبة الداخلية يقدمه المراجع إلى الإدارة، كما تمثل أحد الجوانب الإيجابية لمهمته،يسهل أو يصعب فحص الحسابات والقوائم المالية حسب مدى جودة المراقبة الداخلية.

[1] - علي بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي الاطار النظري والعملي، مرجع سابق، ص170.
[2] - محمد بوتين . كتاب المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلي التطبيق .مرجع سابق.ص47.

بتعبير آخر،أن جودة هذا النظام تجعل المراجع يخفف تدقيقاته وتحرياته المباشرة وأن ضعفه يجعله يتعمق أكثر في ذلك. وفيما يلي شكل مراحل فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

الشكل رقم(07): فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

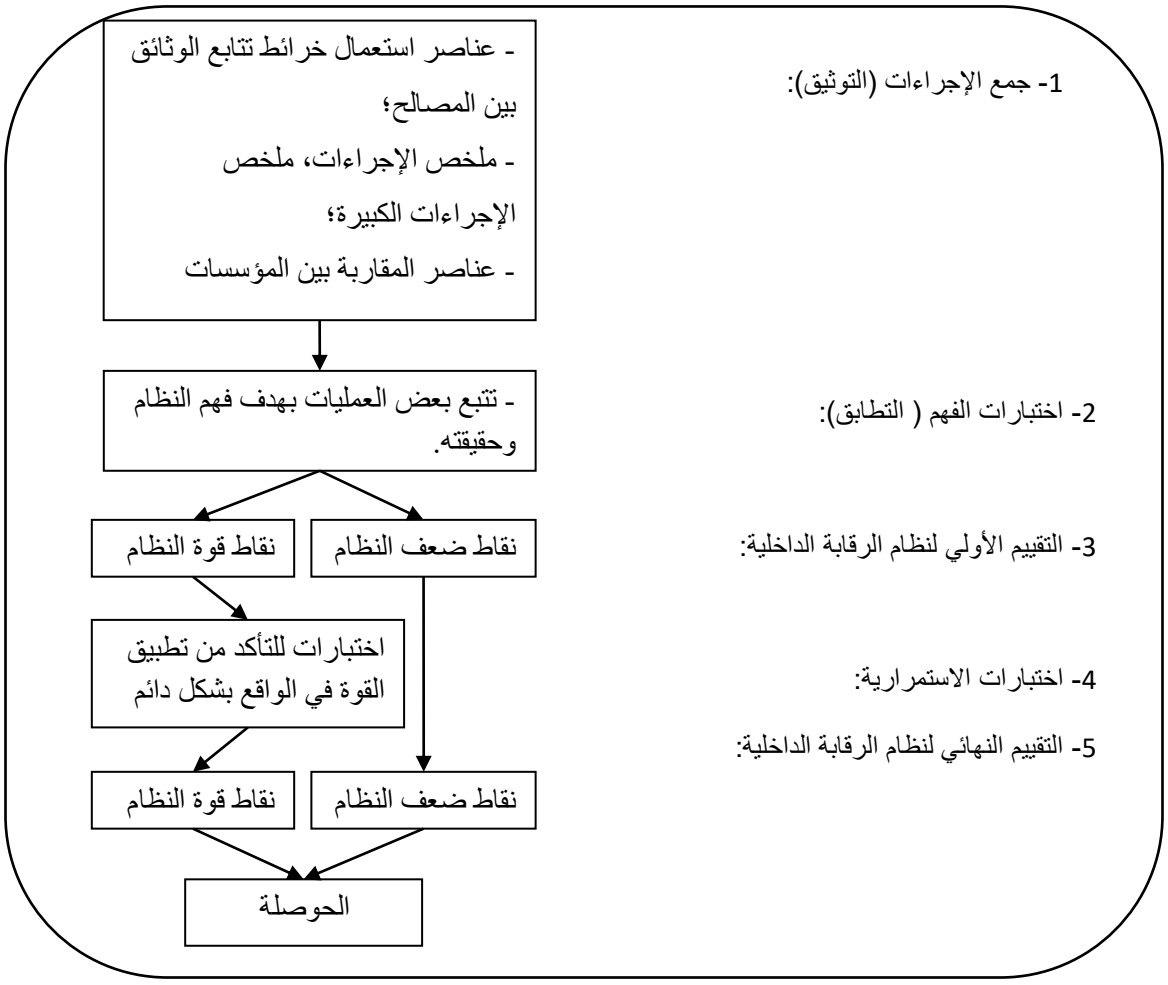

المصدر: علي بن يحي، التدقيق المالي والمحاسبي الإطار النظري والعملي، دار نزهة الألباب للنشر، الجزائر، سنة 2023، ص 173.

الفرع الثالث: فحص الحسابات والقوائم المالية.

حتى يتم محافظ الحسابات عمله لابد من إتمام مراحل التدقيق وإكمالها عن طريق تحضير وحصر وإتمام كل من:

- أوراق عمله؛
- أدلة الإثبات التي يتحصل عليها خلال عملية التدقيق.

ويعتبر هذا الإجراء كمرحلة ثانية يلتزم بها المدقق الخارجي في عمله بعد مرحلة استلام وقبول مهمة التدقيق وتعتبر هذه المرحلة مهمة جدا في عمل محافظ الحسابات وركيزة أساسية لهذه المرحلة التي سوف نتطرق إليها بنوع من الشرح كما يلي:[1]

تنجز المرحلة الأخيرة من مراحل التدقيق هي الأخرى في عدة خطوات، فبعد التقييم النهائي لنظام في برنامج التدخل، بحذف أجزاء منه في حالة سلامة النظام أو بإضافة أجزاء أخرى واختبارات مدعمة في حالة وجود نقاط ضعف.

في حالة جودة الرقابة الداخلية يكون هذا دليلا مبدئيا على صحة الحسابات لكنه غير كاف ولا بد من تدقيق مباشر للحسابات والقوائم المالية، وإلا فكيف يمكن المصادقة عليها دون فحصها فحصا فعليا .

يكتفي المراقب في هذه الحالة ببرنامج عمل أدنى لكي يتأكد من:

- عدم ارتكاب أخطاء أو أعمال غش، تم إدخاله في العمليات الختامية التي يصعب على نظام المراقبة الداخلية اكتشافها. فقد تسجل مئونات غير مبررة وقد تسوى حسابات خطأ. يتضمن البرنامج الأدنى القيام بمراجعة تحليلية، كالتأكد من الأرصدة عن طريق المقارنة ودراسة تطورها من دورة إلى أخرى . وكذا القيام باختبارات السريانية عن طريق طلبات المصادقة التي يقدمها المراجع مباشرة ودون وساطة للمتعاملين مع المؤسسة. وعن طريق المشاهدة المادية في الميدان كذلك؛
- أما في حالة ضعف نظام المراقبة الداخلية على المدقق توسيع برنامج تدخله وذلك لما لنقاط الضعف من آثار سلبية على شرعية وصدق الحسابات. وإذا استبعدنا سلبيات النظام الخطيرة جدا التي لا تسمح بالقيام بأي عمل عدم مواصلة العمل ورفض المصادقة على الحسابات والقوائم المالية، فإن على المراقب:

- تدعيم الاختبارات التي كان يتوقع القيام بها في حالة جودة النظام؛

- إضافة اختبارات متممة للاختبارات السابقة.

ومهما يكن على المدقق أن يتأكد دائما أنه قام بمراقبة كافية لتحديد رأيه، كما عليه تفادي المبالغة في التحريات والاكتفاء فقط بما له تأثير على الوثائق المالية.

تنتهي عملية التدقيق، بقيام محافظ الحسابات بـ:

- إعادة النظر في اختبارات المؤسسة من حيث مبادئ المحاسبة؛

[1]- محمد بوتين . كتاب المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلي التطبيق، مرجع سابق، ص49.

- التأكد من عدم وجود أحداث وقعت ما بعد الميزانية الختامية.

➢ تنجز كذلك مرحلة فحص الحسابات والقوائم المالية بالاعتماد على الاختبارات السريانية كما يلي:

1. اختبارات السريانية والتطابق

يسمح هذا النوع من الاختبارات للمتدخل التحقق أولا من تجانس وتطابق (أو عدمه) المعلومات المحاسبية والمعلومات في الميدان. إن الرغبة هنا هي اكتشاف فيما إذا كان هناك انحراف. تتم اختبارات التطابق والتجانس عن طريق الاطلاع على المعلومات المحاسبية:[1]

- الاطلاع على موازين المراجعة؛
- فحص سريع للقيود الكبيرة وتدقيق للعمليات الممركزة. والاطلاع كذلك على المعلومات خارج المحاسبة؛
- الموازنات؛
- الإحصائيات التجارية؛
- لوحة القيادة؛
- العقود؛
- محاضر الاجتماعات ... الخ.
- دون نسيان، من جهة أخرى، القيام بمقارنات عن طريق عمليات حسابية:
- تطور الهامش الإجمالي؛
- نفقات المستخدمين؛
- اهتلاكات الاستثمارات؛
- النفقات المالية...الخ.

2. **اختبارات السريانية للتسجيلات** والأرصدة فتتم في الأخرى بالاعتماد على مصادر مختلفة نذكر منها:

- الرجوع إلى الوثائق الداخلية: الفواتير، سندات (مذكرات) الاستلام أو التسليم، ملف الجرد المستمر لقيم الاستغلال ... الخ؛
- إرسال طلبات المصادقة (Demandes de confirmation) للمتعاملين مع المؤسسة

[1] - محمد بوتين . كتاب المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلي التطبيق، مرجع سابق، ص51.

قصد تأكيد (أو نفي) العمليات المسجلة في دفاتر المؤسسة والتي تمت معهم، مثل الزبائن، الموردين والبنوك. كما يقوم المراجع بإرسال طلبات مصادقة لأطرفا أخرى طلبا لمعلومات حول المؤسسة التي يراجعها، مثل المحامين فيما يخص النزاعات المحتمل أن تكون مع الغير، المستخدمين، ومصالح الرهن العقاري فيما يخص العقارات.

إن تقنية طلبات المصادقة محبذة وتستعمل كثيرا من أجل التأكد من سريانية الأرصدة.

3. **المشاهدة الميدانية:** بحضور عملية العد وتقييم المحزونات، مراقبة الاستثمارات في أماكن وجودها، مراقبة الصندوق فجائيا بجرده.

لقد سبقت الإشارة إلى أنه كلما كانت الوثائق آتية من مصادر خارجية كلما كانت قوية في مثل هذه الاختبارات، إلا أن تقييم نظام المراقبة الداخلية الذي قام به المراقب في المرحلة الثانية من مراحل التدقيق، قد يعطي للوثائق الداخلية، في حالة وجودها، درجة ثقة ومصداقية معتبرة يعتمد عليها لتحديد طبيعة وحجم الاختبارات التي ينبغي أن تجرى على الحسابات.[1]

الفرع الرابع: إنهاء عملية المراجعة وكتابة التقرير النهائي حول القوائم المالية.

على المدقق في نهاية الأمر أن يصدر رأيه حول المعلومات المالية وذلك إنهاء للمهمة، وعليه قبل الإدلاء بهذا الرأي النهائي المدعم بالأدلة، كما سبق القول ، الاطلاع على الطرق المحاسبية المختارة والمتبعة من طرف المؤسسة ومدى احترام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها. كما عليه فحص الأحداث ما بعد الميزانية، فقد تكون هناك أحداث مهمة لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بعمليات ومحتوى القوائم المالية للدورة التي خضعت للمراقبة، وأحداث مؤثرة على حياة ومستقبل الشركة. وعليه مراجعة أوراق عمله، التي تمثل القاعدة لكتابة التقرير، للتأكد من محتواها للمرة الأخيرة. والتأكد كذلك من أن الأشغال المبرمجة قد تم إنجازها كما يجب وأن محتوى أوراق العمل هذه كافي لتبرير الرأي النهائي للمراجع ولم يبق للمتدخل في نهاية هذه المرحلة إلا أن يختتم ويدلي بهذا الرأي.

وكما بجدر الإشارة بهذه الخطوة أن هناك قسم لابد من التعبير بشكل واضح وصريح حول القوائم المالية بحيث يقوم محافظ الحسابات ضمن هذا القسم:[2]

---

[1].- محمد بوتين . كتاب المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلي التطبيق، مرجع سابق، ص52.

2 ـ أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، الطبعة الأولي،دار الجنان للنشر، عمان (الأردن)، 2015، ص29.

- الإشارة لأهداف وطبيعة مهمة المراقبة، مع توضيح أن الأشغال إلي أنجزها قد تمت طبق لمعايير المهنة وأنها تشكل قاعدة منطقية للتعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية؛
- يعبرعن رأيه حول الحسابات السنوية، الذي يمكن أن يكون،حسب الحالة.

1. رأي القبول:

يتم التعبير عن الرأي بالقبول من خلال مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية بأنها منتظمة وصادقة في جميع جوانبها المعتبرة،وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها،كما تقدم صورة مطابقة للوضعية المالية ووضعية الذمة والنجاعة وخزينة الكيان عند نهاية الدورة.

تتطابق المعلومات الواردة في الملحق القوائم المالية مع القوائم المالية المعدة التي تفسرها يمكن لهذا الرأي أن يرفق بملاحظات ومعاينات ذات طابع حيادي ،موجهة إلي تنوير قارئ الحسابات السنوية.

2. رأي بتحفظ (بتحفظات):

يتم التعبير عن رأي بتحفظ (بتحفظات) من خلال مصادقة محافظ الحسابات بتحفظ على القوائم المالية بأنه منتظمة وصادقة في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية سارية المفعول، كما تقدم صورة مطابقة لنتيجة عمليات السنة المنصرمة وكذا الوضعية المالية وممتلكات الكيان في نهاية هذه السنة المالية.

يجب علي المحافظ الحسابات أن يبين بوضوح في فقرة ،تسبق التعبير عن الرأي،التحفظات المعبرة عنها، مع تعميمها إذا أمكن قصد إبراز تأثيرها حول النتيجة والوضعية المالية للكيان.

3. رأي بالرفض(السلبي):

يتم التعبير عن الرأي بالرفض من خلال رفض مبرر بوضوح من طرف محافظ الحسابات المصادقة على القوائم المالية وأنه لم يتم إعدادها في جميع جوانبها المعتبرة وفقا للقواعد المبادئ المحاسبية سارية المفعول. يجب أن يبين محافظ الحسابات بوضوح في فقرة ،قبل التعبير عن الرأي ،التحفظات التي دفعته الي رفضه للمصادقة مع تكميمها إذا أمكن ذلك،قصد إبراز تأثيرها حول النتيجة والوضعية المالية للكيان.

إن رأي محافظ الحسابات حول جودة القوائم المالية هو أمر في غاية الأهمية إذ يحقق أهداف عملية التدقيق وأهداف العميل علي حد سواء ويعطي صورة إما تكون جيدة أو سيئة للمعلومات والعمليات المالية ومدي قوة مركزها المالي أو ضعفه ،ليستعمل من طرف مستخدمي التقرير في اتخاذ قرارات حساسة ،ممكن أن يسبب التقرير الضعيف مشاكل لا يمكن إصلاحها داخل المنشأة أو مع المستخدمين الآخرين مثل

(المستثمرين ،المساهمين ،الشركاء الماليين،.....)، عكس التقرير القوي الذي يخدم جميع الأطراف ،ويمكن أن يصلح اختلالات لم تكن لتعالج .

4. **الامتناع عن إبداء الرأي:** يقوم مدقق الحسابات بالامتناع عن إبداء الرأي في حالة عدم تمكنه من الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة، لذلك لا يستطيع إبداء رأي حول البيانات المالية، وقد يمتنع المدقق عن إبداء رأيه بسبب قيود كبيرة على مدى الفحص الذي يقوم به، أو في حالة عدم تأكده من قيمة أحد العناصر أو نتائج معينة تؤثر بشكل كبير على المركز المالي وعلى نتائج الأعمال، في هذه الحالة يجد المدقق أنه من الصعب عليه تكوين رأيا عن القوائم المالية كوحدة واحدة، ومن الممكن لمدقق الحسابات أن يمتنع عن إبداء الرأي في الحالات التالية:

- في حالة عدم السماح للمدقق بإرسال مصادقات من العملاء للتحقق من أرصدتهم، أو إرسال مصادقات للدائنين للتحقق من رصيد المنشأة لديهم؛
- القيام بعملية الجرد مع عدم حضور المدقق أومن ينوب عنه، وعدم تمكنه من فحص الأرصدة في تاريخ لاحق؛
- في حالة عدم قناعة المدقق بقيم بعض العناصر الظاهرة في الميزانية العمومية أو عدم الاقتناع بطريقة التقييم.[1]

المطلب الثاني : مساهمة جودة تقرير المدقق الخارجي المستقل في الكشف عن القوائم المالية المضللة.

إن أي مدقق حسابات خارجي يتعرض لجملة من المخاطر من أهم هذه المخاطر إعداد تقرير خاطئ يعطي صورة جيدة عن الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية يساهم بشكل كبير في هذا الخطر الأخطاء وعمليات الغش التي تتعرض لها بيانات ومعلومات القوائم المالية التي تعرض بشكل يعطي للرأي صورة جيدة للمركز المالي لأي منشأة ، وسواء كان هذا الخطر عن قصد أو عن غير قصد فان عملية التضليل في القوائم المالية تقف حاجز أمام إعداد التقرير الجيد لصحة ومصداقية وجودة القوائم المالية ولابد لمحافظ الحسابات أن يكون متفطن لهاذ الخطر ويولي له العناية اللازمة لتقليل من هذه المخاطر إلى اقل حد ممكن .

الفرع الأول : مسؤولية المدقق في الكشف عن الخطأ والغش والإبلاغ عليه.

أولا: الأخطاء

[1] - غسان فلاح المطارنة - تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظري)، مرجع سابق، ص131.

إن احتمال ارتكاب خطأ أثناء مراحل تنفيذ العمل المحاسبي من تسجيل وتبويب وعرض للنتائج أمر متوقع لاسيما وأنه يزاول من قبل البشر والبشر معرضون لارتكاب الخطأ. فالمحاسبون يقعون في الخطأ عادة نتيجة للجهد والإرهاق وزخم العمل واستدعائهم المتكرر من قبل رؤسائهم.

ولما كان هدف اكتشاف الخطأ هو ضمن أهداف عملية التدقيق والعمل على تلافي حدوثه مستقبلا فان إلمام المدقق بأسباب ارتكاب الخطأ وأنواعها تساعده وتمكنه من اكتشاف تلك الأخطاء ومن ثم تسويتها.

ثانيا : الغش

هو وجهة النظر المحاسبية عبارة عن أخطاء التي تقع وبشكل متعمد وعن قصد بهدف تحقيق منفعة ذاتية على حساب المشروع وذلك عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات وفي القوائم المالية.[1]

تنطوي عملية المراجعة على مخاطر لا يمكن تجنبها بعدم اكتشاف التحريف في القوائم المالية رغم القيام بالتخطيط لعملية المراجعة وتنفيذها وفقا لمعايير المراجعة المعمول بها.

إن مخاطر عدم اكتشاف التحريف المادي الناتج عن الغش أعلى من المخاطر عدم اكتشاف التحريف الناتج عن الخطأ لان الغش ينطوي على تصرفات مصممة لإخفائه مثل التأمر والتزوير والتعمد في عدم تسجيل العمليات أو التعمد في إعطاء المراجع معلومات غير صحيحة ، وإذا لم تكتشف المراجعة دليلا يثبت العكس فان المراجع من حقه أن يقبل الإقرارات باعتبارها صادقة وأن يقبل السجلات والمستندات علي أنها حقيقية ، على أنه وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم (200) "الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم مراجعة القوائم المالية "يتطلب من المراجع أن يخطط وينفذ عملية المراجعة بأسلوب الشك المهني وان يدرك بأنه قد تظهر ظروف أو أحداث تشير الي احتمال وجود خطأ أو غش.

الفرع الثاني: الإبلاغ عن الخطأ أو الغش.

أولا: إبلاغ إدارة المنشأة.

يجب على المراجع أن يبلغ الإدارة بالنتائج التي تم توصله إليها بأقصى سرعة ممكنة في الحالات التالية: [2]

- إذا كان يشك من احتمال وجود غش حتى ولو كان تأثيره المحتمل على القوائم المالية غير مادي؛
- إذا كان الغش والخطأ الجسيم موجود فعلا.

[1] - عبد الرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الثانية، دار العز للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 1999، ص41.

[2] - **تامر مزيد رفاعة، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على الدوائر العمليات في المنشأة. مرجع سابق، ص32.**

كما يجب عليه أن يأخذ في اعتباره جميع الظروف عند تحديد مستوى مندوب المنشاة المناسب الذي يبلغه بحالات الغش والخطأ الجسيم المحتمل أو الفعلي،وفيما يتعلق بالغش على المراجع تقدير احتمالات اشتراك الإدارة العليا في ذلك في معظم الحالات المتعلقة بالغش، ويكون من المناسب إبلاغ المسالة إلى مستوي وظيفي في الهيكل التنظيمي للمنشاة يكون أعلي من المسئول عن الأشخاص الذين يعتقد بأنهم متورطين به، وعندما يكون الشك محيطا بأولئك الأشخاص الذين يتحملون مسئولية كاملة من الإدارة الشاملة فان المراجع يسعى إلي الحصول علي استشارة قانونية تساعده في تحديد الإجراءات التي يتوجب عليه إتباعها.

ثانيا : إبلاغ مستخدمي القوائم المالية.

إذا تبين لمراجع الحسابات أن الخطأ والغش له تأثير مادي على القوائم المالية ولم يتم إظهاره أو تصحيحه في تلك القوائم،فعليه أن يبدي رأيا متحفظا أو رأيا سلبيا.

كما انه في حالة منع المدقق من قبل إدارة المنشاة من الحصول علي أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتقييم فيما إذا وقع أو من المحتمل وقوع خطا أو غش له تأثير مادي علي القوائم المالية، فعلي المدقق أن يصدر رأيا متحفظا أو يمتنع عن إبداء الرأي حول تلك القوائم نتيجة لوجود قيود علي عملية المراجعة. وإذا لم يتمكن المراجع من تحديد ما إذا كان هناك غش أو خطا بسبب قيود مفروضة عليه من قبل الظروف وليس من قبل المنشاة فعلى المراجع النظر في تأثير ذلك في تقرير النهائي. [1]

ثالثا : إبلاغ السلطات الإشرافية العليا. [2]

إن التزام المراجع بمبدأ السرية يمنعه عادة من إبلاغ الغش أو الخطأ لأطراف ثالثة ،على انه في حالات معينة تتجاوز القوانين أو المحاكم مبدأ السرية(على سبيل المثال تطلب بعض الدول على المدقق الإبلاغ عن الخطأ والغش في المنشاة المالية إلى السلطات الإشرافية العليا التي يخضع المشروع لسلطتها) وقد يحتاج المدقق في مثل هذه الحالات الحصول علي استشارة قانونية أخذا في الاعتبار مسئولية تجاه المصلحة العامة.

رابعا : الانسحاب من عملية التدقيق

قد يرى المراجع انه من الضروري الانسحاب من عملية المراجعة عندما لا تتخذ المنشأة إجراءات تجاه الخطأ والغش والتي يري المراجع أنها ضرورية في ظل الظروف حتى ولو لم يكن للخطأ أو الغش

[1] - تامر مزيد رفاعة، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على الدوائر العمليات في المنشأة. مرجع سابق، ص33.
[2] - تامر مزيد رفاعة، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على الدوائر العمليات في المنشأة. مرجع سابق، ص34.

تأثير مادي علي القوائم المالية ،ومن ضمن العوامل التي تؤثر على رأي المدقق وجود أدلة علي تورط اعلي سلطة في المشاة والذي من شانه أن يؤثر علي مصداقية إقرارات الإدارة ويؤثر علي استمرارية علاقة المدقق بالمنشاة الذي يسعي المراجع عادة للحصول علي استشارة قانونية عند الوصول إلي مثل هذا القرار.[1]

الفرع الثالث :مدي مسؤولية المدقق عن عدم اكتشاف الأخطاء والغش بعد صدور تقريره.

لا يوجد إلزام قانوني على المدقق للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره، ولكن إذا وصلت معلومات أكيدة إليه بان تلك القوائم قد تأثرت بأخطاء وغش جوهرية ولو انه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك القوائم وفي هذه الحالة يجب على المدقق القيام بما يلي:[2]

1. أن يطلب من إدارة المنشاة القيام بإبلاغ كل من اثر في التحريف المادي للخطأ والغش علي القوائم المالية؛
2. القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقريره بما يتلاءم مع الأخطاء والغش التي تم اكتشافها؛
3. إذا كان من المنتظر إصدار قوائم مالية مرحلية عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من المدقق في الوقت قريب فيجوز للمدقق أن يفصح عن المعلومات اللازمة وان يجري المطلوب في هذه القوائم بدلا من إصدار قوائم مالية معدلة؛
4. وأخيرا وجب علي مدقق الحسابات اتخاذ الإجراءات التي يري ضرورتها للتأكيد من قيام المنشاة بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة.

ولكن في حالة رفض إدارة المنشاة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة فيجب علي المراجع أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض،وبأنه نتيجة لعدم قيام المنشاة بالإفصاح المطلوب ،فان المدقق سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد علي تقريره مستقبلا وهي :

- إخطار إدارة المنشاة بأنه لا يجب من ألان فصاعدا الربط بين تقرير المدقق والقوائم المالية؛

[1] - تامر مزيد رفاعة، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على الدوائر العمليات في المنشأة. مرجع سابق، ص34.
[2] - تامر مزيد رفاعة، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على الدوائر العمليات في المنشأة، مرجع سابق، ص32.

- إخطار الجهات الرقابية التي تخضع لإدارة المنشاة لسلطتها بأنه لا يجب الاعتماد علي تقرير المراجع مستقبلا؛
- إخطار كل شخص يعلم المراجع بأنه يعتمد علي القوائم المالية بوجود عدم الاعتماد علي تقريره مستقبلا.

المطلب الثالث :عرض القوائم المالية المحايد ضمن متطلبات التقرير النهائي.

يتعلق هذا الموضوع بمشكلة عرض القوائم المالية من وجهة نظر حيادية و هو ما يعبر عليه في معايير المحاسبية بالعرض المحايد و يعتبر العرض المحايد للقوائم المالية أحد العناصر المؤثرة في منفعة المعلومات المحاسبية و إمكانية الاعتماد عليها من جانب مستخدمي التقارير المالية للأسباب الآتية:

توفير عنصر الموضوعية للمعلومات المستمدة من القوائم المالية و تقليل التحيز الشخصي عند اختيار أساليب محاسبية معينة مما يؤدي إلى منع و تقليل الأخطاء المتعمدة أو الغير متعمدة التي يمكن أن تؤثر على دلالة القوائم المالية و سوف نتعرض إلى معلومات التي يتوجب توفيرها لتحقيق العرض المحايد للقوائم المالية و تأثير هذه المقومات على وظيفة مراقب الحسابات .

الفرع الأول: مفهوم العرض المحايد للقوائم المالية.

يقصد به أن تعرض القوائم المالية بحياد كامل المركز المالي و أداء المنشأة و تدفقاتها النقدية ، و قد تستدعي العرض المحايد للقوائم المالية قدرا أكبر من الإفصاح المنصوص عليه في معايير المحاسبة الدولية.

و يتضح من هذا التعريف أن العرض المحايد للقوائم المالية ينصب على كل من : [1]

- قائمة المركز المالي؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة التدفقات النقدية.

[1]- عاطف محمد العوام، دراسات في نظرية المحاسبة، طبعة الأولى، دار العز للنشر، القاهرة (مصر)، 2011، ص223.

و في نفس الوقت على أي معلومات يتم الإفصاح عنها لمستخدمي القوائم المالية ،كما يتضح من هذا المفهوم العرض المحايد قد يستدعي قدرا أكبر من الإفصاح في التقارير عن ما تضمنته معايير المحاسبة الدولية.

➢ وتشمل أهم الأهداف التي يمكن تحققها من خلال العرض المحايد للقوائم المالية ما يلي :[1]

- توفير معلومات ملائمة لمتخذي القرارات عن نتائج الأعمال والمركز المالي و التدفقات النقدية و غيرها من عناصر القوائم المالية؛
- زيادة منفعة المعلومات المحاسبية مما ينعكس على زيادة الأهمية النسبية الدور الذي يؤديه المحاسبون و المراجعون لإدارة المنشأة و الجهاز المختلفة المرتبطة بالمنشأة؛
- تقليل التحيز الشخصي عند إعداد القوائم المالية بالاعتماد على أساليب محاسبية موضوعية تستند الى معايير المحاسبة التي تصدرها الهيئات المهنية والتي تمثل إطارا للمبادئ المحاسبية قبولا عاما؛
- تحقيق الهدف الرئيسي من وظيفة مراقب الحسابات لتقديم رأي فني محايد يستند لقوائم مالية معدة بطريقة موضوعية.

الفرع الثاني: نقدم المقومات الآتية كإطار العرض المحايد للقوائم المالية.[2]

1. الموضوعية:

يقصد بذلك آن يعتمد اختيار أساليب المحاسبية المستخدمة لإعداد القوائم المالية على أسس موضوعية لا تتأثر بالتحيز الشخصي عند إعداد هذه القوائم وحتى يمكن تحقيق الموضوعية يجب مراعاة ما يلي:

- الالتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما؛
- الالتزام بالمعايير التي تصدرها الهيئات المهنية و العلمية مثلIASC و FASB أو التي تصدرها الهيئات الحكومية المختصة؛
- تجانس المعالجة المحاسبية على مستوي القطاعات المختلفة؛
- تقليل الحكم الشخصي بحيث يتم الاعتماد على قواعد محاسبية متفق عليها مما يقلل درجة معدي القوائم المالية.

[1] - عاطف محمد العوام، دراسات في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص223.
[2] - عاطف محمد العوام، دراسات في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 224.

و تتزايد أهمية هذا العنصر في حالة استخدام القوائم المالية كأداة لتقييم أداء الإدارة و تحديد مكافأة المديرين حيث من الممكن أن يكون هناك اختيار متعمد لبعض السياسات المحاسبية بهدف اللاعب في نتائج الأعمال و المركز المالي.

2. الملائمة:

يقصد بذلك أن تكون المعلومات المستمدة من القوائم المالية ملائمة الاحتياجات متخذي القرار سواء من الجهاز الداخلية مثل الإدارة و العالمين أو الجهاز الخارجية مثل المستثمرين و البنوك و مصلحة الضرائب و يمكن تحقيق الملائمة من خلال العناصر الآتية:[1]:

أ- توفير البيانات الملائمة لمتخذي القرارات من اجل قياس درجة المخاطرة:

يعتبر قياس المخاطرة احد المفاهيم الهامة التي تعتمد عليها القرارات عند تقييم فرص الاستثمار المختلفة و يجب على المحاسبين توفير البيانات اللازمة لقياس درجة المخاطرة من خلال القوائم المالية بصورة ملائمة لمتخذي القرارات.

ب - تقييم تقارير إضافية لشرح و تفسير المعلومات المحاسبية:

تمثل المعلومات المحاسبية الموجودة لقوائم المالية المخرجات التي يقدمها النظام المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية من جهات خارجية او داخلية.

و حتى يمكن تعظيم الاستفادة من معلومات المحاسبية ينبغي إعداد تقارير إضافية لشرح و تفسير المعلومات المحاسبية بصورة تلاءم مستخدمي هذه التقارير و لقد تضمنت القواعد التي أصدرها المعهد الأمريكي المحاسبة القانونية أيضا ضرورة إعداد هذه التقارير على ان تكون معتمدة من مراقب الحسابات حتى يمكن الاعتماد عليها.

ج - الإفصاح عن القيمة الجارية لعناصر المركز المالي:

يعتبر التقرير عن المركز المالي احد العناصر الهامة التي تضمنها التقارير المالية و حتى يمكن الاعتماد على بيانات هذا التقرير يجب أن يتضمن بيانات متفقة من القيمة الاقتصادية الجارية و حتى إعداد هذا التقرير و حتى لا تنشأ صعوبة عند إعداد التقارير يمكن إعداد تقرير إضافي يتضمن القيمة الجارية بالإضافة إلى تقرير التكلفة التاريخية لتحقيق ملائمة التقارير المالية لمستخدمي هذه التقارير.

د- سرعة توفير المعلومات في الوقت الملائم حيث يعتبر عنصر التوقيت من العناصر العامة لتحقيق الاستفادة من البيانات المالية.

[1] - عاطف محمد العوام، دراسات في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 225.

➢ **إمكانية الاعتماد على بيانات التقارير:**

يقصد لذلك أن يكون المستوى الإخباري الذي يقدمه التقارير المالية يمكن الاعتماد عليه مستخدمي التقارير.

- اعتماد التقارير على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والمنعكسة حاليا من خلال المعايير التي تصدرها الهيئات المهنية المختلفة؛
- اعتماد التقارير على نضم محاسبية متكاملة بالإضافة إلى نضم الرقابة الداخلية والتي تحقق موضوعية البيانات التي تحتويها التقارير المالية؛
- اعتماد التقارير من قبل مراقب الحسابات حيث يجب أن تكون التقارير المالية معتمدة من مراقب الحسابات حتى يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمين هذه التقارير.[1]

3. القابلية للمقارنة:

يقصد بالقابلية مقارنة البيانات المستمدة من القوائم المالية الخاصة بمنشئة معينة لبيانات المنشأة داخل نفس الدولة أو في دولة أخرى.

وتحقق القابلية للمقارنة إمكانية تقييم بدائل الاستثمار المختلفة من خلال القوائم المالية المعدة بصورة تمكن من المقارنة بين البيانات هذه البدائل وبعضها وتعتمد على الأسس الآتية:

- تجانس السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد القوائم المالية حتى يمكن مقارنة المعلومات المستمدة من القوائم المالية بين المنشات وبعضها ينبغي تحقيق التجانس بين القواعد والأسس المحاسبية المستخدمة لإعداد القوائم المالية؛
- إعداد تقارير إضافية مثل تقارير التحليل المالي لتوضيح المعلومات المستمدة من القوائم المالية والتي تساهم في توضيح المعلومات المستمدة من القوائم المالية كما أنها تمكن من إجراء المقارنة بين المنشات وبعضها؛
- الإفصاح عن بيانات الفترات المالية السابقة ضمن التقارير المالية الخاصة بفترة معينة .[2]

4. الشمول:

يقصد بذلك تكامل العناصر التي تحتويها القوائم المالية بحيث يمكن الحصول على محتوى إخباري متكامل منها يضم مختلف أوجه النشاط والظروف والتغيرات المؤثرة في نشاط المنشأة.

---

[1] - عاطف محمد العوام، دراسات في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 227

[2] - عاطف محمد العوام، دراسات في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 227

ويعتمد شمول المعلومات المحاسبية على العناصر الآتية:[1]:

- تكامل نماذج القوائم المالية؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة المركز المالي؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

- **وجود تقارير كمية وإحصائية بالإضافة إلي التقارير المالية حيث يساهم هذا النوع من التقارير في الحكم علي كفاءة الإدارة؛**
- **توفير البيانات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية من اجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة؛**
- **توفير المعلومات عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية والتي تكون مؤثرة علي أدلة هذه القوائم.**

ثالثا : محددات العرض المحايد للقوائم المالية.

تتمثل أهم الصعوبات التي تواجه توفير مقومات العرض المحايد للقوائم المالية في ما يلي:[2]:

1. **ضرورة الاعتماد على التقرير و الحكم الشخصي عند تطبيق المعايير:**

على الرغم من إمكانية استخدام المعايير المحاسبية كأداة لتحقيق تجانس المعاملة المحاسبية بين المنشأة المختلفة فإن تطبيق هذه المعايير يستدعي قدرا من التقدير والحكم الشخصي للأسباب الآتية:

- المتغيرات الاقتصادية والبيئية الداخلية والخارجية المؤثرة في نشاط المنشئات والتي تستدعي قدر من المرونة عند تطبيق المعايير المحاسبية ؛
- صعوبة تحقيق التماثل في المواقف المختلفة والتي تحدث من خلال التطبيق العملي من ما قد يستدعي إخلاف التطبيق العملي من مبادئ والأسس المحاسبية من منشآت إلى أخرى .

2. **توقيت عرض القوائم المالية:**

يمثل عنصر التوقيت احد العناصر الهامة المؤثرة في منفعة المعلومات المحاسبية ويتأثر عنصر التوقيت بالعناصر الآتية:

- سهولة أو صعوبة الحصول على البيانات اللازمة لإعداد القوائم المالية؛

[1] - عاطف محمد العوام، دراسات في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 228
[2] - عاطف محمد العوام، دراسات في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 231

- إجراءات المراجعة اللازمة لاعتماد التقارير من قبل مراقبة الحسابات؛
- تكامل وكفاءة النظام المحاسبي للمنشاة؛
- كفاءة العاملين بالإدارة المالية للمنشأة.

3. سرعة التطورات في مجال الأعمال والتي أصبحت سمة مميزة لها للأسباب الآتية:

- التطوير التكنولوجية المتلاحقة؛
- المتغيرات الاقتصادية والإدارية والبيئة الداخلية والخارجية؛
- التطورات التي تحدث في الأسواق المالية على المعلومات التي يجب الحصول عليها من القوائم المالية.

ويمكن أن تؤدي التطورات في المجال الأعمال إلى عدم وجود معايير ملائمة للتطبيق العملي لصعوبة ملاحقة المعايير لهذه التطورات.

ويتضح أن المقومات الأساسية العرض المحايد للقوائم المالية بترتيب الأهمية النسبية لها تتمثل في ما يلي:

- الموضوعية؛
- الملائمة؛
- إمكانية الاعتماد على البيانات؛

ويلي ذلك القابلية للمقارنة وبينما يتبين ان الشمول هام كأحد المقومات إلا انه اقل أهمية من العناصر السابقة.[1]

- يعتبر موضوع التدقيق موضوع غاية في الأهمية لكل مستخدم للقوائم المالية، لذلك أفاضت مختلف المصادر سواء التشريعية أو الأكاديمية، بمجموعة من المعلومات التي أثرت هذا المجال من جميع جوانبه النظرية والتطبيقية.

[1] - **عاطف محمد العوام، دراسات في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص232.**

البحث الرابع : الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة لأي باحث مصدر إثراء لموضوعه البحثي ، ونقطة البداية لجمع معلومات تخص موضوعه ،فهي بذلك تمهد الطريق عن طريق توفير أرضية متينة يستند عليها الدارس في مجال اختصاصه للخوض في بحر العلم ،والغوص في أعماق هذا البحر لإيجاد ضالة الباحث ،وإيضاح الصورة من خلال توفير مرجعية من سبقوه في البحث وترشيد بوصلة توجهاته العلمية.

لذلك وجب أن نبحث في هذه الدراسات ،لوضع منهجية صحيحة والمساعدة علي إتمام موضوع البحث بطريقة متكاملة وموضوعية.

حيث سوف يتم تقسيمها كالأتي :

- المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية.
- المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.
- المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية.

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية.

تعتبر المكتبة العربية مصدر مهم وغاية في التنوع لكل باحث عن معلومة في مجال بحثه، وخاصة في مجال العلوم المالية والمحاسبية، كما كان لمجال التدقيق ومراجعة الحسابات حصة من المبحوثين العرب.

- **الدراسة الأولي :د. مسعود كسكس * ،د. محمد زرقون - دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبة الجزائرية.[1]**

جاءت هذه الدراسة إلى تبيان دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه مراجع الحسابات في تحسين هذه الأخيرة من خلال إعطائها أكثر مصداقية و أكثر صورة واضحة، وهذا ما تم طرحه من خلال استقصاء مجموعة من المهنيين والأكاديميين بالجنوب الشرقي الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مراجع الحسابات له دور هام من خلال أهم التقارير و أهم التحاليل التي يقوم بها على القوائم المالية، والثقة التي يضعه فيها ملاك الكيانات من أجل التأكد من مصداقية هذه الأخيرة،

1 - مسعود كسكس ، محمد زرقون - دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2019.

والرقابة على تسيير المؤسسة، و أهم قواعد إعداد القوائم ومدى توافقها مع معايير النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال إبداء رأيه بكل موضوعية وحيادية.

- **الدراسة الثانية : د.بلعيد مليزة - د.طويلب محمد . جودة المراجعة الخارجية كآلية للكشف عن القوائم المالية المظللة.[1]**

جاءت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية جودة المراجعة الخارجية باعتبارها آلية من آليات الرقابة الخارجية على المؤسسة. وتكمن أهميتها في دورها الفعال في إضفاء مصداقية القوائم المالية للأطراف المهتمة بها. فهي عملية تتصف بالحيادية والاستقلالية، يقوم بها فرد من خارج المؤسسة لا تربطه أي علاقة بها . .كذلك تهدف إلى تبيان مدى مساهمة جودة المراجعة الخارجية في الكشف عن كافة الأخطاء والتظليلات في القوائم المالية التي تؤثر في النتيجة المالية للمؤسسة، لتأكيد صدق المعلومات المقدمة في القوائم. وهذا من خلال دراسة حالة مؤسسة أسيلي. وتم التوصل إلى أن الاستخدام والتطبيق السليم لمبادئ النظام المحاسبي المالي وتحلي المراجع بالمؤهلات العلمية والعملية وتمتعه بالاستقلالية يساهم في زيادة الثقة والشفافية في القوائم المالية مما يرفع من الاستفادة منها من طرف مستخدميها.

- **الدراسة الثالثة : د.قرموني سراج زكرياء- مذكرة الكتوراه بعنوان المصادقة على الحسابات المالية كضمان الجودة.[2]**

جاءت هذه الأطروحة بمجال بحث واسع في موضوع "المصادقة على الحسابات المالية كضمان الجودة" للتركيز علي مهنة محافظ الحسابات الذي يؤدي دورا فعالا في إبراز الصورة الصادقة للمؤسسة وإشكالية مدى صحة القيام بمهنته وأثرها على جودة القوائم المالية، ومساهمة التدقيق القانوني في التأكيد على مصداقية وشفافية وموثوقية القوائم المالية، ومن خلال هذه الأطروحة توصل هذا الباحث إلي :

- على محافظ الحسابات أن يتّبع منهجية عمله حيث يتطلب وجود تخطيط التدقيق وحصوله على الأدلة الكافية لإبداء رأيه الفنيّ المحايد حول صدق وشرعية وموثوقية القوائم المالية وإعداد التقرير كمرحلة نهائية تبين نتائج التدقيق.
- يهدف التدقيق الخارجي إلى تتبّع مسار جميع الإجراءات القانونية التي تخضع لها طبيعة المؤسسة بالإضافة إلى متابعة التنظيم المحاسبي التي قامت به المؤسسة أثناء السنة المالية .

1 - بلعيد مليزة - طويلب محمد - جودة المراجعة الخارجية كآلية للكشف عن القوائم المالية المظللة - مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، العدد1، 2023، الجزائر، ص 193.

2 - قرموني سراج زكرياء- المصادقة على الحسابات المالية كضمان الجودة- أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ، سنة 2020.

- إن ضمان جودة الحسابات المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعايير المحاسبية الدولية والمبادئ المحاسبية وإمكانية مواكبة مهمته مع المعايير الجزائرية للتدقيق .

➢ **الدراسة الرابعة : د. معن محمد الحسن حامد العركي- "تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية[1]"**

هدفت الدراسة إلي التعرف علي عملية دور المراجعة الخارجية في جوده معلومات القوائم المالية بالتطبيق علي "بنك فيصل السالمي" 2017م وإعطاء لمحه تاريخيه حول المراجعة ومعايير المراجعة ، التعرف علي الدور الذي يلعبه الالتزام بأخلاقيات مهنه المحاسبة .

توصل الدراسة الي نتائج فيها:

- إن هنالك تأثير معنوي لدور المراجعة الخارجية في تحسين ملائمة معلومات القوائم المالية؛
- إن هنالك تأثير معنوي لدور التأهيل العلمي والمهني للمراجعين في تحسين جوده معلومات القوائم المالية؛
- إن هنالك تأثير معنوي لدور المراجعة الخارجية في تحسين جوده معلومات القوائم المالية؛
- إن هنالك تأثير معنوي لدور المراجعة الخارجية في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات فيها:

- ضرورة العمل علي تحسين جوده التقارير المالية ، من خلال توفر الخصائص النوعية والمحاسبية والذي يمكن أن تساعد في ضبط الأداء المالي؛
- ضرورة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في وقت معين وإلا ستفقد هذه المعلومات أهميتها ويمكن أن تساعد في بناء إطار علمي لتقليل الاختلاسات،
- توصية المؤسسات بضرورة استخدام طرق تقنية حديثة لتدعيم وتقوية رقابتها الداخلية.

➢ **الدراسة الخامسة : أ.م.عدي صفاء الدين فاضل- م .فيحاء عبد الخالق محمود. قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية.[2]**

[1] - معن محمد الحسن حامد العركي- تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية- مجلة (AJSP)، جامعة المشرق، الخرطوم، العدد28، السودان، 2021.

[2] - عدي صفاء الدين فاضل- فيحاء عبد الخالق محمود - قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية- مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة البصرة، العدد14، العراق، 2015.

مع ازدياد الحاجة إلي التدقيق الخارجي واعتماد المؤسسات الاقتصادية عليها لقياس مدي انحراف في القوائم المالية ، وبعد التعثر الذي يعرفه الاقتصاد العالمي تم اللجوء الي توسيع دراسة هذا المجال بالتركيز على العوامل التي من الممكن أن تؤثر على جودة القوائم المالية المدققة في تقرير المدقق الخارجي منها لجان التدقيق ومرونة المعايير المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية وعوامل شخصية ومهنية خاصة بالمدقق الخارجي.

وقد استعان الباحثان باستمارة الاستبيان لمحاولة قياس مدى تأثير هذه العوامل على جودة القوائم المالية وقد توصل البحث إلى أن هناك تأثير لهذه العوامل على التقرير المعد من قبل المدقق الخارجي ولكن بنسب مختلفة .

- التوصيات:

- إلزام الشركات بتشكيل لجان تدقيق ومنحها الصلاحيات والمسؤوليات لأخذ دورها الحقيقي في التحقق والتثبت من صحة سير الأعمال بما يضمن مصداقية وجودة القوائم المالية المعدة من قبل الشركة؛
- إصدار أحكام قانونية وعقوبات جزائية مشددة لكل شركه أو مستخدم يسوف أو يحرف استخدام المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بغير استخدامها القانوني والمنطقي بما لا يتنافى مع تطبيقها الصحيح بحيث يضمن عدم تمهيد القوائم المالية ودقة موضوعيتها؛
- ترصين إجراءات أنظمة الرقابة الداخلية واعتماد أساليب الرقابة الالكترونية التي تحكم إجراءات العمليات وطرق المعالجات وضبط إعداد حسابات القوائم المالية بما يضمن جودتها؛
- رفع كفاءة أداء المدققين الخارجيين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم المهنية وتحسين قدراتهم ومؤهلاتهم الشخصية لتزداد قابليتهم في كشف غش الإدارة والتلاعبات في إعداد القوائم المالية من خلال الدوارات المكثفة في طريق الفحص والتدقيق؛
- التأكيد على اختيار مكاتب التدقيق ذات السمة الجيدة والمشهود لها بالكفاءة والخبرة العالمية والنزاهة في تدقيق حسابا الشركات؛
- الاهتمام الجدي بعوامل الدارسة الحالية وبناء نموذج شامل لكل العوامل التي تؤثر على جودة القوائم المالية من خلال توجيه الدارسات والبحوث لتغطية واختبار تأثير بقية العوامل.

إن هذه الدراسات ماهي عينة بسيطة لما هو موجود في الوسط العلمي العربي من كتب ومجلات علمية وأطروحات الدكتوراه والماستر والتي أثرت هذا الموضوع بمعلومات قيمة أسهمت في تزويد الباحث بالمعلومات وتعبئة رصيد جيد للمكتبة العربية بالمراجع للمساعدة علي الارتقاء بالبحث العلمي إلي مستوي تطلع الطالب والباحث علي حد سواء.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية .

لقد أثرت الدراسات الأجنبية سواء المكتوبة باللغة الانجليزية أو اللغة الفرنسية موضوع التدقيق الخارجي للقوائم المالية بمجموعة كبيرة من المعلومات الهامة و الثرية من حيث المضمون مما يستدعي الوقوف عندها و التمحيص في بحر هذه الدراسات و ذلك لزيادة رصيد الباحث في هذا المجال الذي يحتاج إلى تنوع مصادر المعلومات لاطلاعه على كل مستجد في هذا المجال و الخروج بموضوع دراسته إلى نطاق العالمي ،و من بين هذه الدراسات التي تناولت موضوع التدقيق الخارجي لجودة القوائم المالية نذكر منها :

- **الدراسة الأولى:[1] جو ساموت، مدققين حسابات الشركات العامة، متورطين في تزوير القوائم المالية،. أطروحة دكتوراه في المالية، زيوريخ، ألمانيا، 2012.**

هدفت الدراسة إلى:

- تركيز الباحث على توفير الشروط الثلاثة في معيار التدقيق الدولي؛
- دراسة القوائم المالية على أساس إن ها المصدر الرئيسي للبيانات المالية، وإبراز ما مدى موثوقيتها؛
- كيفية إعطاء القوائم المالية تأكيدات للنتائج المالية مع مراعاة مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن صحة حسابات المؤسسة من عدمها.

- **وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:**

- مسؤولية الغش عن مراجعة القوائم المالية وبيان التدقيق القياسي (SAS 99) المعروف بمثلث الاحتيال(الفرصة، الدافعية، المنطقية)؛
- تحقيق العلاقة بين مراجعي الحسابات والإدارة لصالح إقامة علاقة أوثق بكثير بين المراجعين

[1] -Joe Sammut, Public Company Auditors, Involved in Financial Statement Falsification, PhD Thesis in Finance, Zurich, Germany, 2012.

والمستثمرين؛

- اكتساب ثقة الجمهور في القوائم المالية واستخدام الجهود اللازمة للكشف عن الغش.

➢ **الدراسة الثانية :**[1] أحمد ماسلينا، **استقلالية المدقق :تصورات المحاسبين الماليزيين، تصورات المحاسبين** ،المجلة الدولية للأعمال والإدارة، مج 14 ، العدد 12 ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير الجامعة الإسلامية .الدولية كوالالمبور ، ماليزيا،2009

هدفت الدراسة إلى:

- بيان التزام المدققين بقواعد السلوك المهني والنزاهة والموضوعية والاستقلالية؛
- توفر أدلة حديثة على العوامل التي تؤثر على المراجع المستقل من وجهة نظر المحاسبين الماليزيين؛
- توفر أسس للمهنة لوضع سياسات تتعلق باستقلال المدقق؛
- توصل إلى أنه عدم وجود لجنة تدقيق يؤدي إلى ظهور مخاطر أكبر لفقدان الاستقلال.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- ضرورة بناء نضام للسلوك المهني المتعلق بالاستقلال والحياد للمدققين؛
- ضرورة الاعتماد على طرق أكثر ملائمة لتقييم كفاية استقلال المدقق بنظام مرن لتقديم أفضل الخدمات الإدارية والاستشارية الأخرى لهم.

المطلب الثالث :أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.

الفرع الأول :مميزات الدراسة الحالية.

1. إبراز مسؤولية تقرير محافظ الحسابات ودورها في مراجعة القوائم المالية واثبات جودتها للمؤسسات الاقتصادية؛
2. الربط بين تدقيق القوائم المالية وتقرير محافظ الحسابات؛
3. تشخص هذه الدراسة الواقع القانوني لمحافظ الحسابات والعملي للتقرير النهائي؛.
4. إبراز مسؤولية الغش والتحريف والأخطاء المالية علي جودة القوائم المالية؛

[1] - أحمد ماسلينا، استقلالية المدقق: تصورات المحاسبين الماليزيين، تصورات المحاسبين ،المجلة الدولية للأعمال والإدارة، مج 14 ، العدد 12 ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير الجامعة الإسلامية . الدولية كوالالمبور ، ماليزيا، 2009

5. إبراز طريقة فحص القوائم المالية من طرف محافظ الحسابات؛
6. التعريف بالإجراءات التي يعتمد عليها محافظ الحسابات في تقييم جودة القوائم المالية.

الفرع الثاني : أوجع التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

الجدول رقم(02): المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
▪ اعتماد أغلب الدراسات السابقة والدراسة الحالية على المنهج الوصفي ، واستخدام أدوات مختلفة مع القيام بدراسة ميدانية سواء بالمؤسسات أو الشركات الاقتصادية؛ ▪ تلتقي بعض الدراسات مع الدراسة الحالية في عنصر واحد ألا وهو التدقيق، التي يقوم بها محافظ الحسابات بتعزيز موثوقية القوائم المالية؛ ▪ تناولهما للموضوع بشكل عام لكن الدراسة الحالية"دون التقليل من جهد الآخرين".	▪ تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية في معالجة الدراسة الميدانية حيث اعتمدت هذه الدراسة على مقابلة محافظ الحسابات ودراسة ميدانية استقصائية، بينما الدراسة الأجنبية اعتمدت على عينة لدراسة حالة في المؤسسات الاقتصادية.

خلاصة الفصل.

إن التقرير الجيد لمحافظ الحسابات بتقييم جودة القوائم المالية ، يتطلب إتباع إجراءات التدقيق في إعداد التقرير النهائي، كما لابد نمن التحري من عناصر تقييم جودة القوائم المالية التي تمثل نقاط قوة لاي نظام مالي مبني على أسس صحيحة وإبلاغ مستخدمي القوائم المالية بتقارير تخدم أهدافهم من وراء عملية التدقيق، كما ان محافظ الحسابات يحرص على إبلاغ الجهات المعنية عند اكتشاف أي خطأ أو غش في القوائم المالية، لتأكيد أن هذه الأخيرة تم إعدادها وفقا للقوانين أو هناك انحرافات وتجاوزات لابد من تعديلها أو الوقوف عليها، لإعطاء تقييم واقعي وموثوق يمكن الاعتماد عليه لاتخاذ قرارات تعتبر مصيرية لبعض مستخدمي القوائم المالي.

الفصـــــــــل الثانـي: الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد أن تطرقنا لكل الجوانب النظرية لدراسة "دور تقرير محافظ الحسابات في جودة القوائم المالية"، وتم جمع كل المتغيرات لهذا البحث، سوف يتم بهذا الفصل بإسقاط كل العناصر النظرية سابقة الذكر على الساحة الميدانية في مكتب لمحافظ الحسابات ، ومن خلال أخذ رأي أهل الاختصاص في هذا المجال، ولاستكمال هذا الفصل لابد من إتباع منهجية ورسم خطوات تنظيمية نبني على أساسها عملنا الميداني الذي عن طريقه سيتم جمع المعلومات التي يمكن الوصول إليها للوصول إلي مخرجات عملية تخدم أهداف هذه الدراسة.

ولعرض الإطار الميداني للبحث وذلك من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية لمكتب محافظ الحسابات، بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول:التعريف بمكتب محافظ الحسابات والإطار المنهجي للدراسة الميدانية.
- المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية للبيانات.
- المبحث الثالث: عرض نتائج الدارسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول:التعريف بمكتب محافظ الحسابات والإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

هدفت الدراسة الحالية إلى دور تقرير محافظ الحسابات في جودة القوائم المالية، إذ يتضمن هذا المبحث وصفا لمكتب محافظ الحسابات ومنهجية للدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها، لتوضيح الفئة التي شملتها الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بمكتب محافظ الحسابات.

يعتبر مكتب محافظ الحسابات من بين أهم الركائز التي تعتمد عليه كل المؤسسات الاقتصادية في وضع تقاريرها المالية , و سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمكتب محافظ الحسابات و بعدها الخدمات التي يقوم بتقديمها.

الفرع الأول: التعريف بالمكتب.

إن مكتب محافظ الحسابات محل الدراسة عبارة عن محافظ حسابات ومحاسب معتمد " بوساحية حسون " حيث يقع مقره بشارع هواري بومدين بلدية تبسه، يتكون من مشرفين و مدققين رئيسيين و مدققين متربصين ، يتميز هذا المكتب بالجدية و والانضباط و الالتزام بالخدمات التي يقدمها لزبائنه

.

الفرع الثاني: الخدمات التي يقدمها المكتب.

تتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

- مسك المحاسبة و المتابعة الجبائية و المحاسبية للأشخاص الطبيعيين ، والأشخاص المعنويين كالمؤسسات؛
- تقديم استشارات تتعلق بنشاط المؤسسة ؛
- المصادقة على صحة حسابات الشركات و الهيئات؛
- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة و صحيحة و مطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة و كذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية و ممتلكات الشركات و الهيئات .

المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

تهدف الدراسة الحالية إلى تبيان مدى دور تقرير محافظ الحسابات في التحقق من جودة القوائم المالية و يتضمن هذا الجزء وصفا لمنهج الدراسة و مجتمع الدراسة و عيناتها.

الفرع الأول: منهج الدراسة.

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي ، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الأبحاث والدراسات والبحوث النظرية والميدانية ، لبلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري والوقوف عند أهم الدراسات التي تمثل رافدا حيويا في الدراسة ، أما على الصعيد التحليلي فقد تم استخدام الاستبانة التي تم إعدادها بالاستناد إلى تحكيمها لبعض أساتذتنا الجامعيين والأستاذ المؤطر.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية و العملية و القدرة على التحكم فيما يتعلق بالعوامل المحددة لتدقيق عناصر القوائم المالية المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على النتائج أكثر دقة وتتكون هذه العينة المختارة عشوائيا من مجتمع الدراسة من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات و خبراء في مجال المحاسبة، وقصد من تقسيم مجتمع الدراسة على النحو السابق لضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة و الحصول على النتائج أكثر دقة .

الفرع الثالث : عينة الدراسة

شملت عينة الدراسة محافظي الحسابات و محاسبين معتمدين و وباحثين في مجال المحاسبة والتدقيق وقد تم توزيع عدد "30" استمارة استبيان للدراسة و قد بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة "17" بما مجمله "30" استبانه بنسبة مئوية بلغت: 56.7 ٪.

- إن الدراسة الجيدة بالمنهج التحليلي تتطلب تحليل جيد للعناصر سابقة الذكر للوصول للأهداف التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان.

- جدول رقم (03): الإحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان.

البيـــان	الاستبيان	
	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	30	%100
عدد الاستمارات غير مسترجعة	13	%43.3
عدد الاستمارات مسترجعة	17	%56.7

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال عدد الاستبيانات الموزعة.

الشكل رقم (08): رسم بياني الاستبيانات الموزعة.

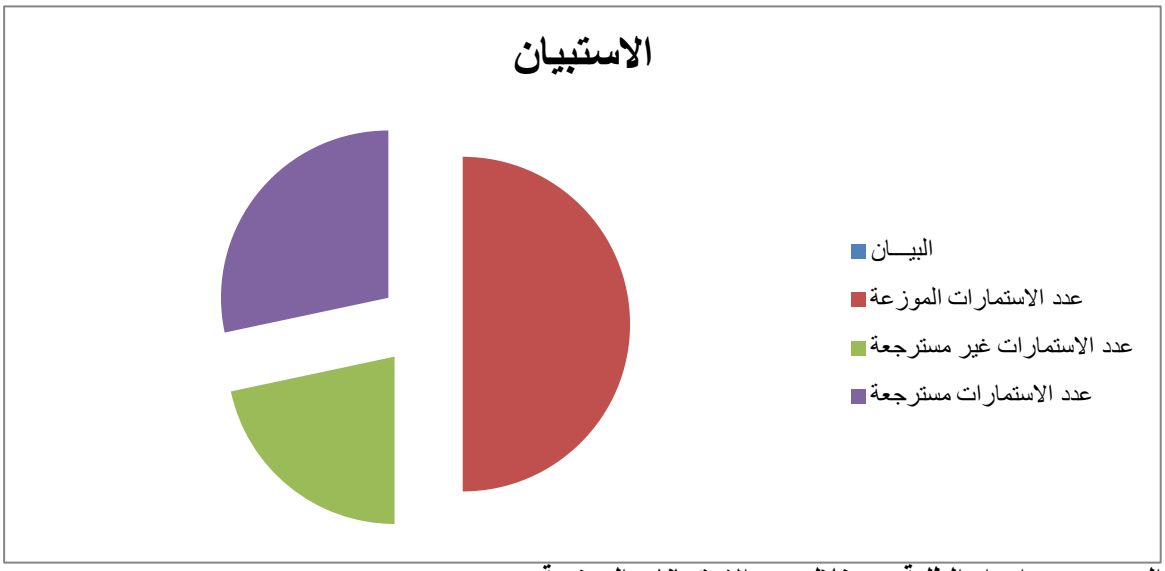

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال عدد الاستبيانات الموزعة.

المبحث الثاني : أدوات الدراسة وطرق جمع المعلومات و أدوات التحليل الإحصائي.

نجاح أي دراسة تخص عينة استبيانيه لابد أن تتوفر لها مجموعة من العناصر لتمكين الباحث من إتمام موضوع بحثه و تحقيق أهداف الدراسة.

المطلب الأول: أدوات الدراسة

لغرض إتمام عمليات البحث تم الاستعانة بالوسائل اللازمة والمناسبة لكل مرحلة من مراحل البحث، والمتمثلة في المقابلة الشخصية مع محافظي الحسابات وتوزيع استمارات استبيان علي مجتمع العينة والتي ساعدت على توفير بعض البيانات التي على أساسها تم بناء دراستنا.

الفرع الأول: المقابلة.

تمثل المقابلة تفاعل لفظي بين شخصين في موقف مواجهة، حيث تتم استشارة المبحوث حول آراءه ومعتقداته تجاه مشكلة أو استفسار معين، وقد تم القيام بمجموعة من المقابلات الحرة مع نخبة من مجتمع العينة وطرح بعض الأسئلة عليهم.

الفرع الثاني: استمارة الاستبيان.

تعتبر استمارة الاستبيان من الأدوات الأساسية لجمع البيانات فهي مجموعة من الأسئلة المصاغة بطريقة خاصة تهدف بالدرجة الأولى للحصول على معلومات يراها الباحث ضرورية لتحقيق أغراض دراسته، كما تعتبر المصدر الأول والأساسي الذي تم استخدامه في هذه الدراسة الميدانية.

وقد تم إعداد الاستمارة بناءا على المراحل التالية:

- مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع وتحرير العبارات منها؛
- إعداد استمارة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات؛
- عرض الاستمارة الأولى على مجموعة من المحاسبيين المحكمين؛
- ضبط النموذج النهائي من الاستمارة بناء على ملاحظات المحكمين رفقة الأستاذ المشرف.

كما تم تحديد طول خاليا مقياس ليكارت للتدرج الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) حيث تم حساب المدى (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4/5=0.80)وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخلايا في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): طول خاليا مقياس ليكارت الخماسي[88]

المتوسط المرجح	{1-1.79 }	{1.8- 2.59}	{2.60- 3.39}	{3.4- 4.19}	{4.20- 5}
اتجاه الاجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع بشدة

المصدر: بوقلقول الهادي، **تحليل البيانات باستخدامSPSS** ،ندوة علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013،ص:24.

[89]حيث اشتمل الاستبيان على جزأين أساسيين، و فيما يلي وصف لهما:

- **الجزء الأول:** ويشتمل على معلومات عامة حول عينة الدراسة والمتمثلة في كل من (النوع، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة الحالية، الخبرة المهنية)

[88] - بوقلقول الهادي، **تحليل البيانات باستخدامSPSS** ،ندوة علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013،ص:24.

[89]

- **الجزء الثاني:** ويتضمن أسئلة الدراسة التي يقدر عددها بـ 30 سؤال تم تقسيمه على محورين أساسيين يعكسان القضايا الأساسية التي تناولتها الدراسة، ويوضح الجدول رقم (05)متغيرات الدراسة والفقرات التي تقيس كل متغير.

الجدول رقم(05): توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة.

محاور الدراسة		عدد الأسئلة
المحور الأول: **إجراءات محافظ الحسابات في إعداد التقرير النهائي.**		**19**
المحور الثاني: عناصر تقييم جودة القوائم المالية؛		
عناصر تقييم جودة القوائم المالية	الملائمة	03
	الموثوقية	03
	القابلية للفهم	03
	القابلية للمقارنة	02
	المجموع الكلي	30

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا علي استمارة الاستبيان.

1. **الهدف من الاستبيان:** يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على دور تقرير محافظ الحسابات في تقييم جودة القوائم المالية بالمؤسسة الاقتصادية.

2. **صدق أداة الدراسة (الاستبيان):** يقصد بذلك قدرة الاستبيان على قياس المتغيرات التي وصفت لقياسها، وشمولها لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقارتها ومفرداتها من ناحية أخرى، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على الأستاذ المشرف وتحكميها من أساتذة مختصين في قسم المحاسبة والمالية، تخصص مالية المؤسسة - جامعة تبسه- ، وفي ضوء الملاحظات تم تعديل الاستمارة وذلك رفقة الأستاذ المشرف للحصول على النسخة النهائية للاستبيان.

3. **ثبات أداة الدراسة:** تم توزيع عدد من استمارات الاستبيان وعددها 30 على مجتمع الدراسة لتأكد من ثباتها طبقا لمعامل الثبات ألفا كرونباخ [90] (Alpha s'Cronbach) للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(06) : قيمة معامل الثبات للالتصاق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

المحور الأول: إجراءات محافظ الحسابات في إعداد التقرير النهائي.		
الإجراء	**رقم الفقرات**	**ألفا كرونباخ**
بداية مهمة التدقيق والتخطيط للعملية	من 01 إلي 04	0.959
فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛	من 04 إلي 08	0.960
فحص الحسابات والقوائم المالية	من 08 إلي 11	0.960
جمع أدلة الإثبات والمعلومات المالية؛	من 11 إلي 15	0.964
إنهاء عملية المراجعة وكتابة التقرير لإبداء الرأي حول القوائم المالية؛	من 15 إلي 19	0.961
المحور الثاني: مساهمة تقرير محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية؛		
الإجراء	**رقم الفقرات**	**ألفا كرونباخ**
الملائمة	من 19 إلي 22	0.960
الموثوقية	من 22 إلي 25	0.960
القابلية للفهم	من 25 إلي 28	0.959

[90]- **ألفا كرونباخ: "هو اختبار لفحص مدى انسجام أسئلة المحور فيما بينها وكذا مدى انسجام محاور الدراسة مجتمعة وعليه فهو يحدد مدى اعتمادية استمارة الاستبيان للدراسة وقدرتها على إعطاء بيانات وقياسات مستقرة نوعا ما وغير متباينة، فكلما كانت قيمة معامل" ألفا كرونباخ " أعلى تكون أداة القياس (استمارة) أفضل وتتراوح قيمة المعامل بين0 و1 ويعتبر الحد الأدنى المقبول لهذا المعامل هو60(%أنظر محمود مهدي العتبى تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS ،دار حامد، الأردن، 2005 ،ص: 49.**

القابلية للمقارنة	من 28 إلي 32	0.960
معامل الثبات الكلي	ــــــــــ	0.960

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا علي نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول رقم (06) أن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة وبشكل جيد حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات أداة الدراسة 96 % وهي نسبة ثبات عالية جدا ومقبولة لأغراض إجراء الدراسة ومنه يمكن اعتماد هذه الاستمارة وبالتالي لإتمام عمليات البحث تم الاستعانة بالأدوات اللازمة والمناسبة من وثائق وسجلات واستبانه مصممة لهذه الدراسة.

المطلب الثاني: طرق جمع المعلومات و أدوات التحليل الإحصائي..

تعتبر الاستبانة أداة جيدة وفعالة في جمع المعلومات خلال عملية التدقيق لمحافظ الحسابات خاصة أثناء تقييم نظام الرقابة الداخلية لذلك اعتمادها كأداة جيدة لاستعمالها في تحليل الجانب التطبيقي لدراستنا باعتبارها طريقة معتادة لكل جمهور عينة الدراسة من محافظي الحسابات أو أكاديميين باحثين.

الفرع الأول : طرق جمع المعلومات.

بالنسبة لطريقة جمع المعلومات في هذه الدراسة كانت عن طريق الاعتماد على الاستمارة، حيث تم استخدام أسلوب التوزيع والجمع المباشر، إذ أن أفراد مجتمع الدراسة حصل على الاستمارة في الصباح وتم جمعها في نهاية اليوم، وقد تم توزيع 30 استمارة وتم الاعتماد في عملية التحليل عليها كاملة.

الفرع الثاني: أدوات التحليل الإحصائي.

لتحقيق أهداف الدارسة والتحليل البيانات سيتم الاعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بينها، بداية بجمع البيانات الموزعة وترميزها ثم إدخال البيانات الموزعة وترميزها بالحاسوب الآلي باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية "Spss في نسخته السادس والعشرين، حيث تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية الموالية.

1. **التكرارات والنسب المئوية:** حيث استخدمت في وصف خصائص مجتمع الدراسة، ولتحديد الاستجابة اتجاه محاور أداة الدراسة وتحسب بالقانون الموالي:

$$\text{النسبة المؤوية} = \frac{\text{تكرارات المجموعة} \times 100}{\text{المجموع الكلي للتكرارات}}$$

2. **معامل ألفا كر** د معامل ثبات أداة الدراسة، ويعبر عنه بالمعادلة الموالية :

حيث:

a :يمثل ألفا كرونباخ؛

n : .يمثل عدد الأسئلة؛

Vt: يمثل التباين في مجموع المحاور للاستمارة؛

vi: يمثل التباين لأسئلة المحاور.

$$a = \frac{n}{n-1}\left(1 - \frac{\sum vi}{vt}\right)$$

3. **المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري:** تم حسابها لتحديد استجابات أفراد الدراسة نحو محاور وأسئلة أداة الدارسة، حيث أن الانحراف المعياري عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس مدى التشتت في التغيرات ويعبر عنه بالعلاقة الموالية:

$$\delta = \frac{\sqrt{\sum(xi - \mathrm{x})2}}{\mathrm{N}}$$

4- معامل ارتباط بيرسون: يستخدم معامل الارتباط "بيرسون" لتحديد مدى ارتباط متغيرات الدراسة ببعضها، وتم حسابه انطلاقا من برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية SPSS ،ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$r_{xy} = \frac{\sum(xi-x)(y1-\bar{y})}{(n-1)sx\ sy}$$

حيث:

n:عدد المشاهدات؛

xi:قيم المتغير الأول؛

yi:قيم المتغير الثاني؛

sx:الإنحراف المعياري للمتغير الأول؛

sy :الانحراف المعياري للمتغير الثاني.

5- اختبار التوزيع الطبيعي:(Sample Kolmogrov -Smirnov)

أستخدم لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، لأن إجراء بعض الاختبارات الإحصائية يتطلب أن يكون توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

6- الانحدار الخطي البسيط : (Simple RegressionAnalysis)

بتعلق بتحليل الانحدار بالتنبؤ بالمستقبل غير معروف اعتمادا على بيانات جمعت عن الماضي المعروف، فهو يحلل احد المتغيرات المتغير التابع متأثرا بعامل أخر أو أكثر من عامل مستقل ، وقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لدور تقرير محافظ الحسابات على جودة القوائم المالية.

تعتبر أدوات المعالجة الإحصائية مهمة في عمل الباحث، لما لها من تأثير علي الدراسة من ناحية التحليل وهو أمر في غاية الأهمية يمكن من الوصول إلي نتائج جيدة تخص مصداقية المعلومة .

المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية للبيانات.

للوصول إلى نتائج الدراسة تم توزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان وتحليل بياناتها الوصفية والنوعية التي تتضمنه المحاور الاستبيان، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج حقيقية يتم الاعتماد عليها فيما بعد، وسيتم تحليل استمارة البحث من خلال:

- ✓ المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة؛
- ✓ المطلب الثاني: تحليل فقرات محور إجراءات محافظ الحسابات في إعداد التقرير؛
- ✓ المطلب الثالث: تحليل فقرات محور عناصر تقييم جودة القوائم المالية.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة.

تم توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة والتعرف على البيانات الشخصية و الوظيفية لعينة الدراسة وفيما يلي تحليل لذلك .

- ✓ العمر

يمثل الجدول الموالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير سن أفراد العينة:

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة متغير سن أفراد العينة.

السن	26	33	36	37	38	40	42	44	45	48	59	62	المجموع
التكرار	1	1	1	2	1	1	2	1	1	4	1	1	17
النسبة	5.9	5.9	5.9	11.8	5.9	5.9	11.8	5.9	5.9	23.5	5.9	5.9	100.0

المصدر:من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات من استمارة الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أن سن أفراد العينة الأكثر استجابتا لاستبيان الدراسة هو عمر(48)، وهي الأكثر تكرارا، حيث بلغت نسبتها 23.5 % ، وتليها الفئة العمرية (48 و 42) بنسبة 11.8% لكل منهما، لتحل المرتبة الرابعة وهي الفئة العمرية (من26 إلي 40 سنة) بنسبة 5.9%، وفي المرتبة الخامسة الفئة العمرية (44 و45 سنة) بنسبة قدرت بـ: 5.9%، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الفئة العمرية (59 و 62 سنة) وهو ما يفسر أن الفئة العمرية (48سنة) هو السن المناسب في تقديم تقرير سليم يخدم مصلحة مستخدمي القوائم المالية لما له من خبرة واسعة في مجال التدقيق في القوائم المالية.

الشكل رقم (09): **توزيع عينة الدراسة متغير سن أفراد العينة.**

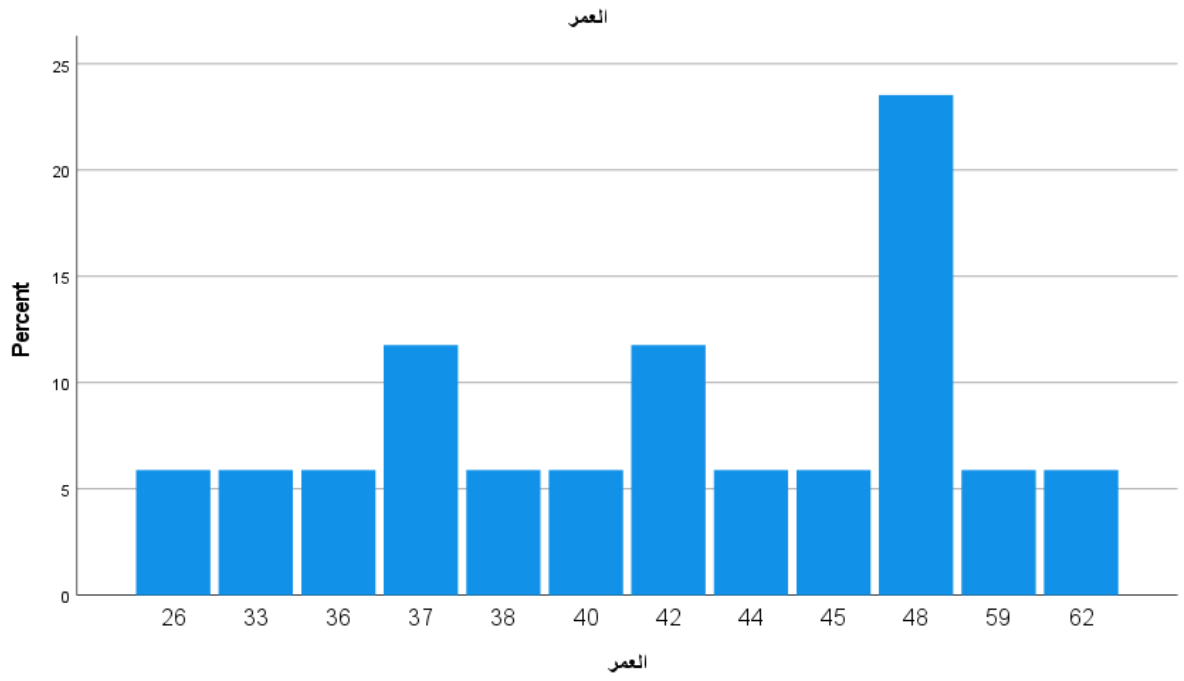

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات من استمارة الاستبيان.

- ✓ المؤهل العلمي.

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث متغير المستوى التعليمي.

الجدول رقم(08): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث متغير المستوى التعليمي.

الرصيد	ليسانس	ماستر	دكتوراه	معهد الوطني	المجموع

العلمي					
التكرار	4	6	5	2	17
النسبة	23.5	35.3	29.4	11.8	100.0

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات من استمارة الاستبيان.

من خلال ما سبق يلاحظ أن نسبة المستوى الجامعي (ماستر) هي النسبة الأعلى مقارنة بباقي المستويات الأخرى، حيث سجل نسبة قدرها 35.3% وهذا ما يدل على وجود مستوى تعليمي عالي لعينة الدراسة كما قدرت كذلك نسبة أفراد عينة الدراسة من المستوى (الدكتوراه) بـ 29.4%، كما هو موضح في نتائج الجدول، وما يمكن استخلاصه هنا أن عملية تقديم التقارير حول القوائم المالية تعتمد على الكفاءات الجامعية بشكل كبير لما لها من رصيد علمي في مجال التدقيق، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

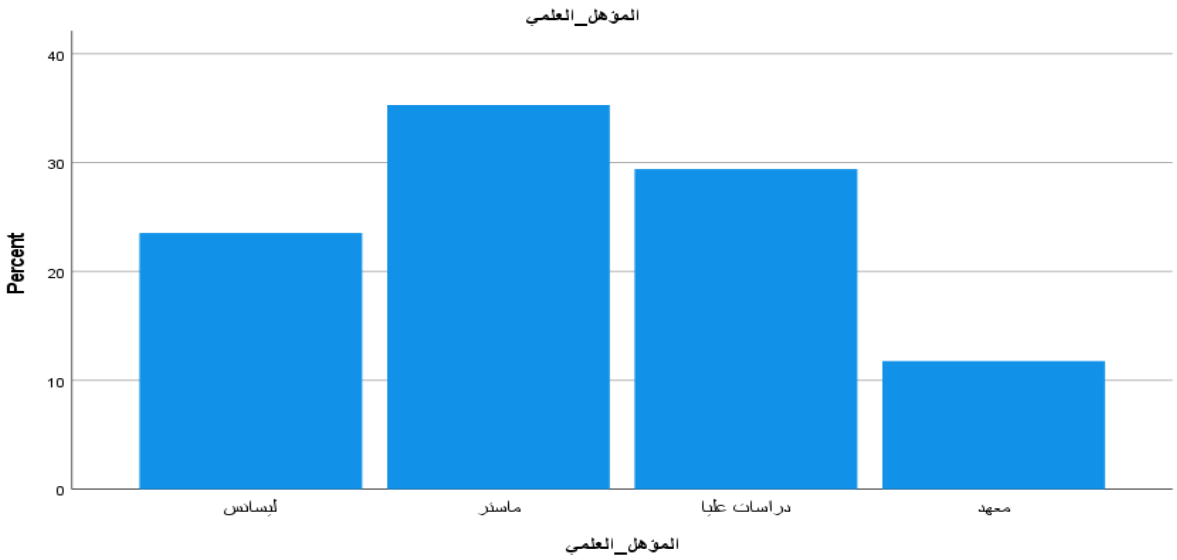

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات من استمارة الاستبيان.

- ✓ المهنة الحالية.

يمثل الجدول الموالي توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية:

الجدول رقم(09): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية.

المهنة	محاسب معتمد	محافظ حسابات	باحثين بالمحاسبة	خبير في مجال المحاسبة	المجموع
التكرار	10	2	4	1	17

النسبة	58.8	11.8	23.5	5.9	100.0

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات من استمارة الاستبيان.

من خلال ما سبق يلاحظ أن نسبة محاسب معتمد هي النسبة الأعلى مقارنة بباقي المهن الأخرى، حيث سجل نسبة قدرها 58.8%، مما يعني أن هذه المهنة تعتبر مكمل ومعينة لمهنة محافظ الحسابات، إذ إن هذا الأخير يعتمد اعتمادا كبيرا علي عمل المحاسب المعتمد كدليل إثبات للوصول إلي تقرير حول نوعية القوائم المالية، خاصة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي ليس لها مصالح محاسبية علي مستواها، وتعتمد علي المحاسبين المعتمدين في إعداد التسجيلات المحاسبية الدورية، ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (11): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة الحالية.

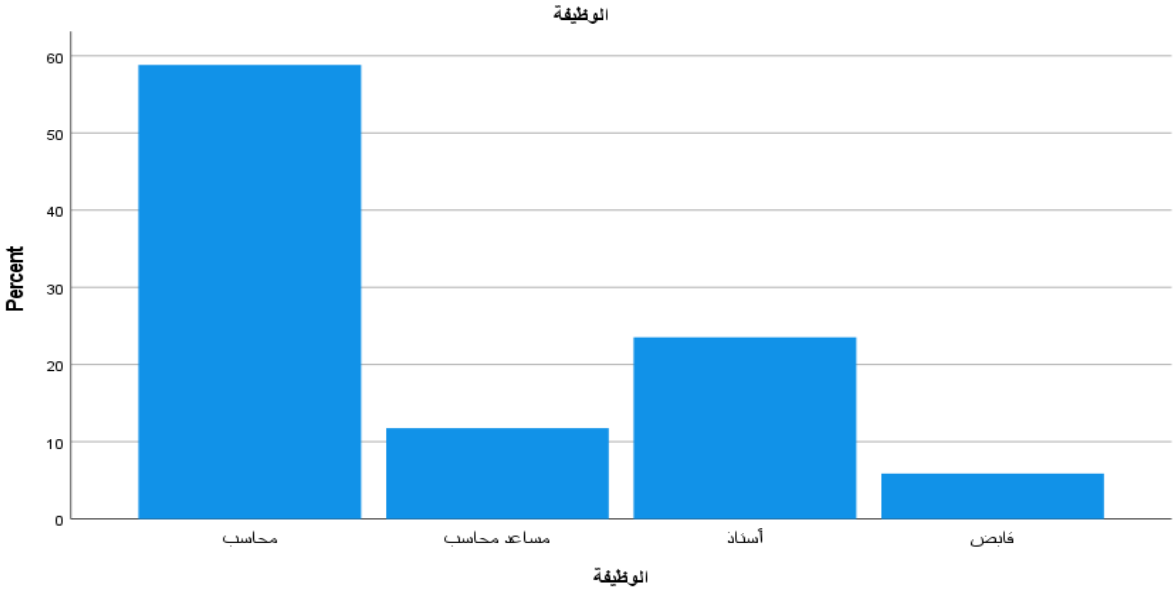

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات من استمارة الاستبيان.

✓ الخبرة المهنية.

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث متغير الخبرة المهنية.

الجدول رقم(10): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث متغير الخبرة المهنية.

سنوات الخبرة	4	5	7	8	11	12	14	15	16	19	20	25	29	40	المجموع
التكرار	2	2	1	1	1	1	1	1	1	1	2	1	1	1	17
النسبة	11.8	11.8	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	5.9	11.8	5.9	5.9	5.9	100.0

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات من استمارة الاستبيان.

من خلال دراستنا الاستبيانية يلاحظ أن نسبة عدد سنوات الخبرة المقدرة بـ (20 سنة) هي النسبة الأعلى مقارنة بباقي سنوات الخبرة الأخري، حيث سجل نسبة قدرها 11.8% وهذا ما يدل على أن هذه المستوي من الخبرة هو مستوي جيد جدا لإعطاء تقرير متحيز وموثوق لدي مستخدمي القوائم المالية، كما قدرت كذلك نسبة أفراد عينة الدراسة من عدد سنوات الخبرة المقدرة بـ (4 و5 سنة) بـ 8.11%، وهذا يدل علي ان الخبرة المهنية الطويلة ليست شرط أساسي لإعداد تقرير في مستوي تطلعات مستخدمي القوائم المالية، لما لديها من مستوي تعليمي عالي ساعدها على الاندماج السريع في هذا الميدان وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.

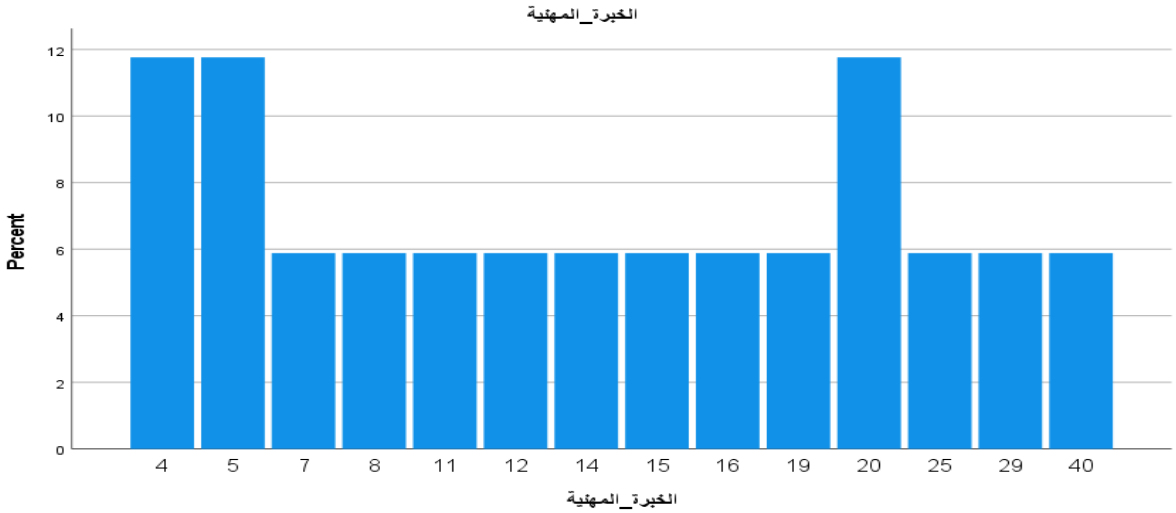

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات من استمارة الاستبيان.

✓ النوع.

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث متغير النوع (جنس الفرد).

الجدول رقم(11): توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث متغير النوع (جنس الفرد).

النوع	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	12	5	17
النسبة	70.6	29.4	100.0

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات من استمارة الاستبيان.

مما سبق يلاحظ أن نسبة الذكور هي النسبة الأعلى، حيث سجل نسبة الذكور قدرها 70.6%، مقارنة بالإناث التي بلغت نسبتها (29.4 %). وهذا ما يدل أن الفئة الأكثر تحكما في تقنيات المحاسبة وممارسة لعملية التدقيق وإعداد القوائم المالية وإبداء الرأي فيها هيا فئة الذكور حسب هذه الدراسة الاستبيانية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع (جنس الفرد).

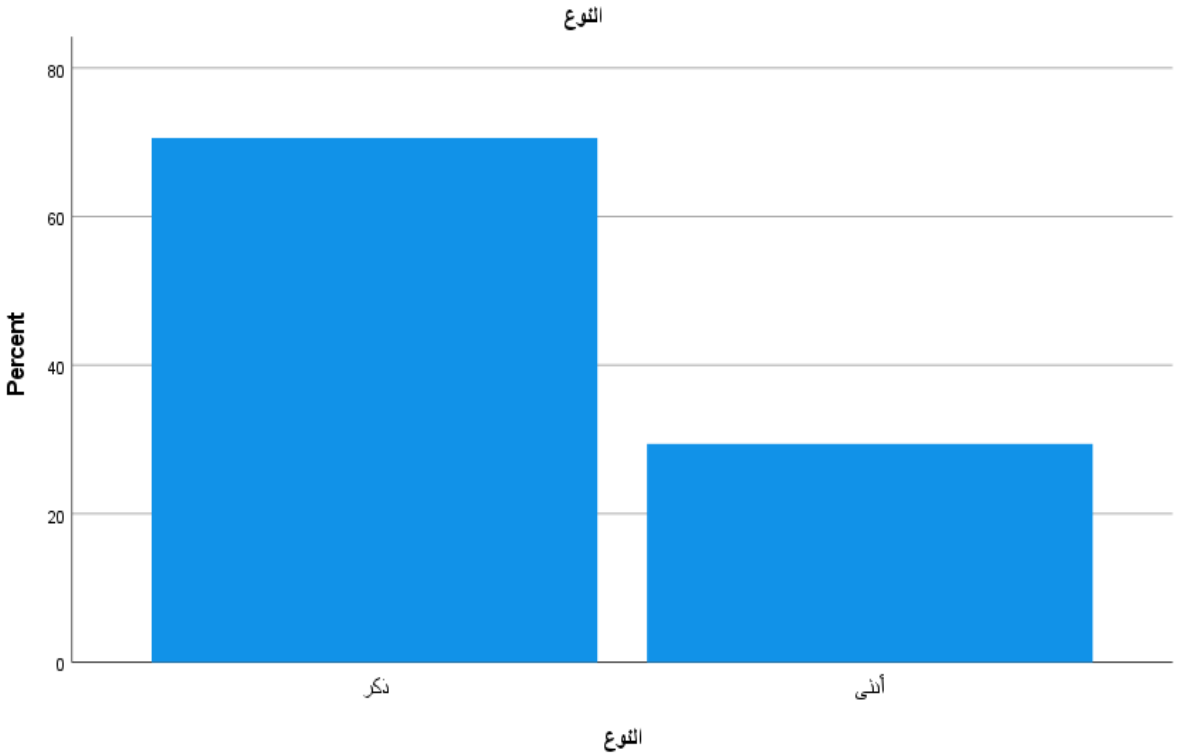

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال مخرجات المحور الأول لاستمارة الاستبيان.

تعتبر المعلومات الشخصية لمجتمع العينة أمر ضروري في الدراسة الميدانية وذلك لأخذ صورة واضحة علي الفئة التي يتعامل معها الباحث ومدي تطابقها مع أهداف الدراسة لخلق نوع من الثبات والتأكد من صحة البيانات المجمعة.

المطلب الثاني: تحليل فقرات محور دور إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات في جودة القوائم المالية.

في هذا المطلب سيتم عرض البيانات الأساسية والتي تمثل إجابات أفراد عينة الدراسة نحو متغير إجراءات محافظ الحسابات في إعداد التقرير الواردة في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، وقد تم الاستعانة في ذلك ببرنامج (spss26) .

الجدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محاور الأول للاستبيان.

الإجراء	الرقم	البيان	البيان			
			التوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارات
بداية مهمة التدقيق	01	يقوم محافظ الحسابات بالتعرف على نطاق عملية المراجعة؛	4,1765	1,01460	مرتفع	8
	02	يقوم المراجع الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزوا مهامهم في	3,8235	0,80896	مرتفع	15

والتخطيط للعملية	الوقت المناسب؛				
	03 يقوم المراجع الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام الشركة موضع الدراسة؛	4,2353	1,03256	مرتفع جدا	6
	04 يطلع المراجع الخارجي على الوثائق الخارجية للشركة كدليل اثبات.	4,0000	0,50000	مرتفع	11
	05 يقوم المراجع بجمع الإجراءات؛	4,2941	0,58787	مرتفع جدا	4
فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛	06 يقوم محافظ الحسابات بالتقييم الأولي للمراقبة الداخلية؛	4,1176	0,92752	مرتفع	9
	07 يقوم محافظ الحسابات باستخدام قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	4,0000	0,93541	مرتفع	12
	08 يقوم محافظ الحسابات بالتقييم النهائي لنظام المراقبة الداخلية؛	4,0588	0,74755	مرتفع	10
	09 يقوم محافظ الحسابات بالنظر في الحسابات ومدي توافقها مع المبادئ المحاسبة؛	3,8235	0,80896	مرتفع	16
فحص الحسابات والقوائم المالية؛	10 يقوم محافظ الحسابات بالتأكد من عدم وجود أحداث وقعت ما بعد الميزانية الختامية؛	3,9412	1,02899	مرتفع	14
	11 يقوم محافظ الحسابات بالاعتماد على اختبارات السريانية والتطابق لتأكيد فحص الحسابات والقوائم المالية؛	3,6471	0,60634	مرتفع	17
	12 يقوم محافظ الحسابات باللجوء إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.؛	4,3529	0,78591	مرتفع جدا	3
جمع أدلة الإثبات والمعلومات المالية؛	13 يقوم محافظ الحسابات باللجوء لنظام الرقابة الداخلية القوي كأداة لزيادة موثوقية القوائم المالية؛	4,2353	0,56230	مرتفع جدا	7
	14 يقوم محافظ الحسابات بالرجوع للمصادقات بطلب العميل كدليل إثبات؛	4,0000	1,11803	مرتفع	13
	15 قيام محافظ الحسابات بمراجعة الوثائق المحاسبية الخاصة بكل عناصر القوائم المالية ؛	3,0000	1,69558	متوسط	18
	16 تقرير محافظ الحسابات يتضمن ما إذا كانت القوائم المالية قد	3,0000	1,54110	متوسط	19

إنهاء عملية المراجعة وكتابة التقرير لإبداء الرأي حول القوائم المالية؛		أعدت وفق المبادئ المحاسبية.؛				
	17	تقرير محافظ الحسابات يتضمن الإشارة لأهداف وطبيعة مهمة التدقيق، مع توضيح أن الأشغال إلي أنجزها قد تمت طبق للقوانين.	4,5294	0,62426	مرتفع جدا	1
	18	تقرير محافظ الحسابات يتضمن التعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية،	4,4118	0,61835	مرتفع جدا	2
	19	يقدم محافظ الحسابات التقارير النهائي حسب معايير التدقيق الدولية والوطنية.؛	4,2941	0,58787	مرتفع جدا	5

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج spss26.

- **البيان رقم 01 :** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,1765 وانحراف معياري قيمته 1,01460 واحتلت العبارة المرتبة 8 بنتيجة موافق ونسبة مرتفعة، مما يدل أن محافظ الحسابات يقوم بالتعرف على نطاق عملية المراجعة.
- **البيان رقم 02:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,8235 وانحراف معياري قيمته 0. 80896 واحتلت العبارة المرتبة 15 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل على أن محافظ الحسابات يعينه علي عمله مساعدين لإتمام تقريره في الوقت المناسب .
- **البيان رقم 03:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,2353 وانحراف معياري قيمته 1,03256 واحتلت العبارة المرتبة 6 بنتيجة موافق بشدة واتجاه مرتفع جدا، مما يدل على أن المراجع الخارجي يقوم بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام الشركة موضع الدراسة؛
- **البيان رقم 04:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4.00 وانحراف معياري قيمته 5.0 واحتلت العبارة المرتبة 11 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع ، مما يدل على أن المراجع الخارجي يطلع على الوثائق الخارجية للشركة كدليل إثبات .
- **البيان رقم 05:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,2941 وانحراف معياري قيمته .0.58787واحتلت العبارة المرتبة 4 بنتيجة موافق بشدة واتجاه مرتفع جدا، مما يدل على أن أغلب محافظي الحسابات يقومون بجمع الإجراءات كأداة ضرورية لمنهجية عمله؛ .
- **البيان رقم 06:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,1176 وانحراف معياري قيمته 0.92752 واحتلت العبارة المرتبة 09 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل على أن محافظ الحسابات يقوم بالتقييم الأولي للمراقبة الداخلية كإجراء للوصول إلي تقرير شامل؛
- **البيان رقم 07:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4.00 وانحراف معياري قيمته 0,93541

واحتلت العبارة المرتبة 12 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل على أن محافظ الحسابات يقوم باستخدام قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

- **البيان رقم 08:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,0588 وإنحراف معياري قيمته 0.747550 واحتلت العبارة المرتبة 10 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل على أن محافظ الحسابات يقوم بالتقييم النهائي لنظام المراقبة الداخلية كإجراء ضروري لإتمام تقريره حول القوائم المالية؛
- **البيان رقم 09:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,8235 وإنحراف معياري قيمته 0.80896 واحتلت العبارة المرتبة 16 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل على أن محافظ الحسابات يقوم بالنظر في الحسابات ومدي توافقها مع المبادئ المحاسبة للتأكد من موثوقيتها ومصداقيتها؛
- **البيان رقم 10:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,9412 وإنحراف معياري قيمته 1,02899 واحتلت العبارة المرتبة 14 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل أن محافظ الحسابات يقوم بالتأكد من عدم وجود أحداث وقعت ما بعد الميزانية الختامية؛
- **البيان رقم 11:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,6471 وإنحراف معياري قيمته 0.60634 واحتلت العبارة المرتبة 17 من أصل 19 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل على أن محافظ الحسابات يقوم بالاعتماد على اختبارات السريانية كإجراء حسب الحاجة له.
- **البيان رقم 12:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,3529 وإنحراف معياري قيمته 0.78591 واحتلت العبارة المرتبة 3 بنتيجة موافق جدا واتجاه مرتفع جدا، مما يدل على إن محافظ الحسابات يقوم باللجوء إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى كبديل جيد جدا لاعتماد موثوقية القوائم المالية.؛
- **البيان رقم 13:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,2353 وإنحراف معياري قيمته 0.56230 واحتلت العبارة المرتبة 7 بنتيجة موافق بشدة واتجاه مرتفع جدا، مما يدل على قيام محافظ الحسابات باللجوء لنظام الرقابة الداخلية القوي كأداة لزيادة موثوقية القوائم المالية؛
- **البيان رقم 14:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,0000 وإنحراف معياري قيمته 1,11803 واحتلت العبارة المرتبة 13 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل على قيام محافظ الحسابات بالرجوع للمصادقات بطلب العميل كدليل إثبات؛
- **البيان رقم 15:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,0000 وانحراف معياري قيمته 1,69558 واحتلت العبارة المرتبة 18 بنتيجة محايد واتجاه متوسط، مما يدل على أن قيام محافظ الحسابات بمراجعة الوثائق المحاسبية الخاصة بكل عناصر القوائم المالية لاستغراق وقت كبير لإتمام هذا العمل، فيعتمد علي الوثائق المحاسبية لفئة العينة المختارة لعنصر من عناصر القوائم المالية موضع الدراسة؛
- **البيان رقم 16:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,0000 وإنحراف معياري قيمته 1,54110

واحتلت العبارة المرتبة 19 بنتيجة محايد واتجاه متوسط، مما يدل على أن قيام محافظ الحسابات بإعداد تقرير يتضمن ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية،

- **البيان رقم 17:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,5294 وإنحراف معياري قيمته 0.62426 واحتلت العبارة المرتبة 01 بنتيجة موافق بشدة واتجاه مرتفع جدا، مما يدل أن تقرير محافظ الحسابات يتضمن الإشارة لأهداف وطبيعة مهمة التدقيق، مع توضيح أن الأشغال إلتي أنجزها قد تمت طبق للقوانين.
- **البيان رقم 18:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,4118 وإنحراف معياري قيمته 0.61835 واحتلت العبارة المرتبة 02 بنتيجة موافق بشدة واتجاه مرتفع جدا، مما يدل على أن تقرير محافظ الحسابات يتضمن التعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية،
- **البيان رقم 19:** بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,2941 وإنحراف معياري قيمته 0.58787 واحتلت العبارة المرتبة 05 بنتيجة موافق بشدة واتجاه مرتفع جدا، مما يدل على أن يقدم محافظ الحسابات التقارير النهائي حسب معايير التدقيق الدولية الوطنية.

من خلال الجدول يتضح أن هناك مستوى توافق جيدة بين الإجراءات المنجية لعمل التقرير النهائي لمحافظ الحسابات المبوبة على مستوي الاستمارة (حوصلة الدراسة النظرية) ، والبيانات التي تم جمعها من الدراسة الميدانية لمختلف الخبراء الميدانيين، حيث تم تحقيق متوسط حسابي الإجمالي4,0176 وإنحراف معياري 0.44243 أي بنسبة 44.24 % والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [3.4-4.19]حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا البعد كانت تتجه نحو (موافق)، حيث تم قياس هذا البعد من خلال (19)عبارة قسمت على خمسة أبعاد حيث تحقيق متوسط حسابي للبعد الأول وهو بداية مهمة التدقيق والتخطيط للعملية 4,0588 بإنحراف معياري 71003.0، أي بنسبة 71% و البعد الثاني فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد 4,1176 بإنحراف معياري 0.70222، أي بنسبة 70% و البعد الثالث بعد فحص و تقييم القوائم المالية حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد 3,9412 بإنحراف معياري 0.56960،اي بنسبة 56.96 % و البعد الرابع بعد جمع أدلة الإثبات و المعلومات المالية حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد 3.5588 بإنحراف معياري 0.68767،أي بنسبة 68.76% و البعد الخامس بعد انهاء عملية المراجعة وكتابة التقارير حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد 4.4118 بإنحراف معياري 0.55938،اي بنسبة 55.93% وتميزت كلها بالموافقة وبنسب مرتفعة، كما هو موضح في الجدول أعلاه، وبشكل عام يمكن القول بأن هناك موافقة بدرجة مرتفعة من قبل المبحوثين على كل فقرات هذا المجال، وهو ما يؤكد أن المبحوثين متفقين عن أن هناك إجراءات منهجية موحدة تقريبا يتبعها كل محافظي الحسابات لإتمام مهمة إعداد التقرير الذي يعبر علي صحة وجودة القوائم المالية لدي مستخدميها.

المطلب الثالث: تحليل فقرات محور مساهمة تقرير محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية؛.

سيتم عرض البيانات الأساسية والتي تمثل إجابات أفراد عينة الدراسة نحو متغير مساهمة تقرير محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية؛وأبعاده الواردة في أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، وقد تم الاستعانة في ذلك ببرنامج (spss26) .

الجدول رقم (13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محاور الثاني للاستبيان.

الإجراء	الرقم	البيان	البيان			
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارات
الملائمة	20	يساهم محافظ الحسابات في إبداء رأيه حول القوائم المالية في الوقت المناسب؛	4,3529	0.60634	مرتفع جدا	03
	21	يحرص محافظ الحسابات علي أن تعرض القوائم المالية بلخاصية التنبؤية؛	4,1765	0.72761	مرتفع	06
	22	يقدم محافظ الحسابات للعميل تقرير مفصل عن عينة القوائم المالية موضع التدقيق	4,1176	0.60025	مرتفع	09
الموثوقية	23	يحرص محافظ الحسابات بأن المعلومات المعروضة خالية الأخطاء الفادحة؛	4,5294	0.62426	مرتفع جدا	01
	24	يحرص محافظ الحسابات بأن المعلومات المدرجة في القوائم المالية بعيدة عن التحيز الشخصي،	4,4118	0.71229	مرتفع جدا	02
	25	يتأكد محافظ الحسابات على تخفيض مخاطر الرقابة و زيادة درجة التأكد لدي متخذي القرار؛	4,2353	0.90342	مرتفع جدا	04
	26	يحرص محافظ الحسابات على البساطة و الوضوح في عرض المعلومات المالية؛	4,2353	0.90342	مرتفع جدا	05

القابلية للفهم	27	يراعي محافظ الحسابات مستوي الفهم للمعلومات المالية لدي مستخدمي القوائم المالية عند إفصاح عنها؛	4,1765	0.88284	مرتفع	07
	28	ينصح محافظ الحسابات المنشأة محل التدقيق على تطبيق كل قواعد التسجيل المحاسبي لتوفير معلومات واضحة ومفهومة؛	3,8824	0.69663	مرتفع	10
القابلية للمقارنة	29	اعتماد محافظ الحسابات علي إعداد معلومات المالية كمرجع للتنبؤ بالأداء المستقبلي لها.؛	3,7647	0.66421	مرتفع	11
	30	اعتماد محافظ الحسابات في تقريره علي التصريح بتوصيات لتحسين الأداء المالي للمؤسسة ،	4,1765	0.88284	مرتفع	08

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات برنامج spss.

- **البيان** رقم 20 : بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,3529 وإنحراف معياري قيمته 60634.0 واحتلت العبارة المرتبة 03 بنتيجة موافق بشدة ونسبة مرتفعة جدا، مما يدل على أن محافظ الحسابات يساهم في إبداء رأيه حول القوائم المالية في الوقت المناسب،بما يتلائم مع مستخدميها؛
- **البيان** رقم 21:بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,1765وإنحراف معياري قيمته 0.72761 واحتلت العبارة المرتبة 06 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل على أن محافظ الحسابات يحرص علي أن تعرض القوائم المالية بالخاصية التنبؤية؛ وبذلك تعطي صورة جيدة أو سيئة عن الوضع المالي.
- **البيان** رقم 22: بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,1176 وانحراف معياري قيمته 0.60025 واحتلت العبارة المرتبة 09 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل على أن يقدم محافظ الحسابات للعميل تقرير مفصل عن عينة القوائم المالية موضع التدقيق، لكي يتلائم مع أهداف التدقيق المسطرة؛
- **البيان** رقم 23:بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,5294 وإنحراف معياري قيمته 0.62426 واحتلت العبارة المرتبة 01 بنتيجة موافق بشدة واتجاه مرتفع جدا ، مما يدل على أن حرص محافظ الحسابات بأن المعلومات المعروضة خالية الأخطاء الفادحة؛ لكي لا يتحمل المسؤولية القانونية وكذلك لإعطاء موثوقية للتقرير النهائي؛
- **البيان** رقم 24: بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,4118 وإنحراف معياري قيمته 0.71229 واحتلت العبارة المرتبة 02 بنتيجة موافق بشدة واتجاه مرتفع جدا، مما يدل على حرص محافظ الحسابات بأن المعلومات المدرجة في القوائم المالية بعيدة عن التحيز، للالتزام بأخلاق المهنة وإعطاء موثوقية للتقارير النهائية؛

- **البيان** رقم 25: بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,2353 وإنحراف معياري قيمته 0.90342 واحتلت العبارة المرتبة 04 بنتيجة موافق بشدة واتجاه مرتفع جدا، مما يدل على تأكيد محافظ الحسابات على تخفيض مخاطر الرقابة و زيادة درجة التأكد لدي متخذي القرار؛
- **البيان** رقم 26: بلغ المتوسط الحسابي 4,2353 لهذه العبارة وإنحراف معياري قيمته 0.90342 واحتلت العبارة المرتبة 05 بنتيجة موافق بشدة واتجاه مرتفع جدا، مما يدل على حرص محافظ الحسابات على البساطة و الوضوح في عرض المعلومات المالية؛ وذلك بلغة مفهومة لعامة مستخدمي القوائم وفهمها بشكل صحيح؛
- **البيان** رقم 27: بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,1765وإنحراف معياري قيمته 88284.0 واحتلت العبارة المرتبة 07 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل على أن يراعي محافظ الحسابات مستوي الفهم للمعلومات المالية لدي مستخدمي القوائم المالية عند إفصاح عنها؛ لان مستخدمي القوائم المالية ليس شرطا أن يكونوا ملمين بالعلوم المالية والمحاسبية مثل المساهمين والشركاء.....؛
- **البيان** رقم 28: بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,8824 وإنحراف معياري قيمته 0.69663 واحتلت العبارة المرتبة 10 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل على أن ينصح محافظ الحسابات المنشأة محل التدقيق على تطبيق كل قواعد التسجيل المحاسبي لتوفير معلومات واضحة ومفهومة؛ لدعم مفهومية القوائم المالية ،
- **البيان** رقم 29: بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,7647 وإنحراف معياري قيمته 0.66421 واحتلت العبارة المرتبة 11 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل على اعتماد محافظ الحسابات علي إعداد معلومات المالية كمرجع للتنبؤ بالأداء المستقبلي لها.؛ اي الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة؛
- **البيان** رقم 30: بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,1765 وإنحراف معياري قيمته 0.88284 واحتلت العبارة المرتبة 08 بنتيجة موافق واتجاه مرتفع، مما يدل على اعتماد محافظ الحسابات في تقريره علي التصريح بتوصيات لتحسين الأداء المالي للمؤسسة ،

من خلال الجدول يتضح أن هناك مستوى توافقي مرتفع جدا بين عناصر تأكيد جودة القوائم المالية وتقرير محافظ الحسابات النهائي على مستوي الاستبانة (حوصلة الدراسة النظرية) ، والبيانات التي تم جمعها من الدراسة الميدانية لمختلف الخبراء الميدانيين، حيث تم تحقيق متوسط حسابي الإجمالي4,1691 وإنحراف معياري 0.63387 والملاحظ أن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال [4.19-3.4] حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، وعليه فإن درجة الموافقة في هذا البعد كانت تتجه نحو (موافق)، حيث تم قياس هذا البعد من خلال (11)عبارة قسمت على أربعة أبعاد حيث تحقيق متوسط حسابي للبعد الأول وهو ملائمة التقرير للقوائم المالية 4,2157 بإنحراف معياري 0.51291، أي بنسبة 51.29% و البعد الثاني موثوقية التقرير في تزكية القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد 4,3922 بإنحراف

معياري 0.70941،أي بنسبة 70.94% و البعد الثالث قابلية تفسير القوائم المالية في تقرير المحافظ حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد 4,0980 بإنحراف معياري 0.76162،|أي بنسبة 76.16% و البعد الرابع قابلية المقاربة (قابلية تقرير التدقيق للتنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية) حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد 3,9706 بإنحراف معياري 0.63387، أي بنسبة 63.38 % وتميزت النسبة الأكبر بالموافقة الكلية وبنسب مرتفعة جدا، كما هو موضح في الجدول أعلاه، وبشكل عام يمكن القول بأن هناك موافقة بدرجة مرتفعة جدا من قبل المبحوثين على كل فقرات هذا المجال، وهو ما يؤكد أن المبحوثين متفقين بشكل كبير جدا عن أن هناك عناصر لابد من الحرص عليها لتأكيد جودة القوائم المالية في تقرير محافظ الحسابات .

المبحث الرابع: نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

سيتم من خلال هذا المبحث عرض وتحليل نتائج البيانات المتحصل عليها من توزيع الاستمارة الخاصة، للتعرف على دور تقرير محافظ الحسابات في تأكيد جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية ، والتي تسمح بالإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات، وسيتم ذلك من خلال ما يلي :

- المطلب الأول: نتائج الفرضية الرئيسية؛
- المطلب الثاني: نتائج الفرضيات الفرعية.

المطلب الأول: نتائج الفرضية الرئيسية.

سيتم عرض وتفسير النتائج ومناقشتها من خلال ما تم التوصل إليه في أدوات الدراسة من أجل معرفة الدور بين (تقرير محافظ الحسابات وجودة القوائم المالية) حيث لاختبار الفرضية الرئيسية تم الاعتماد على نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط ($Y= a\varkappa+b$) الذي يسمح بدراسة إمكانية وجود أثر بين المتغير المستقل إجراءات محافظ الحسابات في إعداد التقرير النهائي والمتغير التابع عناصر تقييم جودة القوائم المالية، كما تم الاعتماد على معامل الارتباط(R)عند مستوى دلالة ($a\leq0.05$) وقد تم حساب معامل التحديد(R^2) لمعرفة نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل ويمكن توضيح نتائج اختبار الفرضية الرئيسية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	ثابت الانحدار (β)	معامل الانحدار (α)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (t)	القيمة المحسوبة (F)	مستوى الدلالة (sig)
المحور الأول	المحور الثاني	1.365	0.902	0.953[a]	0.908	12.165	147.981	0.000[b]

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج التحليل الإحصائي.

- الفرضية العدمية: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول دور تقرير محافظ الحسابات على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$)
- **الفرضية البديلة:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول دور تقرير محافظ الحسابات على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوي ($a\leq0.05$) يتضح من نتائج تحليل الانحدار البسيط الذي أستخدم في معرفة فيما إذا كان هناك تأثير تقرير محافظ الحسابات على على جودة القوائم المالية بالمؤسسة محل الدراسة، وهنا نجد أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتأثير تقرير محافظ الحسابات بعد على جودة القوائم المالية ، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.902) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.953) ايجابي، وهو ارتباط مرتفع وهذه المعاملات– معامل الانحدار و الارتباط– ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq0.953$) وهذا ما أوضحه اختبار (T) وهذا دليل على أن جودة القوائم المالية لتأثير تقرير محافظ الحسابات ، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد(R^2) فقد بلغت (0.908) أي بنسبة 90.8% مما يعني أن من التغيرات في تأثير تقرير محافظ الحسابات على جودة القوائم المالية والباقي راجع لعوامل أخرى، وقد أظهر اختبار(F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة إحصائية وعليه تقبل الفرضية البديلة التالية" :

" يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول تأثير تقرير محافظ الحسابات على جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$)"

ويمكن كتابة المعادلة بين تقرير محافظ الحسابات وجودة القوائم المالية في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار كما يلي: **$Y=0.953x+0.000$**،حيث أن:

X:اجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات.

Y: عناصر تقييم جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية.

وبالتالي ومن خلال تحليل نتائج التحليل الإحصائي تم برهنة دور تقرير محافظ الحسابات على بعد جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية و هنا يمكن أن نفسر ما اتجه إليه المبحوثين بالموافقة حول محوري تقرير محافظ الحسابات والجوانب جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية مع عدم وجود فروق حولها بشكل كبير، وعليه تم التأكد من وجود أثر تقرير محافظ الحسابات بمختلف أبعادها على بعد جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية

المطلب الثاني: نتائج الفرضيات الفرعية.

سيتم عرض وتفسير النتائج ومناقشتها من خلال ما تم التوصل إليه في أدوات الدراسة من أجل معرفة الدور بين (تقرير محافظ الحسابات وجودة القوائم المالية) فتأثر تقرير محافظ الحسابات على كل بعد من أبعاد عناصر جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث لاختبار الفرضيات الفرعية تم

الاعتماد على نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط(Y= ax+b) الذي يسمح بدراسة إمكانية وجود أثر بين المتغير المستقل إجراءات إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات وأبعاد المتغير التابع عناصر تقييم جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية ، كما تم الاعتماد على معامل الارتباط (R)عند مستوى دلالة (a≤0.05) وقد تم حساب معامل التحديد (R^2) لمعرفة نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل ويمكن توضيح نتائج اختبار الفرضيات الفرعية من خلال الجداول التالية:

الفرع الأول: نتائج اختبار الفرضية الأولى.

الجدول رقم (15): نتائج اختبار الفرضية الأولى.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	ثابت الانحدار (β)	معامل الانحدار (α)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (t)	القيمة المحسوبة (F)	مستوى الدلالة (sig)
إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات	عنصر الملائمة	1.010	0.743	0.871[a]	0.743	6.872	47.227	0.000[b]

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج التحليل الإحصائي.

- **الفرضية العدمية:** لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الملائمة عند مستوى المعنوية (a≤0.05)
- **الفرضية البديلة:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الملائمة عند مستوى معنوية(a≤0.05) .

يتضح من نتائج تحليل الانحدار البسيط الذي أستخدم في معرفة فيما إذا كان هناك أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على بعد الملائمة محل الدراسة، وهنا نجد أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الملائمة ، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.743) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.871) ايجابي، وهو ارتباط مرتفع وهذه المعاملات– معامل الانحدار و الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a≤0.000) وهذا ما أوضحه اختبار (T) وهذا دليل على أن تأثير عنصر الملائمة على بعد إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات ، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد R^2 فقد بلغت (0.743)، أي بنسبة 74.30% مما يعني أنه أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الملائمة والباقي راجع لعوامل أخرى، وقد أظهر اختبار (F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة إحصائية وعليه تقبل الفرضية البديلة التالية" :

" يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الملائمة عند مستوى معنوية"(a≤0.05)

ويمكن كتابة المعادلة بين أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الملائمة في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار كما يلي: Y=0.871x+0.000 : حيث أن:

X: إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات ؛

Y: عنصر الملائمة.

وبالتالي ومن خلال تحليل نتائج التحليل الإحصائي تم برهنة أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الملائمة.و هنا يمكن أن نفسر ما اتجه إليه المبحوثين بالموافقة حول تأثير محور دور تقرير محافظ الحسابات على محور عناصر جودة القوائم المالية مع عدم وجود فروق حولها بشكل كبير، وعليه تم التأكد من دور تقرير محافظ الحسابات بمختلف أبعادها على عنصر الملائمة.

- الفرع الثاني: **نتائج اختبار الفرضية الثانية.**

الجدول رقم (16): نتائج اختبار الفرضية الثانية.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	ثابت الانحدار (β)	معامل الانحدار (α)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (t)	القيمة المحسوبة (F)	مستوى الدلالة (sig)
إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات ؛	**عنصر الموثوقية**	1,486	**0.850**	**0.927[a]**	**0.859**	**9.562**	**91.437**	**0.000[b]**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج التحليل الإحصائي.

- **الفرضية العدمية:** لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الموثوقية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$).
- **-الفرضية البديلة:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الموثوقية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$).

يتضح من نتائج تحليل الانحدار البسيط الذي أستخدم في معرفة فيما إذا كان هناك أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الموثوقية محل الدراسة، وهنا نجد أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الموثوقية ، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (1,486) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.927) ايجابي، وهو ارتباط متوسط وهذه المعاملات– معامل الانحدار و الارتباط– ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.000$) وهذا ما أوضحه اختبار (T) وهذا دليل على أن بعد إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الموثوقية ، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد(R^2) فقد بلغت (0.859)، أي

بنسبة 85.90% مما يعني أن التغيرات في تأثير إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الموثوقية والباقي راجع لعوامل أخرى، وقد أظهر اختبار(F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة إحصائية وعليه تقبل الفرضية البديلة التالية" :

" يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الموثوقية عند مستوى معنوية (a≤0.05)"

ويمكن كتابة المعادلة بين إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات و عنصر الموثوقية في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار كما يلي: **Y=0.927x+0.000**،حيث أن:

X: إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات ؛

Y: عنصر الموثوقية.

وبالتالي ومن خلال تحليل نتائج التحليل الإحصائي تم برهنة تأثير إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الموثوقية، و هنا يمكن أن نفسر ما اتجه إليه المبحوثين بالموافقة حول تأثيرمحور إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عناصر تقييم جودة القوائم المالية، مع عدم وجود فروق حولها بشكل كبير، وعليه تم التأكد من وجود أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات بمختلف أبعادها على عنصر الموثوقية.

الفرع الثالث: نتائج اختبار الفرضية الثالثة.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار الفرضية الثالثة .

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	ثابت الانحدار (β)	معامل الانحدار (α)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (t)	القيمة المحسوبة (F)	مستوى الدلالة (sig)
إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات	**عنصر القابلية للفهم**	1.568	**0.818**	**0.911[a]**	**0.829**	**8.534**	**72.824**	**0.000[b]**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج التحليل الإحصائي.

- **الفرضية العدمية:** لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للفهم عند مستوى معنوية (a≤0.05).
- **الفرضية البديلة:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للفهم عند مستوى معنوية (a≤0.05).

يتضح من نتائج تحليل الانحدار البسيط الذي أستخدم في معرفة فيما إذا كان هناك أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للفهم محل الدراسة، وهنا نجد أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للفهم ، إذ بلغت قيمة معامل

الانحدار (1.568) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.911) ايجابي، وهو ارتباط متوسط وهذه المعاملات– معامل الانحدار و الارتباط– ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a≤0.000) وهذا ما أوضحه اختبار (T) وهذا دليل على أن بعد إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للفهم ، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد(R^2) فقد بلغت (0.829)، أي بنسبة 82.90% مما يعني أن التغيرات في تأثير إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للفهم والباقي راجع لعوامل أخرى، وقد أظهر اختبار(F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة إحصائية وعليه تقبل الفرضية البديلة التالية" :

" يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للفهم عند مستوى معنوية (a≤0.05)"

ويمكن كتابة المعادلة بين إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات و عنصر القابلية للفهم في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار كما يلي: **Y=0.927x+0.000**،حيث أن:

X: إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات ؛

Y: عنصرالقابلية للفهم.

وبالتالي ومن خلال تحليل نتائج التحليل الإحصائي تم برهنة تأثير إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على بعد القابلية للفهم و هنا يمكن أن نفسر ما اتجه إليه المبحوثين بالموافقة حول تأثيرمحور إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات وعناصر تقييم جودة القوائم المالية مع عدم وجود فروق حولها بشكل كبير، وعليه تم التأكد من وجود أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات بمختلف أبعادها على عنصرالقابلية للفهم .

الفرع الرابع: نتائج اختبار الفرضية الرابعة.

الجدول رقم (18): نتائج اختبار الفرضية الرابعة .

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	ثابت الانحدار (β)	معامل الانحدار (α)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (t)	القيمة المحسوبة (F)	مستوى الدلالة (sig)
إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات	عنصر القابلية للمقارنة	1.397	0.776	0.889^a	0.790	7.518	56.514	0.000^b

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على نتائج التحليل الإحصائي.

- **الفرضية العدمية:** لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للمقارنة عند مستوى معنوية (a≤0.05).

- **الفرضية البديلة:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للمقارنة عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$).

يتضح من نتائج تحليل الانحدار البسيط الذي أستخدم في معرفة فيما إذا كان هناك أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للمقارنة محل الدراسة، وهنا نجد أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للمقارنة ، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.776) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.889) ايجابي، وهو ارتباط متوسط وهذه المعاملات– معامل الانحدار و الارتباط– ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq0.000$) وهذا ما أوضحه اختبار (T) وهذا دليل على أن بعد إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للمقارنة ، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد(R^2) فقد بلغت (0.790) أي بنسبة 79%، مما يعني التغيرات في تأثير إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للمقاربة والباقي راجع لعوامل أخرى، وقد أظهر اختبار(F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة إحصائية وعليه تقبل الفرضية البديلة التالية" :

" يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للفهم عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$)"

ويمكن كتابة المعادلة بين إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات و عنصر القابلية للفهم في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار كما يلي: **$Y=0.889x+0.000$**،حيث أن:

X: إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات ؛

Y: عنصر القابلية للمقاربة.

وبالتالي ومن خلال تحليل نتائج التحليل الإحصائي تم برهنة إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على بعد القابلية للمقاربة و هنا يمكن أن نفسر ما اتجه إليه المبحوثين بالموافقة حول تأثير محور إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عناصر تقييم جودة القوائم المالية مع عدم وجود فروق حولها بشكل كبير، وعليه تم التأكد من وجود أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات بمختلف أبعادها على عنصرالقابلية للمقاربة.

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل والذي تم فيه إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، لمحاولة معرفة واقع إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات الميدانية ودور هذا النمط في التأثير على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية ، وذلك بالاعتماد على نموذج استقصائي لتوضيح متغيرات الدراسة، وبناء على هذا النموذج تم تصميم استمارة الدراسة والتي تتكون من جزئيين أساسيين، يمثل الجزء الأول جزء

للبيانات الشخصية والوظيفية لمجتمع الدراسة، والجزء الثاني ينقسم إلي محورين والذي بدوره قسمناه إلي متغيرين المتغير المستقل وهو إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات (19سؤال) إلى عينة مكونة من 17 وظيفة مختلفة، أما المتغير الثاني والذي يمثل المتغير التابع وهو عناصر تقييم جودة القوائم المالية فتم تقسيمه إلى أبعاد تمثلت في (الملائمة؛ الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقاربة) توجيهه إلى نفس العينة عبر 11 سؤال ، ليتم بعد ذلك إخضاع البيانات الواردة في الاستمارة للتحليل باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الاجتماعي" Spss" في نسخته السادس والعشرين(**V26**)، مع قياس صدق وثبات أداة الدراسة، حيث تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية الاستدلالية لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، الذي يؤكد أو ينفي صحة فرضيات الدراسة حيث أكدت نتائج اختبار الفرضيات على أن:

- **يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الملائمة عند مستوى معنوية (a≤0.05)؛**
- **يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر الموثوقية عند مستوى معنوية (a≤0.05)؛**
- **يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للفهم عند مستوى معنوية (a≤0.05)؛**
- **يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية حول أثر إجراءات إعداد تقرير محافظ الحسابات على عنصر القابلية للمقاربة عند مستوى معنوية (a≤0.05**

الخاتمة

لقد كانت هذه الدارسة محاولة للتوفيق بين الإطار النظري الذي يضبط عموميات تدقيق الحسابات ويحدد مجمل متغيراته التي تشيد تسارعا كبيرا في مجال الممارسة المهنية، والإطار العملي الذي أصبح جانبا متكاملا لتطبيق هذا العلم عمليا، والذي يمكن القول بأنه أصبح متكاملا بذاته، حيث تشرف عليه مجموعة من الهيأة المهنية التي تحدد أسسه، وتسعى إلى اعتماده كوسيلة تعامل موحدة في المجال المحاسبي والمالي، وفي ظل السعي وراء الوصول إلى قوائم مالية تتصف بالمصداقية والتعبير العادل والملائم على وضعية المنشأة الاقتصادية.

وقد تم تدعيم هذه الدارسة النظرية بدارسة تطبيقية أجريت على عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين وذلك بتوزيع استمارات عليهم. وبعد الدارسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والخروج بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات، دون أن ننسى وضع بعض الأفاق البحثية التي تكمل الموضوع المدروس.

أولا: نتائج الدارسة.

1. النتائج النظرية

- عرف التدقيق الخارجي تطورا تاريخيا صاحب التطورات والتغيرات الاقتصادية؛
- يهدف التدقيق الخارجي إلى إبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة محل التدقيق؛
- يقوم المدقق عند أدائه لمهامه بإتباع منهجية منتظمة وفق مسار محدد لمعمل؛
- تحكم عمل مدقق الحسابات مجموعة من المحددات النظرية (الفروض، المبادئ، المعايير، الحقوق، الواجبات، المسؤوليات) التي تساعده في ضبط الممارسة المهنية؛
- نظرا لأهمية القوائم المالية لمختلف الأطراف المستفيدة منها وجب وجود شخص محايد مستقل وخارجي يعمل على طمأنة هذه الأطراف من خلال تقريره الذي يبين مدي عدالة هذه القوائم المالية واحترامها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- تعتبر القوائم المالية ملخص للوضعية المالية للمؤسسة وسيلة اتصال بينما مختلف الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة؛
- يتم إعداد القوائم المالية بناء على مبادئ وفروض لتحقيق أهداف تختلف باختلاف المستفيدين؛
- تحتوى القوائم المالية عمى معلومات مالية قد تكون جيدة وقد تكون غير ذلك علما أن هدف هذه الجودة يقاس بالاعتماد عمى معايير متعارف عليها؛
- إن معايير قياس جودة المعلومات تختلف من حيث التصنيف باختلاف الجهات التي أصدرتها لكنها على اختلاف تصنيفها فإنها لا تختلف من حيث المضمون؛

- إن الوصول إلى تقديم معلومات ذات جودة عالية في القوائم المالية للمؤسسة يتطلب توفير مجموعة من المتطلبات؛
- يساهم محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية من خلال الإجراءات التي يتبعها عند تدقيق هذه القوائم.

2. النتائج التطبيقية

- يساهم محافظ الحسابات في إبداء رأيه حول القوائم المالية في الوقت المناسب؛
- يحرص محافظ الحسابات علي أن تعرض القوائم المالية بالخاصية التنبؤية؛
- يقدم محافظ الحسابات للعميل تقرير مفصل عن عينة القوائم المالية موضع التدقيق.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أن مدققي الحسابات في العينة محل الدارسة ملتزمون بإجراءات إعداد التقرير النهائي مع مراعاة عنصر الملائمة في إعداد القوائم المالية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$).

- يحرص محافظ الحسابات بأن المعلومات المعروضة خالية من الأخطاء الفادحة؛
- يحرص محافظ الحسابات بأن المعلومات المدرجة في القوائم المالية بعيدة عن التحيز الشخصي،
- يتأكد محافظ الحسابات على تخفيض مخاطر الرقابة و زيادة درجة التأكد لدي متخذي القرار.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أن مدققي الحسابات في العينة محل الدارسة ملتزمون بإجراءات إعداد التقرير النهائي مع مراعاة عنصر الموثوقية في إعداد القوائم المالية. عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$).

- يحرص محافظ الحسابات على البساطة و الوضوح في عرض المعلومات المالية؛
- يراعي محافظ الحسابات مستوي الفهم للمعلومات المالية لدي مستخدمي القوائم المالية عند إفصاح عنها؛
- ينصح محافظ الحسابات المنشأة محل التدقيق على تطبيق كل قواعد التسجيل المحاسبي لتوفير معلومات واضحة ومفهومة.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أن مدققي الحسابات في العينة محل الدارسة ملتزمون بإجراءات إعداد التقرير النهائي مع مراعاة عنصر القابلية للفهم في إعداد القوائم المالية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$).

- اعتماد محافظ الحسابات علي إعداد معلومات المالية كمرجع للتنبؤ بالأداء المستقبلي لها.؛
- اعتماد محافظ الحسابات في تقريره علي التصريح بتوصيات لتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أن مدققي الحسابات في العينة محل

الدارسة ملتزمون بإجراءات إعداد التقرير النهائي مع مراعاة عنصر القابلية للمقارنة في إعداد القوائم المالية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$).

ثانيا: الاقتراحات

- إعلام جميع الأطرف المهتمة بعملية التدقيق الخارجي بأهمية جودة القوائم المالية وجعلها المعيار المناسب عند اختيار محافظ الحسابات؛
- وضع نظام جيد للرقابة الداخلية؛
- على مسيري المؤسسات متابعة إرشادات وتوصيات المدقق الخارجي وذلك من خلال وضع برنامج ملائمة والإشراف على تنفيذها؛
- إعداد سجل يحتوي جميع حالات المخالفات والأخطاء التي تواجهها المؤسسة في السنوات السابقة، وكيف تم التصرف فيها؛
- ضرورة بذل محافظ الحسابات بالمزيد من العناية المهنية أثناء تقييم أدلة الإثبات؛
- ضرورة طلب من المدقق فحص ومراجعة وتدقيق المستندات الخاصة بعناصر القوائم المالية باعتبارها أدلة الإثبات الأساسية؛
- ضرورة التحقق من الإيرادات والنفقات الخاصة بالسنة المالية.

المراجع

قائمة المراجع

*أولا باللغة العربية:

1. محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب- **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**- الطبعة الأولى، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن) ، 2009 مـ .

2. رزق أبو زيد الشحنة - **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية**- طبعة أولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.

3. غسان فلاح المطارنة - **تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)**- الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009 م.

4. هادي التميمي .**مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية** .طبعة الثالثة، دار وائل للنشر عمان(الأردن)، 2006.

5. علي بن يحي، **التدقيق المالي والمحاسبي الإطار النظري والعملي**، طبعة أولى، دار نزهة الألباب للنشر، الجزائر، 2023.

6. أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، طبعة أولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية(مصر)، 2003.

7. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية(مصر)، 2002.

8. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IASs & IFRSs)**، الطبعة1، إثراء للنشر و التوزيع، ،عمان (الأردن)، 2008.

9. ريتشارد شرويدر و اخرون .تعريب (خالد عليا احمد كاجيجي .ابراهيم ولد محمد فال) .**نظرية المحاسبية** .دار المريخ للنشر .الرياض (المملكة العربية السعودية) ،2006.

10. محمد أبو نصار ،جمعة حميدات ،**معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية و العلمية** ،دار وائل للنشر ،عمان (الأردن) ، 2008.

11. محمد أبو نصار، جمعة حميدات ، **كتاب معايير الإبلاغ المالي الدولية « الجوانب النظرية والعملية»**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، عمان (الأردن) .

12.إياد رشيد القريشي - **التدقيق الخارجي (منهج علمي نظريا وتطبيقيا)**- طبعة الأولى ، مطبعة دار المغرب، بغداد(العراق)، 2011.

13.تامر مزيد رفاعه - **كتاب أصول تدقيق الحسابات**- طبعة الثالثة، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2017.

14.مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة - **تحليل القوائم المالية(مدخل نظري وتطبيقي)** - الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن).

15.محمد بوتين . **كتاب المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر.

16.أحمد قايد نور الدين، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولي،دار الجنان للنشر، عمان (الأردن)، 2015.

17.عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الطبعة الثانية، دار العز للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 1999.

18.عاطف محمد العوام، **دراسات في نظرية المحاسبة**، طبعة الأولى، دار العز للنشر، القاهرة (مصر)، 2011، ص223.

19.بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

20. قرموني سراج زكرياء- **المصادقة على الحسابات المالية كضمان الجودة**- أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ، سنة 2020.

21.بلعيد مليزة ، طويلب محمد - **جودة المراجعة الخارجية كآلية للكشف عن القوائم المالية المضللة**- مجلة معهد العلوم الاقتصادية لجامعة الجزائر3 ، العدد: 01 ، الجزائر، 2023.

22.عدي صفاء الدين فاضل. فيجاء عبد الخالق محمود، **قياس مستوى تأثير بعض العوامل على جودة القوائم المالية**، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة البصرة ، العدد 14، 2015، العراق.

23.بوقلقول الهادي، **تحليل البيانات باستخدام SPSS**،ندوة علمية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013.

24.مسعود كسكس ، محمد زرقون - **دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2019.

25.معن محمد الحسن حامد العركي- **تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية**- مجلة (AJSP)، جامعة المشرق، الخرطوم، العدد28، السودان، 2021.

26.أحمد ماسلينا، استقلالية المدقق: **تصورات المحاسبين الماليزيين، تصورات المحاسبين** ،المجلة الدولية للأعمال والإدارة، مج 14 ، العدد 12 ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير الجامعة الإسلامية . الدولية كوالالمبور ، ماليزيا، 2009.

*ثانيا باللغة الأجنبية.

1. Joe Sammut, Public Company Auditors, Involved in Financial Statement Falsification, PhD Thesis in Finance, Zurich, Germany, 2012.

* ثالثا القوانين التشريعية.

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01 -10 ، المؤرخ في 9 2 جوان 2010، المتعلق بمهن خبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42، بتاريخ 11 جويلية 2010، المادة 22.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في: 24 جوان 2013، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، العدد 24، الصادر في: 30 أفريل2014.

* رابعا مواقع الانترنت.

- عبود عبود، مكونات القوائم المالية، موقع محاسبون بلا حدود،

.http://mohassibn.blogspot.com/2015/10/blog-post_36.html

الملاحق

* الملحق رقم(01): استمارة الاستبيان.

استمارة الاستـــــــــــبيان

السلام عليكم و رحمت الله وبركاته وبعد.....

سيدي سيدتي:

في إطار تحضير مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان

"دور تقرير محافظ الحسابات في جودة القوائم المالية"

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان من اجل الحصول على أرائكم حول ما تضمنه من فقرات، نلتمس منكم الرد على الفقرات بكل صدق وموضوعية، ونتعهد لكم بأن تحاط مساهمتكم بالسرية التامة، وأنها تستخدم لأغراض البحث العلمي، ونشكركم مسبقا على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

تقبلوا منا أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

- من إعداد الطالب:
  - زهواني عامر؛
  - صخري قيس.

تحت إشراف:

بولحديد مراد

➢ الجزء الأول: معلومات عامة حول عينة الدراسة.

- العمـــــــــــر:
- المؤهل العلمي:
- الوظيفة الحالية:
- الخبرة المهنية:
- النـــــــــــوع: ○ذكر

  ○أنثى

➢ الجزء الثاني: محاور الاستبيان.

المحور الأول: إجراءات محافظ الحسابات في إعداد التقرير النهائي؛

الإجراء	العبارات	الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
بداية مهمة التدقيق والتخطيط للعملية	يقوم محافظ الحسابات بالتعرف على نطاق عملية المراجعة؛					
	يقوم المراجع الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزوا مهامهم في الوقت المناسب؛					
	يقوم المراجع الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام الشركة؛					
	يطلع المراجع الخارجي على الوثائق الخارجية للشركة كدليل اثبات.					
فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛	يقوم المراجع بجمع الإجراءات؛					
	يقوم محافظ الحسابات بالتقييم الأولي للمراقبة الداخلية؛					
	يقوم محافظ الحسابات باستخدام قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.					
	يقوم محافظ الحسابات بالتقييم النهائي لنظام المراقبة الداخلية؛					
فحص الحسابات والقوائم المالية؛	يقوم محافظ الحسابات بإعادة النظر في الحسابات ومدي توافقها مع المبادئ المحاسبة؛					
	يقوم محافظ الحسابات بالتأكد من عدم وجود أحداث وقعت ما بعد الميزانية الختامية؛					
	يقوم محافظ الحسابات بالاعتماد على اختبارات السريانية والتطابق لتأكيد فحص الحسابات والقوائم المالية؛					
جمع أدلة الإثبات والمعلومات المالية؛	يقوم محافظ الحسابات باللجوء إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.؛					
	يقوم محافظ الحسابات باللجوء لدقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات؛					
	يقوم محافظ الحسابات بالرجوع للمصادقات بطلب العميل كدليل إثبات؛					

	يقوم محافظ الحسابات بمراجعة الوثائق المحاسبية المخصصة لكل عناصر القوائم المالية.؛					
إنهاء عملية المراجعة وكتابة التقرير لإبداء الرأي حول القوائم المالية؛	تقرير محافظ الحسابات يتضمن ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية.؛					
	تقرير محافظ الحسابات يتضمن الإشارة لأهداف وطبيعة مهمة المراقبة، مع توضيح أن الأشغال إلي أنجزها قد تمت طبق للقوانين.					
	تقرير محافظ الحسابات يتضمن التعبير عن رأيه حول الحسابات السنوية،					
	يقدم محافظ الحسابات التقارير النهائي حسب معايير المراجعة الدولية والوطنية.؛					

المحور الثاني: مساهمة تقرير محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية؛

عناصر التقييم	العبارات	الإجابة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الملائمة	يساهم محافظ الحسابات في ابداء رأيه حول القوائم المالية في الوقت المناسب؛					
	يحرص محافظ الحسابات علي أن تعرض القوائم المالية بالخاصية التنبؤية؛					
	يقدم محافظ الحسابات للعميل تقرير مفصل عن عينة القوائم المالية موضع التدقيق					
الموثوقية	يحرص محافظ الحسابات بأن المعلومات المعروضة خالية من الأخطاء الفادحة؛					
	يحرص محافظ الحسابات بأن المعلومات المدرجة في القوائم المالية بعيدة عن التحيز الشخصي،					
	يتأكد محافظ الحسابات على تخفيض مخاطر الرقابة و زيادة درجة التأكد لدي متخذي القرار؛					
القابلية للفهم	يحرص محافظ الحسابات على البساطة و الوضوح في عرض المعلومات المالية؛					
	يراعي محافظ الحسابات مستوي الفهم للمعلومات المالية لدي مستخدمي القوائم المالية عند إفصاح عنها؛					
	ينصح محافظ الحسابات المنشأة محل التدقيق					

	على تطبيق كل قواعد التسجيل المحاسبي لتوفير معلومات واضحة ومفهومة؛						
القابلية للمقارنة	اعتماد محافظ الحسابات علي إعداد معلومات المالية كمرجع للتنبؤ بالأداء المستقبلي لها.؛						
	اعتماد محافظ الحسابات في تقريره علي التصريح بتوصيات لتحسين الأداء المالي للمؤسسة ،						

* الملحق رقم (02): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

Statistics

	العمر	المؤهل_العلمي	الوظيفة	الخبرة_المهنية	النوع	Q1	Q2
المتوسط الحسابي	43.12	3,2941	1,7647	14.94	1,2941	4,1765	3,8235
الإنحراف المعياري	8.901	0,98518	1,03256	9.902	0,46967	1,01460	0,80896

Statistics

	Q3	Q4	Q5	Q6	Q7	Q8	Q9
المتوسط الحسابي	4,2353	4,0000	4,2941	4,1176	4,0000	4,0588	3,8235
الإنحراف المعياري	1,03256	0,50000	0,58787	0,92752	0,93541	0,74755	0,80896

Statistics

	Q10	Q11	Q12	Q13	Q14	Q15	Q16
المتوسط الحسابي	3,9412	3,6471	4,3529	4,2353	4,0000	3,0000	3,0000
الإنحراف المعياري	1,02899	0,60634	0,78591	0,56230	1,11803	1,69558	1,54110

Statistics

	Q17	Q18	Q19	Q20	Q21	Q22	Q23
المتوسط الحسابي	4,5294	4,4118	4,2941	4,3529	4,1765	4,1176	4,5294
الإنحراف المعياري	0,62426	0,61835	0,58787	0,60634	0,72761	0,60025	0,62426

Statistics

	Q24	Q25	Q26	Q27	Q28	Q29	Q30
المتوسط الحسابي	4,4118	4,2353	4,2353	4,1765	3,8824	3,7647	4,1765
الإنحراف المعياري	0,71229	0,90342	0,90342	0,88284	0,69663	0,66421	0,88284

Statistics (المحور الأول)

	بداية مهمة التدقيق والتخطيط للعملية	فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية	فحص و تقييم القوائم المالية	جمع أدلة الإثبات و المعلومات المالية	انهاء عملية المراجعة وكتابة التقارير
المتوسط الحسابي	4,0588	4,1176	3,9412	3,5588	4,4118
الإنحراف المعياري	0,71003	0,70222	0,56960	0,68767	0,55938

Statistics (المحور الثاني)

	المحور الأول	الملائمة	الموثوقية	القابلية للفهم	القابلية للمقارنة	المحور الثاني
المتوسط الحسابي	4,0176	4,2157	4,3922	4,0980	3,9706	4,1691
الإنحراف المعياري	0,44243	0,51291	0,70941	0,76162	0,69531	0,63387

الملحق رقم(03): معامل الثبات ألفاكرومباخ

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0,962	30

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
بداية مهمة التدقيق والتخطيط للعملية	162,8926	411,681	0,970	0,959
فحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية	162,8338	414,418	0,882	0,960
فحص و تقييم القوائم المالية	163,0103	417,612	0,954	0,960

جمع أدلة الإثبات و المعلومات المالية	163,3926	443,019	-0,116	0,964
انهاء عملية المراجعة وكتابة التقارير	162,5397	424,180	0,679	0,961
مجموع المحور الأول	162,9338	421,956	0,990	0,960
الملائمة	162,7358	421,040	0,895	0,960
الموثوقية	162,5593	412,473	0,943	0,960
القابلية للفهم	162,8534	410,436	0,944	0,959
القابلية للمقارنة	162,9809	413,534	0,924	0,960
مجموع المحور الثاني	162,7824	414,315	0,985	0,960

الملحق رقم (04): الفرضية الرئيسية

Model Summary

Model	R	R^2 Square	Adjusted R Square (معامل الانحدار)	Std. Error of the Estimate
1	0,953[a]	0,908	0,902	0,19861

a. Predictors: (Constant), المحور الأول

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig. (مستوي الدلالة)
1	Regression	5,837	1	5,837	147,981	0,000[b]
	Residual	0,592	15	0,039		
	Total	6,429	16			

b. Predictors: (Constant), المحور الثاني

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B (ثبات الانحدار)	Std. Error	Beta		
	المحور الأول	1,365	0,112	0,953	12,165	0,000[a]

الملحق رقم (05): الفرضيات الفرعية

الفرضية01

a. Predictors: (Constant), المحور الأول

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0,871[a]	0,759	0,743	0,26008

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3,195	1	3,195	47,227	0,000[b]
	Residual	1,015	15	0,068		
	Total	4,209	16			

a. Dependent Variable: المحور الأول

b. Predictors: (Constant), الملائمة

b. Dependent Variable: الملائمة

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.

		B	Std. Error	Beta		
	المحور الأول	1,010	0,147	0,871	6,872	0,000

الفرضية (02).

a. Predictors: (Constant), المحور الأول

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0,927[a]	0,859	0,850	0,27505

a. Dependent Variable:المحور الأول

b. Predictors: (Constant), الموثوقية

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6,917	1	6,917	91,437	0,000[b]
	Residual	1,135	15	0,076		
	Total	8,052	16			

a. Dependent Variable: الموثوقية

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	المحور الأول	1,486	0,155	0,927	9,562	0,000

الفرضية (03).

a. Predictors: (Constant), المحور الأول

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0,911[a]	0,829	0,818	0,32508

a. Dependent Variable: المحور الأول

b. Predictors: (Constant), القابلية للفهم

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7,696	1	7,696	72,824	0,000[b]
	Residual	1,585	15	0,106		
	Total	9,281	16			

b. Dependent Variable: القابلية للفهم

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	المحور الأول	1,568	0,184	0,911	8,534	0,000

الفرضية (04).

a. Predictors: (Constant), المحور الأول

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate

1	0,889[a]	0,790	0,776	0,32888

a. Dependent Variable: المحور الأول

b. Predictors: (Constant), القابلية للمقارنة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6,113	1	6,113	56,514	0,000[b]
	Residual	1,622	15	0,108		
	Total	7,735	16			

b. Dependent Variable: القابلية للمقارنة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	المحور الأول	1,397	0,186	0,889	7,518	0,000

الملخص

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تسليط الضوء على مدى دور المدقق في التحقق من جودة التقارير المالية ،و ذلك من خلال إبراز مدى التزام المدقق بإجراءات التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية (قائمة المركز المالي ،قائمة النقد ،قائمة الدخل)و التحقق من صحة البيانات والمعلومات المالية بالإضافة الى التأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق عن المؤسسة لتفادي مختلف الأخطاء وحالات الغش والتلاعب .

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي، بإعداد استبيان وتوزيعه على مجتمع الدراسة الذي شمل محافظي الحسابات، مدراء ماليين، محاسبين معتمدين، وقد اعتمدنا في تحليل البيانات على برنامج SPSS 26.

الكلمات المفتاح: مهنة التدقيق، التقارير المالية ، إجراءات التدقيق .

résumé

L'objectif de cette étude est d'essayer de mettre en évidence le rôle de l'auditeur dans la vérification de la qualité des rapports financiers, en démontrant que l'auditeur s'est

conformé aux procédures d'audit pour améliorer la qualité des états financiers (état de la situation financière, liste de trésorerie, compte de résultat) et de la validation. Les états

financiers et les informations en plus de garantir l'exactitude des états financiers exprimés dans les états financiers afin d'éviter diverses erreurs et cas de fraude et de manipulation.

Pour atteindre les objectifs de l’étude, nous avons utilisé la méthode analytique descriptive en préparant et en distribuant un questionnaire à la société comprenant des comptables, des

directeurs financiers, , des comptables et Experts comptables, ainsi que des analyses de données sur Programme statistique SPSS.26

Mots-clés: profession de l'audit, reporting financier, procédures d'audit.